مركز الدراسات الاجتماعية

التنمية الاجتماعية في ليبيا

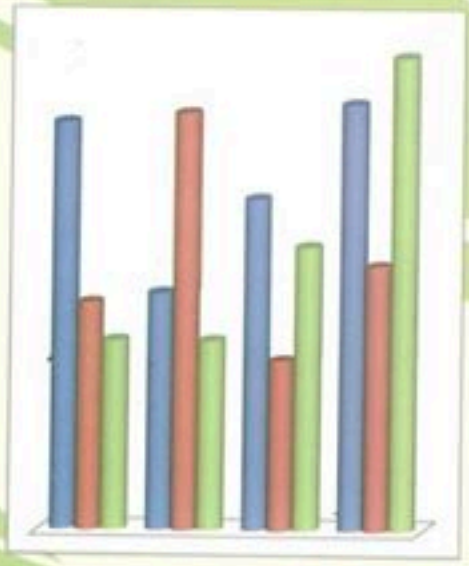

2010

علي عبد الله محمد فرحات

مركز الدراسات الاجتماعية

التنمية الاجتماعية في ليبيا

علي عبد الله محمد فرحات

الإهـــــــــداء

إلى كل مهتم بالتنمية في ليبيا

محتويات الكتاب

الموضـــــــــــــــــــــــــــوع	الصفحة
مقدمة	9
الفصل الأول : أهمية دراسة تجربة التنمية الليبية	15
أهمية دراسة التنمية الليبية	18
فلسفة عرض وتحليل خطط التنمية	20
الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية التعريف والمفاهيم ذات العلاقة	27
أولا: مفهوم التنمية وتعريفها	30
ثانيا: مفاهيم ذات علاقة بالتنمية	37
ثالثا: الوعي التنموي	50
رابعا: التنمية والاعتماد على الذات	51
خامسا: ميادين التنمية الاجتماعية	52
سادسا: اتجاهات نظرية في تفسير التنمية	53
سابعا: تجارب تنموية مختارة .	65
الفصل الثالث: الإمكانات والفلسفة الاجتماعية في المجتمع الليبي	73
الإمكانات الطبيعية في المجتمع الليبي: أولا: الموارد الطبيعية	78
ثانيا: الموارد البشرية	83
الفلسفة الاجتماعية للتنمية في المجتمع الليبي	88
الفصل الرابع: خطط التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي في السنوات 1969 - 2000	91
أولا: الخطط من حيث الاستراتيجيات والأهداف والخصائص الرئيسية	94
ثانيا: الخطط من حيث المخصصات المالية	120
ثالثا: الخطط من حيث النتائج العامة	135
الفصل الخامس: طبيعة وأبعاد خطط التنمية الاجتماعية خلال السنوات 1970 - 2000	141
طبيعة الخطط بين عامي 1970 - 2000.	144
أبعاد خطط التنمية: أولا: أبعاد خطط التنمية على الجانب المتعلق بالتنمية البشرية	148
ثانيا: أبعاد خطط التنمية على الجانب الاقتصادي	161
الفصل السادس: خطط التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي في السنوات 2001 - 2012	196
أولا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية2001 - 2005	172
ثانيا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية2004 - 2008	182
ثالثا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية2008 - 2012	191
استنتاجات ختامية	200
المصادر والمراجع	205
الملحق	215

قائمة الجداول

الجـــــــــــــــــــــداول الصفحة

(33) تطور حجم الاستثمار في المجتمع الليبي في أعوام مختارة خلال السنوات 1970 - 2000. 161

(34) تطـور التكـوين الرأسـمالي الثابـت الإجمـالي حسـب الأنشـطة الاقتصـادية (حجـم الاسـتثمار) فـي المجتمـع الليبـي خـلال السـنوات 1962ـــ 2000. 162

(35) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي في أعوام مختارة خلال السنوات 1970 - 2000 164

(36) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي وتطور معدلاته بتكلفة عوامل الدخل خلال السنوات 1963 - 1969 بتكلفة عوامل الدخل الجارية. 164

(37) الناتج المحلي الإجمالي الليبي حسب الأنشطة الاقتصادية في السنوات 1970، 1985، 2000. 165

(38) تطور متوسط دخل الفرد في المجتمع الليبي خلال السنوات 1970 - 2000. 167

مقدمة

باتت قضية التنمية تشكل مصدر اهتمام لدى الكثير من مؤسسات المجتمع الليبي، وواحدا من محاور البحوث الأكاديمية الجارية في الهيئات العلمية، والهيئات التخطيطية؛ ذلك أن المجتمع الليبي يمر بمرحلة تحول وتغير تتطلب انتهاج مسلك التنمية؛ وصولا إلى مزيد من العدالة الاجتماعية، واستمرارا للتقدم الذي تحقَّقَ خلال السنوات 1970 _ 2000 في مختلف المستويات. هذا النهج ينبغي أن ينطوي على تقييم موضوعي ينبني على نتائج دراسات وبحوث علمية تدرس وتحلل استراتيجيات وأهداف الخطط وتتناول النتائج العامة لها بالشرح والتفسير لتصل إلى صوغ رؤية عامة تجمل ما وتوضح ما آلت إليه هذه الأهداف وتلك المخططات، وتوضح أبعاد برامجها على حياة الأفراد في المجتمع الليبي.

ونظراً للتحديات المستقبلية في زمن التغيرات السريعة، فإن التنمية الاجتماعية، والاقتصادية تمثل مطلبا حيويا، ووسيلة فعالة لمواجهة متطلبات التغير، وتأمين الاحتياجات الأساسية لحياة المواطنين. وهذا يتطلب وعيا قادراً على أن يخلق إرادة مجتمعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية، وتسهم في تقييم ما رسم من أهداف واستراتيجيات، وما حدد من مخصصات، وما نتج عنها من أبعاد وتأثيرات.

ولكي تكونَ خطط التنمية ذات جدوى وفعالية فإن الأمر يتطلب أن تكون معتمدة على قاعدة معرفية علمية مبنية على التخطيط الواقعي، بخطواته العلمية التي تشمل جمع البيانات والمعلومات عن الموارد والإمكانيات المتاحة، وعن الاحتياجات للملائمة بينها في خطة ومن ثم الإعداد والمتابعة والتقويم. هذا التخطيط يعكس واقع المجتمع، وتنبع برامجه من احتياجاته الفعلية والحقيقية، ويضمن الحماية والأمن الاجتماعيين لكل أعضاء المجتمع ومؤسساته ونظمه.

ولما كانت التنمية بهذه الضرورة والأهمية، فإنه يَحْسُـــن تناوُلهـــا في الدراســـات والبحوث المختلفة، ولعل هذا الكتاب يكون أحدى المحاولات التي ترجو إضافة مـــا يمكن الإفادة منه في هذا المجال.

تأسيسا على ما سبق فقد جاءت فكرة هذا الكتاب؛ من أجل البحث في تجربـــة المجتمع الليبي التنموية، في محاولة لعرض وتحليل بعض جوانبها، ببيان طبيعة أهـــدافها، واستراتيجياتها التي اعتمدت لتحقيق تلك الأهداف، وحجم الأموال التي خصصـــت من أجلها دون التدقيق في ما تم إنفاقه فعليا، ولكن بالتعرض بالتحليل والتوضيح لنوع وحجم الجهود التي بذلت ولبيان طبيعة وأبعاد الخطط المرسومة؛ ذلك أن محـــددات العرض والتحليل التي سعى إليها الكتاب اقتصرت على اعتبـــار أن اتجـــاه الفلســـفة الاجتماعية في حد ذاته قضية جديرة بالعرض والتحليل في المقام الأول. واقتصـــرت على اعتبار أن فلسفة الأهداف وطبيعتها والاستراتيجيات التي تم تبنيها لتحقيق تلك الأهداف محددا ثانياً، واعتبرت كبر حجم المخصصات المالية محدداً ثالثـــاً، والنتـــائج العامة للخطط المتمثلة في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لخطط التنمية محددا رابعـــاً؛ لذلك فقد كان هدف الكتاب الرئيس هو عرض نظري لطبيعـــة وأبعـــاد أهـــداف واستراتيجيات الخطط وفلسفات التخطيط والعملية التنموية برمتها؛ من خلال عرض الفلسفة الاجتماعية المتبناة، ومن خلال بيان أبعاد هذه الخطط ونتائجها على الجانب الاجتماعي وعلى الجانب الاقتصادي للمجتمع؛ أي أثرها على تحقيق مؤشرات التنمية الاجتماعية المرغوبة في قطاعات الإسكان والتعليم والصحة، وفي مجال مشاركة المرأة وتمكينها، إضافة إلى أبعاد وانعكاسات الخطط على الجانب الاقتصادي من حيـــث: تطور الاستثمار، ومن حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن حجم الاســـتثمار يعبر عن مدى قدرة النشاط الاقتصادي على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها، ومدى قدرته على استيعاب تلك الاستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعالة في الناتج القـــومي الإجمالي.

ومن حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي المتحقق عن سياسة الاستثمار التي اتبعت خلال سنوات الخطط التنموية· بالإضافة إلى تناول الخطط من حيث تطور معدلات متوسط دخل الفرد ـــ مثلا ـــ الذي زاد بمقدار ثمانية أمثاله خلال السنوات 1970 _ 1997، حسب ما أشارت إليه البيانات المتاحة·

وقد تم لأجل ذلك تصنيف الخطط وفقاً لأربعة متغيرات ـــ تمثل نقاط العرض والتحليل ـــ هي: الأهداف والاستراتيجيات، والمخصصات المالية، والنتائج العامة للخطط، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لخطط التنمية· ومن ثم تم عرض وتحليل الخطط اعتمادا على المحددات آنفة الذكر· وتم التحليل الإحصائي للبيانات من خلال تصميم الجداول والتعليق عليها، حيث تم بيان حجم مخصصات الخطط لتتاح المقارنة بين مخصصات الخطط بعضها ببعض، ومقارنة القطاعات بعضها ببعض، مع إبراز متوسط المبالغ المخصصة للقطاعات، حتى يتضح حجمها، وتستبين دلالات الفروق بين تلك الخطط والقطاعات من حيث المخصصات· وقد خُتم الكتاب بعرض استنتاجات عامة، أمكن التوصل إليها حول التخطيط للتنمية في المجتمع الليبي في المدة المقصودة بالعرض والتحليل·

أما عن هيكل الكتاب فقد تم تقسيمه إلى ستة فصول، خصص *الأول* منها لبيان أهمية عرض وتحليل خطط التنمية، ولتحديد وتوضيح مبررات مثل هذا النوع من الكتابات، وعما يتساءل الكتاب، وما الذي يود الإجابة عنه·

وخصص *الفصل الثاني* لبيان مفهوم التنمية الاجتماعية ولاستعراض جملة من التعريفات، وتم تناول بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية كمفهوم النمو، والتقدم، والتطور· كما تم بيان ماهية الوعي التنموي وأهميته ومستوياته، وأهمية الاعتماد على الذات، وأهم ميادين التنمية ومجالات نشاطها· كما تناول هذا الفصل الاتجاهات النظرية في تفسير التنمية من خلال بيان إسهامات الاتجاه الماركسي، وما طوره

الماركسيون الجدد، فضلا عن إسهامات الاتجاه الرأسمالي بأشكاله المتعددة: الانتشاري، والتطوري المحدث، والسيكولوجي، واتجاه المكانة الدولية، واتجاه النماذج والمؤشرات. كما تناول هذا الفصل بإيجاز تجربة التنمية في الأقطار العربية، وفي كوريا الجنوبية كنماذج متباينة يمكن المقارنة بينها.

أما *الفصل الثالث* فقد تم فيه عرض إمكانات ومقدرات المجتمع الليبي، التي تكون جزءا من التنمية، إضافة إلى بيان للفلسفة الاجتماعية التي يتبناها المجتمع الليبي في التخطيط للتنمية، والتي عد الكتاب نوعها ومضمونها جزءاً من التقييم.

وفي *الفصل الرابع* تم عرض وتحليل مضمون خطط التنمية في ضوء ثلاثة مستويات: الأول من حيث الأهداف والمبادئ والإستراتيجية التي اتبعتها هذه الخطط لتنفيذ أهدافها. والثاني من حيث المخصصات المالية للخطط. والثالث من حيث النتائج العامة للخطط. وقد تم ذلك من خلال عرض مسميات الخطط وأهدافها العامة وأهدافها الاجتماعية في قطاعات التعليم والصحة والإسكان، وبعض أهدافها الاقتصادية، وبعض خصائصها الرئيسة. كما تم من خلال عرض مخصصاتها المالية، وما أسفر عن تنفيذ هذه الخطط من نتائج على مستوى دخل الفرد ومستوى حجم الناتج المحلي الإجمالي، مع تقسيم زمن التخطيط إلى مرحلتين: الأولى ما قبل عام 1969، والثانية ما بعد عام 1969 وحتى عام 2000.

أما *الفصل الخامس* فقد تم فيه استكمال عرض وتحليل خطط التنمية في ضوء المستوى الرابع من العرض والتحليل الذي يُعْنَى بأبعاد خطط التنمية على قطاعات التنمية البشرية المتمثلة في الإسكان والتعليم والصحة العامة وفي مجال مشاركة وتمكين المرأة، ويعنى بأبعاد خطط التنمية على الجانب الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد.

وقد جاء *الفصل السادس* ليكمل عرض تجربة التخطيط للتنمية في المجتمع الليبي ليشتمل على السنوات 2001 ـ 2012 عارضا محللا مفسرا طبيعة وأبعاد الخطط الثلاثة التي اعتمدت لتنفذ مع بداية الألفية الثالثة، والتي بينت وعي أجهزة التخطيط بالكثير من القضايا الجديدة التي فرضتها المستجدات المحلية والدولية على الساحة الليبية، فكانت بذلك قد حققت تغيرا نوعيا في نمط التفكير التخطيطي. وهذا وغيره ما سعي هذا الفصل إلى تناوله بالعرض والتحليل

وأخيرا، تضمن هذا الفصل خلاصة ما اهتدى إليه الباحث من استنتاجات بينت عرض وتحليل خطط التنمية الليبية في ضوء المستويات الأربعة سالفة الذكر. وانتهى هذا الفصل بتوصيات ومقترحات يمكن أن تسهم في زيادة المعرفة حول التخطيط الليبي، ويمكن أن تُبنى في ضوئها خطط تنموية لاحقة. وذيل هذا الفصل بملاحق تضمنت جداول تحتوي على معلومات تعزز عرض الموضوع.

وفي نهاية هذه المقدمة فان الشكر لله على منته وفضله، وعونه على انجاز هذا الكتاب. ثم إن الباحث يسجل الشكر الجزيل لكل من كان له أي إسهام في نشر هذا الكتاب، ويخص بالذكر مركز الدراسات الاجتماعية، وعلى رأسه الأخ أمين لجنة إدارته، الدكتور خالد ضو، الذي كانت له فكرة نشر هذا الكتاب، والأخت مدير إدارة البحوث الاجتماعية بهذا المركز، الدكتورة نادية الغرياني، التي كان لها الدور الرئيس في احتضان الباحث للتعاون مع هذا المركز، والتي نال الباحث شرف تقييمها لهذا العمل. والشكر موصول إلى زوجتي التي بذلت جهدا عظيما في طباعة هذا الكتاب، والشكر موصول إلى الأستاذ الفاضل أحمد هارون الذي تفضل بمراجعة هذا العمل لغويا. ويعتذر الباحث لكل من لم يرد اسمه وكانت له يد بيضاء معه نال بها شرف هذا الإصدار.

الفصل الأول

أهمية دراسة خطط التنمية الليبية

تمهيد

تتوقف عملية التنمية في أي مجتمع من المجتمعات على توافر العديد من العناصر التي يتم بها الوصول إلى المستويات المرغوبة للتنمية، فالتخطيط من أجل التنمية هو أحد أهم هذه العناصر المطلوبة لتحقيق التقدم التنموي المراد، ولعل أول مراحل عملية التخطيط هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات، تلك التي تتم عادة قبل البدء في إعداد الإطار العام للخطط، وتتم أيضا أثناء تنفيذ الخطط للوقوف على مدى التقدم الجاري في التنفيذ ورصد المعوقات التي قد تواجه هذا التقدم، وتتم أيضا حتى بعد انتهاء الخطة من اجل بلورة صورة واضحة المعالم عما نفذ، وما لم ينفذ، ولماذا لم ينفذ؟ ولتحقيق هذه الخطوة فقد سعى الفصل الراهن إلى اقتراح دلالات توضح فلسفة وأهمية تناول هذه التجربة بالعرض والتحليل والنقد في بعض الأحيان.

ويأتي هذا الفصل مبينا رؤية الكتاب في تحليلية لمضمون تجربة التنمية الليبية خلال السنوات 1970 _ 2012، ولبيان أهمية دراسة وعرض وتحليل هذه التجربة، وليبين فلسفة هذا التحليل، ولتوضيح ضرورة هذا التناول، والأهداف المبتغاة منه، ولعرض بعض التساؤلات التي تزيد من فهم دلالات ومعاني أهداف الخطط، ومخصصاتها، والنتائج العامة لها.

أهمية دراسة خطط التنمية الليبية

يمثل ما يتناوله هذا الكتاب جزءاً من تجربة مجتمع، وواقع حياة شعب، وحقبة من تاريخه؛ من الأهمية بحثها وانتهاج العلم في تحليل محتواها، وجديرة بأن تدرس وأن يتم عرضها وتحليلها. وعليه يكتسب تناول تجربة التنمية الليبية أهميته من خلال محاولة الكتاب تحليل مضمون الخطط التنموية التي تم رسمها وتنفيذها في المجتمع الليبي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ويمكن القول أن معرفة مستوى الخطط من حيث الأهداف والاستراتيجيات والخصائص العامة لها، ومن حيث مخصصاتها المالية، وأبعادها المختلفة؛ جعل هذا التناول يشتمل على جانبين من الأهمية: أهمية نظرية، وأخرى تطبيقية. تتمثل الأولى في أن هذه الدراسة ستكون مساهمة في إثراء الكتابات عن تجربة التنمية الليبية خاصة في مجال الوصف والعرض والتحليل ، فضلا على أنها محاولة لإضافة لبنة أخرى إلى قاعدة معرفية وطنية؛ يمكن أن تنطلق منها استراتيجيات وخطط التنمية المستقبلية. كما أن حيوية موضوع التنمية وأهميته للمجتمع تجعل تناوله محاولة تتصف بأنها إنتاج لمعرفة سوسيولوجية لإدراك بعض التغيرات التي طرأت على المجتمع الليبي جراء تنفيذ الخطط التنموية. عليه فإنّ أهمية محاولة الوصف والتحليل لهذه الخطط تنبع من أهمية وفائدة التحليل ذاته بل وضرورته أثناء وبعد تنفيذ أي خطة تنموية.

أما من حيث الأهمية التطبيقية فإن تناول خطط التنمية الليبية بالعرض والتحليل ومعرفة الأبعاد والتأثيرات يعد من دعائم نجاح التخطيط الاجتماعي للتنمية في المستقبل. ذلك أن التقييم مرحلة أساسية من مراحل عملية التخطيط الناجحة، تلك التي تتخذ من التحليل المؤدي إلى الفهم والتفسير وسيلةً فعالةً للوقوف على مدى النجاح الذي يلاقيه أي نشاط مجتمعي هادف أثناء وبعد تنفيذه، والوقوف على

المعوقات التي تظهر أثناء التنفيذ بهدف مواجهتها. كما يفيد هذا في توفير البيانات والإحصاءات التي سوف تُبنى في ضوئها الخطة اللاحقة[1].

كما أن الكتاب الراهن يتناول موضوعا شغل أجهزة التخطيط في ليبيا، فعقدت لأجله المؤتمرات، وصيغت له القرارات، وبذلت في سبيله الجهود. وقد خصصت مبالغ ضخمة لخطط التنمية خلال السنوات 1973 _ 1985 بلغت أكثر من (23.17) مليار دينار ليبي[2]. وخصصت نحو(11.93) مليار دينار ليبي للإنفاق خلال السنوات 1986 _ 1995، فضلا عن (6.216) مليار دينار ليبي خصصت للبرنامج الثلاثي 1994 _ 1996[3]. كل ذلك من أجل التحول بالمجتمع الليبي من مجتمع يسوده الجهل والتخلف والأمية، وتفتك به الأمراض، ويعيش حياة الفقر والحرمان؛ إلى مجتمع جديد يتمتع بمستوى راق من الحياة، يعيش فيه الناس عمرا طويلاً، ويكتسبون معرفة كافية، ويحصلون على سكن لائق، ويشارك الكثير منهم في تنفيذ مشروعات التنمية ويحظى بعطائها.

ومن هذا المنطلق فإن فهم أبعاد برامج الخطط؛ ومحاولة عرضها وتحليلها على المستويات الأربعة، وفي ضوء الأبعاد التي تم رصدها لتحديد نوع أهداف الخطط ومخصصاتها، يعد ضرورة نظرية وعملية، تقتضيها طبيعة منهج التخطيط، الذي اتخذه المجتمع وسيلة لتحقيق التحول المراد، كما تقتضيها ضخامة المبالغ المستثمرة من أجل معرفة إلى أي حد كانت مدخلات الخطط تتناسب مع مخرجاتها كمًّا وكيْفاً.

إضافة لما سبق؛ فإن أهمية هذا التحليل تتجلى في أن التغيير بالمجتمع الليبي مستمر، وسريع، وذلك بفعل التنمية ذاتها، وبفعل خططها، وأن هذا التغيير حري به أن يوجه إلى القصد المرغوب، وهذا التوجيه لن يكون ـــ في جانب منه ـــ إلا بالتبصر وإدراك

---

[1] ـ نبيل محمد السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الاسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 278.

[2] ـ الجماهيرية العظمى، مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، الكانون 2001 ، ص 22 ـ 28.

[3] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس: 1999، ص 59.

مستوى أهداف واستراتيجيات الخطط، ومعرفة حجم مخصصاتها المالية، وأبعاد كل ذلك على تطور الأوضاع الإسكانية والتعليمية والصحية، وعلى تطور تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في أنشطة المجتمع، وعلى متوسط دخل الفرد، وعلى نمو الناتج الإجمالي المحلي، وعلى عملية التنمية برمتها؛ فقد رأت دراسات مختلفة أن المجتمع الليبي يمر بمرحلة تغير اجتماعي، جعل خطط التنمية تستثمر مبالغ كبيرة؛ من أجل إيجاد تحولات بنيوية تجعل المجتمع الليبي مختلفا عما كان قبل بدء تنفيذ الخطط التنموية 1970 _ 2012.

فلسفة عرض وتحليل مضمون الخطط

بات الإعداد الجيد والاستعداد المسبق من دعائم نجاح التخطيط الاجتماعي للتنمية في المستقبل؛ ذلك أنه مرحلة أساسية من مراحل عملية التخطيط، للوقوف على أبعاد وتأثيرات الخطط على أفراد المجتمع. ونظرا لما خصص لخطط التنمية في المجتمع الليبي خلال السنوات 1970 _ 2012 من أموال وما بذل من أجلها من جهود وما أنفق عليها من وقت فإن واقع الحال يقتضي تناول هذه التجربة وتحليلها.

وبالرغم من وجود العديد من التحليلات لخطط التنمية الليبية خلال السنوات 1970 _ 2012؛ إلا أن الكتاب الراهن يعتبر أن عرض وتحليل خطط التنمية ميدانا لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات، ذلك أن أغلب خطط التنمية ـــ فيما يبدو ـــ قد تم تحليلها من خلال وجهة نظر الطرف المعني أساسا بتنفيذها، ما يستلزم إضافة تحليلات من خلال أطراف أخرى.

من هنا يعتقد معد الكتاب بوجود مشكلة تتمثل في ضرورة تنفيذ المزيد من الدراسات الوصفية التي تهتم بتحليل مضمون الخطط التنمية الليبية وفلسفاتها، خاصة حول مستوى أهداف واستراتيجيات الخطط، ومستوى المخصصات المالية، وحول

أبعاد الخطط التنموية على تطور الأوضاع الإسكانية والتعليمية والصحية، وتطور مشاركة المرأة في أنشطة المجتمع. وتأثير ذلك أيضا على متوسط دخل الفرد، ونمو الناتج الإجمالي المحلي.

تجدر الإشارة إلى أن خطط التنمية الليبية التي نُفِّذت خلال السنوات 1970 _ 1985 تتحدد في ثلاث خطط متكاملة ومتتالية هي على التوالي: الخطة الثلاثية خلال السنوات 1973 ___ 1975، والخطة الخمسية خلال السنوات 1976 _ 1980، والخطة الخماسية خلال السنوات 1981 _ 1985.

أما خلال السنوات 1986 _ 2000 فقد تم إعداد خطة خمسية للسنوات 1986 _ 1990، وأخرى للسنوات 1991 _ 1995، وبرنامج ثلاثي للسنوات 1994 _ 1996، أما في السنوات 1997 _ 2000 فقد تم إعداد خطة تنمية لكل سنة على حدة. أما عن السنوات 2001 _ 2012 فقد تم إعداد ثلاثة اطر لخطط خمسية هي الخطة 2001 _ 2005، والخطة 2004 _ 2008، والخطة 2008 _ 2012.

ونظرا لأهمية عملية التنمية في ذاتها، وأهمية التناول العلمي لها فإن هذه الأهمية كانت من أول مبررات وضع هذا الكتاب لمحاولة إضافة عرض وتحليل لخططها من حيث مستوى أهدافها، ومن حيث مستوى مخصصاتها المالية، وأبعاد كل ذلك على الجانب المتعلق بالتنمية البشرية، وعلى الجانب الاقتصادي.

ونظرا لأن التحليل يتطلب إجراء البحوث والدراسات؛ لتتعدد الآراء ويستخلص أنفعها حيال التخطيط للتنمية، فإن هذا يخلق مبرراً حقيقياً وصادقا لمثل هذا النوع من الكتابات؛ بل مبررا وطنيا يستدعي تنفيذه وانجاز غيرها، من أجل تناول الخطط التنموية بأساليب وطرق أخرى، تحلل أبعادا أخرى. وليس هو بخاف اتساع ميدان التحليل والوصف والتفسير ومجالاته. وكل ذلك للمساهمة في تمكين المجتمع الليبي من

الاستغلال الأمثل للموارد، والمساهمة في معرفة كنه وسر الظروف والعوامل المختلفة التي قد تُعِين أو تعيق التخطيط والتنفيذ لعملية التنمية.

ولكي يتم تحليل مضمون الخطط التنموية؛ كان لابد من أن يتم التركيز على سنوات محددة فكان اختيار تقييم خطط التنمية الليبية خلال السنوات 1970 ـــ 2012 موضوعاً لهذه الكتاب، ذلك أن تلك السنوات شهدت نقيضيْن مؤثريْن في مسيرة التنمية هما: الوفرة في مردود الموارد، والندرة فيها. كما تم في هذه السنوات اعتماد الخطط المتكاملة الثلاثية والخمسية وتنفيذها، وكذلك تم اعتمادها وعدم تنفيذها، كما تم فيها وقف الخطط الثلاثية والخمسية، وتم التحول إلى خطط سنوية. كما انطوت هذه السنوات على وقفة لمراجعة وتقييم أداء الخطط السابقة والعودة إلى إعداد الخطط الثلاثية والخمسية والاستعداد لتنفيذها. كل ذلك يجعل هذه السنوات مناط اهتمام وبحث وتحليل. إضافة لكل هذا فإن موضوع التنمية الاجتماعية موضوع رئيس في علم الاجتماع، ومن أبرز مواضيعه الحيوية والمعاصرة، وقد صار للتنمية فرع في علم الاجتماع هو علم اجتماع التنمية.

وقد هدف الكتاب إلى تناول خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي التي تم إعدادها وتنفيذها أو إعداد أطرها الأولية فقط دون تنفيذها خلال السنوات 1970 ـــ 2012؛ وذلك من خلال معرفة مستوى أهداف الخطط التنموية، وخصائصها الرئيسة وحجم مخصصاتها، ومعرفة أبعادها على قطاعات الخدمات الاجتماعية، وعلى الجانب الاقتصادي، وتم ذلك من خلال معرفة أهداف خطط التنمية واستراتيجياتها وخصائصها الرئيسية. ومعرفة حجم المخصصات المالية للقطاعات. وكذا التعرف على بعض مؤشرات التنمية في الإسكان، والتعليم، والصحة، ومشاركة المرأة. وأخيرا، معرفة تطور ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد.

ولكي يصل الكتاب إلى هذه الأهداف فانه يجيب على عدد من التساؤلات التي تُظْهِر أهمية بحث تجربة التخطيط للتنمية في المجتمع الليبي خلال نحو أربعين عاما بداية من العام 1970 وانتهاء بالعام 2010، وتبين مضمونها، وقد تم من أجل ذلك التساؤل عن عدد خطط التنمية التي تم إعدادها وتنفيذها في المجتمع الليبي، وأهدافها، واستراتيجياتها، والخصائص الرئيسة لها، وعرض حجم المخصصات المالية لهذه الخطط والتعليق على هذه المخصصات، وعن مؤشرات التنمية المتحققة في قطاعات الإسكان، والتعليم، والصحة، وفي مجال مشاركة وتمكين المرأة. وأخيرا، تم التساؤل عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات نمو متوسط دخل الفرد خلال السنوات المستهدفة بالدراسة.

ونظرا لسعى الكتاب إلى تحليل مضمون الخطط وعرض وتحليل أهدافها واستراتيجياتها من خلال التعرف على أبعادها وأوجه آثارها؛ فانه قد اعتمد المنهج الوصفي ومنهج تحليل المضمون؛ ومنهج المقارنة باعتبار أن هذه المناهج تتضمن العرض والوصف والتفسير والمقارنة والتحليل للبيانات، فضلا عن محاولته قياس العمليات على ضوء الأهداف الذي تسعى إليها البرامج أو المشروعات التنموية.

وفي ثنايا محاولة الكتاب تناول تحليل ووصف تجربة التنمية الليبية والتخطيط لها وردت مفاهيم مختلفة، من الأهمية بمكان بيان المقصود منها حسب ما يتبناه الباحث، أو حسب ما تقتضيه السياقات العلمية وهي كالتالي:

- التخطيط الاجتماعي: هو "عملية إرادية تفاعلية تشتمل على البحث والتحري والمناقشة والاتفاق والعمل في سبيل الوصول إلى الظروف والعلاقات والقيم التي يُنْظَر إليها كأمور مرغوب فيها"[1]. بمعنى انه نشاط إنساني قصدي تتم فيه عمليات فكرية مختلفة ينتج من خلاله بلورة جملة من الخطوات يمكن معها إشباع الحاجات بما هو متاح من موارد وإمكانات والعمل على استمرار تطويرها.

[1] - محمد عاطف غيث، ومحمد على محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997، ص 273.

وهو " المحاولة البشرية المقصودة لتوجيه التغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع في مسارات معينة، أي التغير أو التحكم في التغير "[1].

وهو "عمليات منظمة لإحداث تغييرات موجهة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع وتحديد مطالبه وتقدير حاجاته ووضع خطة شاملة متكاملة ومتجددة في الوقت نفسه تحقق هذه المطالب والحاجات خلال فترة زمنية معينة، وفي هدي الفلسفة الاجتماعية المتبناة "[2].

- خطة التنمية: "هي حزمة من البرامج والسياسات والقرارات التي يهدف تحقيقها أو تنفيذها إلى تنمية مجال ما أو عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية في فترة زمنية معينة ومحدودة "[3].

- التحليل: هو " نشاط فكري يهدف إلى تفكيك البيانات إلى اصغر أجزائها للوصول إلى أبعاد تلك البيانات على نواحي معينة من موضوع التحليل".

وهو "خطوة علمية يتم بموجبها ترميز البيانات المجمعة ثم جدولتها وإجراء المعالجات الإحصائية لها، ليس لذاتها، ولكن من اجل التوصل إلى نتائج تعد إجابة على السؤال الذي يطرحه البحث "[4].

وهو "إيجاز وتلخيص كافة البيانات التي نشط الباحث في جمعها ويحاول أن يحولها من جزئيات مبعثرة ومعطيات متناثرة إلى نتائج كلية وقضايا عامة مستعينا في ذلك بالأدوات المناسبة والأساليب ذات الصلة "[5].

وبهذا فإن التحليل يعني عملية يتم فيها النظر إلى بيانات البحث في ضو الفروض والتساؤلات التي يتم طرحها، والنظريات التي ينطلق منها ثم محاولة استخلاص النتائج التي يمكن في ضوءها بلورة النظرية التي يمكن أن تحكم الظاهرة المتناولة بالبحث

---

[1] - علي الهادي الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي،طرابلس: دار الحكمة للطباعة، د. ت، ص 135.

[2] - عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة السابعة، القاهرة، مكتبة وهبة، 1998، ص 154.

[3] - سعيد احمد أبوحليقه، مشكلة التنمية في ليبيا، د. ن، 2005، ص 8.

[4] - علي عبدالرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 197.

[5] - المرجع نفسه، ص 375.

والتحليل. وعلى هذا فإن جوهر التحليل يتبلور في النظر وتأمل البيانات وإعمال الفكر والخيال فيها؛ بحثا عن العلاقات والتداخل والتأثيرات المتبادلة بينها، ووصولا إلى النتائج العامة. ما يجعل التحليل يتصف بأنه نشاط إبداعي في مجال البحث العلمي الاجتماعي.

وفي ضوء ما سبق من تعريفات فإنه يمكن صياغة تعريف لعملية التحليل التي يمكن ربطها بموضوع الكتاب الراهن ووصف عملية التحليل هذه بأنها (خطوات منهجية لمعرفة مستوى أهداف وخصائص خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي خلال السنوات 1970 ــ 2012، ومعرفة طبيعتها، ومعرفة حجم مخصصاتها ونتائجها العامة، وأبعادها على قطاعات الإسكان والصحة العامة والتعليم، وعلى مشاركة المرأة. وعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات متوسط دخل الفرد).

وعلى هذا فان موضوع التحليل المراد تحقيقه قد تحدد في المحاور الأربعة الرئيسة التي حددها التعريف، والتي أولها: خصائص الخطط و مستوى أهدافها أي ما ميز هذه الخطط من حيث نوع الأهداف وفلسفتها وإستراتيجيتها. وثانيها: حجم مخصصاتها المالية من حيث مستوى المبالغ المخصصة لكل خطة، وما يراد أن ينفق على هذه الخطط. وثالثها: نتائجها العامة. ورابعها: أبعاد هذه الخطط على قطاعات الخدمات الاجتماعية؛ أي انعكاسات هذه المخططات على تفاعل وحياة الجماعات في المجتمع. وذلك من خلال عرض وتوضيح بعض مؤشرات التنمية المتحققة في القطاعات المتعلقة بالتنمية البشرية، وهي الإسكان، والتعليم، والصحة، ومشاركة وتمكين المرأة. ويمكن النظر إلى أن هذه المحاور الأربعة كفيلة بأن تعطي الصورة الواضحة عن مسار التجربة التخطيطية من اجل النمو والتنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

الفصل الثاني

التنمية الاجتماعية:

- تعريف التنمية الاجتماعية
- مفاهيم ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية
- الوعي التنموي
- التنمية والاعتماد على الذات
- ميادين التنمية الاجتماعية
- الاتجاهات النظرية المفسرة للتنمية

تمهيد

قبل البدء في الحديث عن مفهوم التنمية وتعريفاتها، ينبغي الإشارة إلى أن الوصول إلى تعريف دقيق وشامل ونهائي للعديد من المفاهيم في العلوم الاجتماعية يعد من الأمور الشاقة والعسيرة نسبيا، وهذا ناتج فيما يبدو عن اختلاف المرجعيات التي ينطلق منها الباحثون في العلوم الاجتماعية، ولهذا فان التوقف عند تعريف معين وبكلمات محددة قد يكون من الصعوبة بمكان.

وفي هذا الفصل سيتم عرض مفهوم التنمية الاجتماعية وبعض المفاهيم ذات الصلة به، ومعنى الوعي التنموي وأهميته ومستوياته، وأهمية الاعتماد على الذات، وأهم ميادين التنمية ومجالات نشاطها، وأهم الاتجاهات النظرية في تفسير التنمية. ثم يأتي بيان مفهوم التنمية الاجتماعية من خلال عرض جملة من التعريفات، ثم بيان العناصر التي اشتملت عليها أغلب تلك التعريفات، ويحاول الكاتب وضع تعريف يمكن أن يكون صالحا لفهم مصطلح التنمية حسب قصد الكتاب وتوجهه.

ويتم أيضا عرض إسهامات كل من (كارل ماركس) و(ماكس فيبر) في تحليل التغيرات التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي، ومن خلال ما استحدث من اتجاهات جاءت من بعدهما حاول كل منها معالجة عملية التنمية على نحو معين.

ولا يعني أن ما سيأتي في هذا الفصل هو شامل لكل ما جاء في موضوع تفسير التنمية؛ إنما هو محاولة لإيجاز أبرز تلك الاتجاهات فحسب، خصوصا أن هذه الاتجاهات تكاد تنطلق بشكل أو بآخر من الإسهامات التي قدمها كل من (ماركس) و(ماكس فيبر).

ونظراً لأهمية عرض خلاصة تجربة التنمية العربية، وبعض التجارب الأخرى من أجل التعرف على طبيعتها واستنباط نتائجها؛ فسنعرض موجزا لبعض الجوانب من تجربة التنمية في الأقطار العربية، ونتعرف على بعض عوامل نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية.

أولا: مفهوم التنمية وتعريفها:

تختلف النظرة إلى مفهوم التنمية باختلاف تخصصات الناظرين إليها، وتعد التنمية من أكثر المفهومات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية اتساعا في العصر الراهن، لاسيما في دول العالم الثالث التي اتخذت منها منهجا للتقدم، وطريقا لرفع مستوى حياة الجماعات وقهر التخلف.

والتنمية مفهوم متعدد الأبعاد يستهدف تحقيق التقدم الشامل، وهي من النماء أي الازدياد. ويرى (عيسوي) أن مفهوم التنمية يستخدم بمعنى الزيادة من رفع مستوى المجتمع اقتصاديا واجتماعيا. ويرى أيضا أن التنمية تعني "التحريك العلمي، المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. وترتبط التنمية من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الفكري للمجتمع"[1]. وفي هذا إشارة إلى علمية التحريك التي تتضمن التغيير المقصود والموجه، كونه مخططاً يتكون من عدد من العمليات التي توجهها أيديولوجية محددة تستهدف تحقيق أهداف أيضا محددة ينتقل المجتمع بسببها إلى وضع مرغوب ومطلوب الوصول إليه.

ويرى (الجوهري) أن التنمية تعني تغير في بعض الظروف القائمة على المجال الاجتماعي، يرتبط هذا التغير بتحسين واع للظروف القائمة، أي إنها عملية تغير ثقافي ديناميكية "أي متصلة وواعية" موجهة تتم في إطار اجتماعي معين وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة في دفع هذا التغير وتوجيهه وكذلك الانتفاع بنتائجه[2]. يشير هذا التعريف إلى أن التنمية تنطوي على تغيير مقصود يراد به تحسين واقع الحياة القائم. ويضيف التعريف أنها عملية، فهي بذلك مستمرة، ولها خطوات،

---

[1] - عبد الرحمن عيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988، ص 15.

[2] - محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 144

أي أنها ليست حالة آنية أو مؤقتة يتصف بها المجتمع لزمن ما، فهي متصلة وتتسم بالوعي؛ ذلك أنها تتم في إطار التغيير الموجه الذي تقوم به الجماعة التي تدفع هذا التغيير وتنتفع منه.

ويرى (رشوان) أن التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير في العلاقات وفي البيئة الطبيعية، عن طريق إفادة أفضل من الموارد المتاحة للوصول إلى قدر من الكمال وذلك من أجل النهوض بالمجتمع، أي أنها تغيير نحو حياة أفضل برفع مستوى المعيشة، وتوفير الخدمات المتعددة التي تفي بحاجات السكان [1]. ونلاحظ أن هذا التعريف هو الآخر يعتبر أن التنمية عملية تغيير لا تتم فقط في البيئة الطبيعية؛ لكنها أيضا تتم في العلاقات التي تنشأ وتتكون بين الجماعات والأفراد، وتتم هذه التغييرات عن طريق الإفادة المثلى مما هو متاح من الموارد الخاصة بالمجتمع، مستهدفين في ذلك الوصول الى مستوى من الكمال يكفل مستوى معيشة مُرضياً تتخلله خدمات متنوعة تضمن النهوض بالمجتمع ككل.

وتعد التنمية عملية تحديث تغييري للمجتمعات المتخلفة ثقافيا، أي المجتمعات التي تفتقر إلى المقومات الصناعية؛ ومن ثم فإن عملية التحديث في الشعوب الفقيرة والمتقدمة على السواء تعني تقدما نسبيا يتجلى في عملية تغيير وانتشار ثقافي [2]. وفي هذا التعريف إشارة الى اتصاف عملية التغيير هذه بأنها تحديث للمجتمعات المتخلفة ثقافيا، وفسر هذا التخلف بأنه الافتقار إلى المقومات الصناعية؛ وكأن التقدم والتنمية لا تتمثل إلا في التقدم الصناعي في حين انه فقط وجه من أوجه التقدم والتنمية.

ويرى (الهواري) أن التنمية تمثل مجموعة وسائل وطرق تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين جميع نواحي مستوى الحياة في

---

[1] - حسن عبد الحميد رشوان، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، ط 4، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2003 ، ص 44.

[2] - حسن عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، ط 3 ، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2002، ص 71.

المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابيا في الحياة القومية ولتساهم في تقدم البلاد [1]. وقد اعتبر هذا التعريف أن التنمية تمثل مجموعة من الوسائل والطرق التي توجه جهود الأفراد وتوائمها مع جهود أجهزة الدولة مستهدفين في ذلك تحسين مستوى الحياة وإخراج المجتمع من العزلة لتسهم في التقدم والتطور.

ويرى (الكواري) بأن التنمية الاجتماعية الاقتصادية الشاملة هي "عملية مجتمعية واعية وموجهه لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي" [2].

وعملية التنمية عند (الكواري) تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لإيجاد قدرات ذاتية تمكنه من الإنتاج، وتؤكد استقلاليته، وتقلل من استمرار احتمالات سقوطه في براثن التبعية بجميع أشكالها، وذلك من أجل تأمين متطلبات وجوده الحيوي ومواصلة تطوره الحضاري وأداء رسالته الإنسانية، لذا فإن عملية التنمية يجب أن تكون ذات توجه واضح وغايات محددة وواضحة. وتتحقق عملية التنمية بوجود إرادة مجتمعية حرة وناضجة ومتمكنة من التعرف على غايات المجتمع وتطلعاته.

ويمكن إيجاز العناصر التي وردت في تعريف الكواري للتنمية في أن التنمية عملية وليست حالة، لذا فهي مستمرة، ومتصاعدة، تمثل انعكاسا للحاجات المتزايدة والمتجددة. وأنها عملية مجتمعية يجب أن تسهم في تنفيذها كل الفئات والقطاعات

---

[1] - عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 111.

[2] - علي خليفة الكواري، حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية، المستقبل العربي، السنة 4، العدد 27 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 1981، ص ص 35 - 37.

والجماعات. وان التنمية عملية واعية، أي ليست عشوائية، فهي عملية محددة الغايات لها إستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج. كما أن التنمية عملية موجهة من خلال إدارة التنمية، تهدف إلى إيجاد تحولات هيكلية، هذه التحولات تشمل الإطار السياسي والاجتماعي، وهذا يتطلب بناء قاعدة إنتاجية ذاتية صلبة، وطاقة مجتمعية متجددة، وتحقيق تزايد منتظم عبر فترات زمنية طويلة يكون قادراً على الاستمرار في المدى المنظور.

ويرى الكواري انه بالإمكان قياس مردودات التنمية بواسطة مؤشر تزايد متوسط الدخل، ويرى أن هذا المؤشر يتطلب تزايد قدرات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية التي تعد وسيلة المجتمع لبلوغ غاياته ضمن إطار اجتماعي وسياسي يتضمن آلية التغيير وضمانات استمراره، ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه وذلك بتطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع وعدالة توزيع عوائد التنمية [1].

ويوجز (عبدالباسط عبدالمعطي) تعريف التنمية الاجتماعية فيقول: إن التنمية في معناها العام سياسة تقتضي اختيارا وأحكاما وقرارات سياسية حول وسائل العمل الاجتماعي والاقتصادي وغاياتهما [2]. ويرى في موضع آخر أن التنمية مشروع مجتمعي حضاري ينبع من أعماق تاريخ نضال الشعب يشحذ قدراته ويعمق إرادته لتجدد حضارته [3]. وفي هذا إشارة إلى أن للتنمية معنى عاما؛ يتمثل في كونها سياسة تقتضي انتقاء واختياراً لأحكام، واتخاذا لقرارات، حول أدوات الأداء والعمل الاجتماعي.

---

[1] ـ المرجع السابق، ص ص 71 ـ 75.

[2] ـ عبد الباسط محمد عبد المعطي، الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية، ط 2، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1989، ص 13.

[3] ـ عبدالباسط عبد المعطي، في التنمية البديلة دراسات وقضايا، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 28.

أما (الحوات) فيعرف التنمية الاجتماعية بأنها "انتقال وتحول المجتمع بكامل أنظمته ومؤسساته الاجتماعية، من وضع عرف بأنه قديم وتقليدي، إلى وضع عرف بأنه حديث وعصري، وهذا التحول عادة ما يرسم له أهدافاً وغايات، على درجة عالية من الوضوح والتحديد، ثم تحدد له أيضا مراحل زمنية، يتم خلالها وضع هذه الأهداف والغايات موضع التنفيذ، وهذا التحول الاجتماعي والاقتصادي يحمل في كل مراحله جهدا عقليا وفنيا مقصودا؛ لتقييم هذا التحول وفحص مدى مطابقته بالأهداف والغايات التي رسمت له في بداية التنمية"[1]. وفي هذا التعريف بيان لماهية التنمية على أنها ارتحال وتبدل يتصف بأنه غائي، وله مقاصد يطرأ على أنظمة المجتمع، وهيئاته الاجتماعية، ويقع هذا الانتقال خلال فترات زمنية محققا التبدل الذي يتم تمحيصه بمقارنته بما تحقق من مقاصد وغايات.

ويرى (الأشخم) أن التنمية تعني "إحداث تغير في الهيكل الإنتاجي بحيث يتم تصحيح أي خلل في الهيكل الإنتاجي بما يؤدي إلى إحداث نمو متوازن لكافة القطاعات الخدمية والإنتاجية، وبما يؤدي إلى تصحيح الخلل في هيكل الصادرات بحيث لا تقتصر على تصدير الموارد الأولية ولا سلعة واحدة، من أجل أن تتحسن كافة الخدمات، وخاصة الصحية والتعليمية منها"[2]. ويركز الأشخم هنا على المدخل الاقتصادي للتنمية، والمتمثل في خلق التغيير في قطاعات الإنتاج، متوجها إلى ضرورة استخدام مردود هذا التغير لإحداث توازن في كافة القطاعات الخدمية والإنتاجية. مصححاً، أي هذا التوازن، الخلل الواقع في تركيبة المواد المصدرة، بحيث لا تقتصر على تصدير واستتراف الموارد الأولية دون تصنيع جزئي، أو كلي، أو تقتصر على نوع واحد من المواد، ويكون الهدف من خلق هذا النمو تحسين أداء الخدمات مع التركيز على الصحية منها والتعليمية.

---

[1] - علي الهادي الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس، دار الحكمة للطباعة، د. ت، ص 63.

[2] - موسى الأشخم، "الديمقراطية والتنمية" دراسات، العدد 15، السنة 4، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2003، ص 6.

ويحدد (الشيباني) التنمية الاجتماعية في التغير الايجابي التقدمي المستمر في جميع جوانب الحياة، وهي بذا تشمل كل تحول أو تغير تقدمي أو تجديدي، يحدث في فلسفة وأهداف العمل، ويحدث في إستراتيجية وبرامج وأساليب ووسائل الإنتاج في كل مناحي الحياة. وبذلك فهي "عملية داخلية ذاتية في المقام الأول، بمعنى أنها تنبع أساسا من داخل المجتمع، وبمشاركة أفراده، وتخضع مظاهرها وأسبابها لرقابته، وتقييمه، ولا يجب أن تفرض عليه من الخارج"[1].

كما يرى (الشيباني) أن "التنمية الاجتماعية عملية متكاملة ومترابطة ومتداخلة في كثير من مؤشراتها ومظاهرها، ولا يمكن تحقيق تنمية في مجال دون آخر"[2]. أي أن تحقيق تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية أو سياسية لا يحقق التنمية المطلوبة، فهذه الجوانب يمكن أن تغير أبعاد التنمية الإنسانية بشكل عام. وهذا الارتباط بين مسميات التنمية أو جوانبها حال جلي فلا حضارة لدولة أو أمة تتصف بالتقدم الاقتصادي وهي متخلفة اجتماعيا أو سياسيا فكل قطاعات ونظم المجتمع تتطلب التنمية.

وبالرغم من تعدد مفهومات التنمية الاجتماعية بتعدد واختلاف اتجاهات المفكرين الاجتماعيين فإن ماهيتها لا تخرج عن كونها مرتبطة بتنمية القدرات، وإشباع الحاجات، والتغيير الايجابي التقدمي الموجه، لذا يشير علماء الاجتماع إلى أنها عملية تنمية طاقات أعضاء المجتمع إلى أقصي حدّ مستطاع، وتوظيف جهود الأعضاء العاملين في تنفيذ برامج التنمية، وتوسيع القاعدة الاقتصادية، وزيادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وبهذه المعاني فإن التنمية الاجتماعية تعني تغييراً ايجابيا تقدميا مقصوداً وهادفاً ومخططاً له، هذا التغيير المقصود الموجه يؤثر ويتأثر بالبناء الاجتماعي الموجود بشكل جذري وعميق. ومن المعروف أن البناء الاجتماعي نسق من النظم الاجتماعية المرتبطة

---

[1] - عمر محمد التومي الشيباني، التربية وتنمية الذات القومية، طرابلس، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، 1998، ص 11.

[2] - المرجع السابق، ص 13.

بعضها ببعض والمتأثرة بعضها ببعض، فأي تغير يحدث في نظام معين يؤثر بالطبيعة على باقي النظم وبالتالي على نسق العلاقات الاجتماعية السائدة فتتبدل كلها أو يتغير جزء منها.

ومن خلال ما عرض من تعريفات للتنمية يمكن استخلاص العناصر الآتية:

- التنمية مشروع حضاري ينبع من أيديولوجية خاصة.
- التنمية عملية، أي حركة أو نشاط واعٍ، وتغيير مقصود تقدمي مخطط له.
- التنمية عملية تهدف إلى تحسين أو رفع مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال إشباع حاجاتهم وتحسين كافة الخدمات.
- التنمية عملية يقوم بها أعضاء المجتمع من أجل إيجاد تحولات هيكلية تحقق تزايداً منتظماً ونمواً متوازناً لكافة القطاعات.
- التنمية عملية تتم على مراحل، وتتطلب جهداً عقلياً وفنياً لتقييم مراحلها.
- التنمية عملية يمكن قياسها بناءً على محكّات أو مؤشرات محددة.

إن تعريفات التنمية كثيرة ومتعددة بتعدد التجارب والخبرات، ولو تم الاستمرار في عرضها فإن القائمة ستطول إلى الحد الذي يبعد الكتاب عن اهتمامه الرئيس. ولأنه ـــ أي الكتاب ـــ معنيٌ بإيجاد مضمون يناسب موضوعه؛ فقد تم صوغ تعريف للتنمية يمكن فيه تحقيق هدف الكتاب وغرضه، فتكون التنمية الاجتماعية هي " عملية قصدية موجهة لإحداث تغيير شامل أو جزئي مستمر ومقصود، وإحداث تحولات بنائية مطلوبة، بجهد وإرادة مجتمعية، وبإمكانيات جلها ذاتية، تسعى هذه العملية لتحقيق استدامة التغيير المطلوب، اعتماداً على الذات، وعبر توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتقييم مراحل هذه العملية بعرض فلسفة أهدافها وحجم مخصصاتها وأبعادها على مؤشرات الخدمات الاجتماعية ".

ثانيا: مفاهيم ذات علاقة بالتنمية الاجتماعية:

عند ذكر مفهوم التنمية فان عددا من المفاهيم تتبادر إلى الذهن مثل، النمو، والتقدم، والتطور، والتخلف، والتغير، والتخطيط، وفي حقيقة الأمر أن هذه المفاهيم ترتبط بعلاقة مختلفة بمفهوم التنمية، ذلك إما أنها مشتملة فيها، أو تهدف إليها، أو أنها لازمة لها، أو أنها جاءت مضادة لها وللقضاء عليها. وعليه فان العرض اللاحق لهذه المفاهيم يمكن أن يبين نوع هذه العلاقة ويحددها ولنبدأ بأقرب هذه المفاهيم إلى مفهوم التنمية.

1 ـ النمو الاجتماعي

أشرنا أعلاه إلى أن مفهوم النمو من المفاهيم ذات العلاقة بالتنمية، ولأنه كذلك فان فيما يأتي من الآراء المنتقاة من التراث السوسيولوجي توضيحا لهذه العلاقة:

يذهب (الجوهري) إلى أن مفهوم النمو يعني تفتحاً تدريجياً أو نضجاً كاملاً لجزئيات شيء ما، ويعطي دلالة على التمييز بين المجتمعات الصناعية وبين جميع المجتمعات الأخرى، ويشير إلى العملية التي تتحول بها المجتمعات غير الصناعية إلى صناعية؛ ليصف نوعاً معيناً من التغيرات الملحوظة، التي يمكن التعرف عليها وقياسها، بشيء من الدقة والإحكام، ومن جهة أخرى؛ فقد اعتبر النمو نموا للمعرفة وقوى الإنتاج[1].

وهنا يتجه الجوهري إلى نعت النمو بالتفتح أي خلق الامتداد والتفرع، وقصد به النضج أي الاكتمال والانتقال من طور إلى آخر، ويمثل هذا الانتقال نضجا عاما يشمل كامل الجزئيات، لا يختص إحداها دون الآخر. كما اعتبره عملية التحول التي تطرأ على المجتمع بانتقاله إلى مجتمع صناعي.

---

[1] ـ محمد الجوهري، وعلياء شكري، وعلي ليله، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص ص 343 ـ 344.

ويرى (الجوهري) أيضا، أن النمو في معناه العام مرادف للتغير الثقافي الواسع النطاق، أي لتوسع وتكثف النشاط الثقافي في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا التغير أو التوسع يمكن أن تحد منه أو تشجعه بعض الاعتبارات كأن يقتصر النمو على العناصر المادية للثقافة دون الروحية، أو في زمن دون غيره [1]. ومن هذا الرأي يمكن الفهم أن للنمو معنى عاما يقابل التغير الثقافي الذي قد تضعف سرعته ومداه، أو تزيد منهما عوامل تحددت في اقتصار النمو على العناصر المادية أو وقوعه في زمن دون آخر.

ويرى (الحوات) أن مفهوم النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة؛ فالزيادة في النسبة المئوية لشريحة ما إلى مجموع السكان هي مؤشر من مؤشرات النمو، ويحدث النمو في الغالب عن طريق التطور البطيء والنمو التدريجي؛ فالظواهر حين تنمو لابد أن تتغير خلال عملية النمو غير أن القدر المتحصل من النمو نسبي وكمي إلى حد ما. ويطلق النمو بصورة عمومية ليعبر عن الزيادة التي تحدث في كل المجتمعات على مختلف مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية [2].

ويرى (قباري) أن عملية النمو تحدث على نحو طبيعي وتلقائي حين تنتقل المجتمعات تلقائيا من النمط الذي يتسم بأنه تقليدي إلى النمط الذي يتصف بأنه غير تقليدي، أما التنمية فهي عملية إحداث تغيير أو تحديث حضاري. فلا توجد أي تنمية تتم تلقائيا، فهذه عملية نمو، وإنما تتم عملية التنمية بتدخل الدولة، وبالتخطيط والتنظيم والإدارة [3]. وهنا يفرق (قباري) بين التنمية والنمو فيرى إن النمو هو عملية تتصف بأنها بطيئة وعفوية، وغير مخطط لها وليست مقصودة، في حين اعتبر أن التنمية عملية إحداث التغيير، أي تقصد فعله والسعي إليه والاجتهاد فيه، فهي لا تكون إلا

---

[1] ـ محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 113.

[2] ـ علي الهادي الحوات، مبادئ علم الاجتماع، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1990، ص ص 271 ـ 272.

[3] ـ قباري محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية والتحديث، ط 2، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1992 ص 375.

كذلك؛ كونها تتم بتدخل وتنظيم وتخطيط وتنظيم وإدارة من طرف الدولة، وفي هذا من القصدية والعمل ما يبعد عنها صبغة وصفة التلقائية.

وبالنظر الى الرؤى السابقة لمفهوم النمو يتبين إن هذا المفهوم يعد عملية طبيعية تحدث في كل الظواهر المادية والاجتماعية؛ وبالتالي هي سمة وخاصية من خصائص المجتمعات الإنسانية، فهو انتقال وتبدل من حال الى حال وهو زيادة ثابتة أو مستمرة، وهو في معناه العام مرادف للتغير الثقافي الواسع النطاق، وعلى هذا فهو يتفق مع التنمية في انه عملية انتقال وتبدل؛ غير أن التنمية دائما تكون مقصودة ومحددة في حين لا يكون النمو كذلك.

2 ـ التقدم الاجتماعي

يعد مفهوم التقدم من المفاهيم التي ترتبط بمفهوم التنمية برباط قوي. فقد تم تناول هذا المفهوم في التراث العلمي عامة، وفي التراث السوسيولوجي خاصة، وقد كان للعلوم الطبيعية سبق استخدامه، إلا انه دخل قاموس العلوم الاجتماعية، وصار وصفا ونعتا لحالة أو وضع يكون عليه المجتمع أو الجماعة؛ بعد أن كان يطلق على الأشياء والمواد، وصار له ذيوع وانتشار في التراث السوسيولوجي كمفهوم يحمل مضمونا ايجابيا.

وترجع فكرة التقدم إلى أقدم أنواع التفكير الإنساني، فقد استخدمت هذه الكلمة منذ 60 سنة قبل الميلاد. وفي عصر الرواد الأوائل لعلم الاجتماع كانت فكرة التقدم عند "كونت" مثلا تتمثل في قانون المراحل الثلاث: "اللاهوتية، والميتافيزيقية، والوضعية".

ويعد مفهوم التقدم الاجتماعي مفهوماً معيارياً قيمياً للحكم على الأحداث الاجتماعية فهو يهتم بالبحث عن مجتمع أفضل، بمعنى أنه يحمل في مضمونه الأساسي ما ينبغي أن يكون لا ما هو كائن بالفعل[1].

ولعل علاقة هذا المفهوم بمفهوم التنمية في هذا المقام تكون علاقة اتحادية، ذلك أن التنمية هي الأخرى تقصد إلى تحقيق قيمة يمكن الحكم عليها بأنها معيارية وقيمية في ذات الوقت؛ فهي تتخير وتنتقي غايات بعينها، وتحدد سبلا بذاتها؛ وفي هذا قيمة ومعيار، وهذا بطبيعة الحال لا يتناقض مع العلمية في شيء؛ ذلك أن صفة المعيارية قد يتصف بها العلم ولا تخل به شيئا. ويرى (الهواري) أن فكرة التقدم قد استخدمت مفهوم "تقدم" لتشير إلى حركة إلى الأمام في الاتجاه المرغوب[2]. وهذا تدعيم لما سبق وأن بينا.

ويرى (أبوكريشه) أنه تم استخدام مفهوم التقدم ليشير إلى التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من الحالة الفطرية الأولى إلى حالة أعظم كمالاً. ويري أيضا أن التقدم الاجتماعي ظاهرة اجتماعية حضارية تمثل نتائج الجهود الاجتماعية.

وللتقدم علاقة بتطور العقل البشري حيث إن الاكتشافات الجديدة في العلوم والفنون، والتطور في مبادئ السلوك والتطبيق يؤدي إلى تحسين القدرة البشرية التي تستطيع أن تصنع التقدم الاجتماعي للإنسانية[3]. وفي هذا الطرح بيان لعديد الخصائص التي ينطوي عليها التقدم، فهو تحسن، والتحسن مفهوم معياري ونسبي، وهو طارئ؛ أي ليس فطرياً ولا دائم الوقوع، وهو يمثل نتاجا للجهد الاجتماعي؛

---

[1] - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص 313 - 314

[2] - عبدالباسط عبد المعطي، و عادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 18.

[3] - عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص ص 30 - 31.

فيكون بذلك مظهر حضاري، كل هذا مرتبط بالتطور الذي يحدث في العقل الإنساني المؤدي إلى صنع السلوك الاجتماعي المتقدم المفضي إلى الابتكار والإبداع.

ويرى (الفائدي) أن التقدم يعني التغير إلى الأفضل وهو أمر نسبي يختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، ويعد تغير المجتمعات من الحالة البدائية إلى الحالة العصرية واستعمال الأساليب العلمية الحديثة أحد أنواع التقدم[1]. وفي هذا إشارة إلى احتواء التقدم على التغير لكنه حدد نوع هذا التغير فجعله إلى الأفضل، وَمَثَّلَ على ذلك بتحول المجتمعات من البداوة إلى الحداثة.

ويرى (الحوات) أن مفهوم التقدم يعبر عن مدى تحقق الأهداف الاجتماعية العامة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها. ويعني التحول والانتقال من أساليب العمل والحياة التقليدية إلى أساليب العمل العصرية الحديثة مسترشدا في ذلك بمعدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي المحلية والعالمية مثل شروط الغذاء الصحي للإنسان، وشروط المسكن الصحي اللائق والحد الأدنى من الدخل ومن التعليم[2].

وهنا نجد أن (الحوات) قد اعتبر التقدم هو عملية تحقق الأهداف الاجتماعية العامة، وبذلك يكون قد أضفى صبغة الاجتماعية عليه؛ إذ جعله في الأهداف العامة وليست الفردية، وجعل التقدم الاجتماعي انتقالاً وتغيراً من النهج التقليدي في الحياة الاجتماعية إلى آخر عصري حديث. واعتبر ارتفاع معدلات النمو اجتماعيا واقتصاديا داخليا، وإقليميا وانطباق شروط الغذاء الصحي والمسكن اللائق، والحد الأدنى من الدخل والتعليم هي مؤشرات تدل عل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي تهدف إليه عملية التنمية أساسا.

---

[1] - محجوب عطيه الفائدي، التغير الاجتماعي، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2000، ص 27.

[2] - على الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص89.

3 ـ التطور الاجتماعي

يعد هذا المفهوم هو الآخر من المفاهيم المرتبطة بشكل ما مع مفهوم التنمية، ذلك أن هذا المفهوم قد تم تداوله في أدبيات علم الاجتماع خاصة في كتابات الرواد، ومن لحقهم، وكانوا في ذلك متأثرين بنظرية(دارون) في التطور والانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح، وكان (سبنسر) احد هؤلاء المتأثرين بهذه النظرية التي تبحث النشوء والارتقاء واصل الإنسان.

تم تطويع هذا المفهوم ليدخل مفردات علم الاجتماع، وبذلت في ذلك جهود ليقرن هذا المفهوم بما هو اجتماعي. وحقيقة الأمر أن هذا المفهوم كان لابد من استخدامه، فهو يصف عملية التحول أو التبدل فيمنحها دلالة ومعنى عاماً أو خاصاً، لكن ما صلته بالتنمية؟ وكيف تكون؟

كانت فكرة التطور الاجتماعي قد استعيرت من نظريات التطور البيولوجي في القرن التاسع عشر. وقد تم استخدام مفهوم التطور في علم الاجتماع خلال القرن التاسع عشر بمعان متعددة، فقد عقد (سبنسر) مماثلة بين المجتمع والكائن الحي، وبين النمو الاجتماعي والنمو العضوي، وعرَّف التطور بأنه انحدار سلالي معدل على نحو معين. وقد استخدم (تايلور) مصطلح التطور على أنه مرادف لمصطلح النمو [1].

وهنا يمكن تفسير التطور على انه مظهر للتنمية تنطوي التنمية عليه؛ فتنتقل المجتمعات من طور الى آخر في مسلك يتصف بأنه تطوري له دلالة تنموية، وان لم يكن يشير مفهوم هذا المصطلح إلى التنمية صراحة إلا انه متضمن فيه.

ويرى (الهواري) أن التطور يعني التغير التدريجي، وأنه يدل على الطريقة التي تتغير بها الأشياء من حال إلى أخرى ببطء، ويستلزم في ذلك فترات طويلة وأن التطور

[1] ـ محمد الجوهري، وعلياء شكري، وعلي ليله، مرجع سابق، ص 340.

يرتبط بالظواهر الاجتماعية والكونية والعضوية الموجودة[1]. ونلاحظ هنا انه قد تم ربط التطور بعامل الزمن، فوُصف بأنه تغير تدريجي وبطي، فاتفق مع التنمية في صفة التغير؛ لكنه لا يكون مثلها في عامل الزمن؛ فالتطور في العادة يكون بطيئا؛ أما التنمية عادة ما تهدف الى سرعة التبدل والتحول والتغيير المقصود الموجه.

ويرى (الهواري) أيضا أن هناك اتجاهين لدراسة التطور: يركز الأول على البحث في أصل النظم وتطور المجتمعات، بينما يركز الثاني على دراسة حركة الحياة الاجتماعية في سيرها التقدمي[2].

ويرى(غيث) أن التطور يشير إلى التغير التدريجي الذي يصيب النظام الاجتماعي، وقد لا يصيب منه إلا الأجزاء العرضية أو السطحية، أي لا يغير بصورة أساسية البناء الاجتماعي الرئيس[3]. كما يشير التطور حسب ما يرى (الفائدي) إلى التغير نحو الأفضل، في النواحي المادية بالاختراع وتطوير الوسائل والأدوات، وفي النواحي الاجتماعية والمعنوية بإهمال وتغيير البالي والبائد منها[4].

إن مفهوم التطور كما يرى (عيد) يعتمد أساسا على افتراض أن كل المجتمعات تمر به خلال مراحل محددة ثابتة، في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أكثر الأشكال تعقيدا، ويشمل التطور عملية التغير التدريجي التي تقع في كل المجتمعات، وذلك مثل التطور الذي يصيب منظمات التغير في المجتمع أو أدوار الأفراد التي يعاد تحديدها[5].

من العرض السابق يتبين أن مجمل الرؤى تتجه الى أن التطور هو صنف من التغير والتبدل، غير انه يتميز بالبطء في أغلب الأحيان، وبذلك فهو مفهوم له دلالة التغيير،

---

[1] ـ عبدالباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 21.

[2] ـ المرجع السابق، ص 22.

[3] ـ محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 337.

[4] ـ محجوب عطيه الفائدي، مرجع سابق، ص 26.

[5] ـ حسن عيد حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 55.

ويمكن ربط هذه الدلالة بالتنمية كونها تحولاً وتبدلاً وتغييراً فهما يتفقان في ذلك؛ إلا إن شرط تسريع التطور يعد جزءاً من التنمية وليس التنمية في ذاتها.

4 ـ التغير الاجتماعي

ذاع في أدبيات التنمية أن التنمية الاجتماعية تشير إلى التغير الاجتماعي، الذي يفضي إلى تحوّل الأوضاع العامة السائدة بالمجتمع المعني بالتنمية إلى حالة أفضل مما كانت عليه في السابق، إذ تجتهد عملية التنمية في إعادة البناء الاجتماعي الناجم عن العلاقات الجديدة والقيم المستحدثة بما يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر من الإشباع، فالتنمية بهذا المعنى تُعْتَبَرُ عملية تغيير مقصودة لها خصائص محددة.

واستخدم عدد من الدارسين مفهوميْ التنمية والتغير الاجتماعي وكأنهما يشيران إلى موضوع واحد، إلا أن مفهوم التنمية يحمل معنىً أكثر تحديدا من التغير الاجتماعي، والتنمية في معناها الأصلي كانت مرادفة للنمو وعند تحول المصطلح من اللغة العادية إلى العلوم الاجتماعية اندرج تحت المدخل التطوري مثله في ذلك مثل مصطلح التقدم[1].

ويمكن التمييز بين التنمية والتغير في مدى تدخل الإنسان في إحداث واقع كل منهما، أي ما يشير إليه المصطلح على الواقع؛ فمصطلح التغير يشير إلى حدوث تغيرات في الظواهر والأشياء دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه عما كان وما سيكون، ذلك أن التغير قد يكون تقدما وارتقاءً، وقد يكون نكوصا وتخلفا، أما مصطلح التنمية فإنه يفترض أن التغير يسير في خط مستقيم يميزه عما كان وعما سيكون[2].

---

[1] ـ محمد عاطف غيث، و محمد علي محمد ، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص ص 18 ـ 19.

[2] ـ علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1984، ص ص 41 ـ 43.

وهذا يتضمن حكما معياريا، فهو يفترض أن التغير الذي يحدث يحقق نفعا وينتهي إلى ما تم استهدافه، فالمرحلة التي سيصل إليها المجتمع تختلف عن المرحلة التي يعيشها الآن، فهي تعبير عن أهدافه التي عادة ما تحقق تغيرا إيجابيا· وعلى هذا النحو يمكن التفرقة بين التغير والتنمية، فاصطلاح التغير ينصب على ما هو كائن فعلا حقيقة ووجودا، أما مصطلح التنمية فإنه يقوم على تقدير الموقف تقديرا يعتمد على الواقع الموضوعي من ناحية؛ وعلى مجموعة معايير وأحكام وتصورات لما ينبغي أن يكون عليه الواقع من ناحية أخرى·

5 ـ *التخطيط الاجتماعي*:

التخطيط من أهم المفاهيم التي تمت إلى التنمية بصلة قوية، ويمكن اعتبار هذه الصلة من أوثق ما يكون؛ ذلك أن هناك من عَدَّ مفهومي التنمية والتخطيط وجهين لعملة واحدة، والبيان واضح في وصف هذه العلاقة؛ فلا يقع أو يكون أحدهما دون الآخر·

والتخطيط فن وممارسة وعلم، وهذا قول يوضح واقع هذه العملية، فالفن يأتي كمعرف أساس للتخطيط، ويعني التناسق والشمول والتوازن والنظرة المستقبلية، وهذه مبادئ امتاز بها التخطيط منذ أن وجدت الحاجة إليه· تلتزم خطوطه الرئيسة بها، فهي في مجموعها تعكس أثر التصور الفني لعملية التخطيط، إذ أن الخطة الناجحة تكون مدروسة ومتوازنة ومتكاملة تحقق توافقا ديناميكيا بين الإمكانات من جهة، والطموحات من جهة أخرى[1]·

ولإحداث التغيير المطلوب والمقصود ـ أي التنمية ـ ظهرت الحاجة إلي ضرورة اتخاذ القرارات وتحديد الإجراءات الموصلة لتحقيق أهداف بعينها على مراحل معينة وباستخدام كافة الموارد والإمكانيات المتاحة بعد تنظيمها ، وهذا لا يتأتى إلا من

[1] ـ متعب مناف جاسم، التخطيط وخلفيته السلوكية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1977، ص 3.

خلال التخطيط. فالتخطيط مرحلة التفكير التي تسبق أي عمل، و التي تنتهي باتخـــاذ القرارات ومتابعتها وتقييم الناتج عنها[1].

ويعد التخطيط أساس نجاح أي عمل، إذ يساعد التخطيط باعتباره طريقة منظمة على حل مشاكل برامج الخطط وفقاً لقيم المجتمع، واحتياجاته، وأهدافه المختلفة مـــن خلال اتخاذ القرارات التخطيطية الهادفة والواعية.

ويعد الاتحاد السوفيتي سابقا هو أول دولة طبقت نظرية التخطـــيط العلمـــي في ظروف السلم ابتداء من عام 1928، لتحويل الدولة الزراعية المتأخرة إلى دولة صناعية متقدمة في أسرع وقت ممكن، في حين أن أوربا الغربية حاربت فكرة التخطيط إلى أن حلت بها أزمة 1930، فكان التخطيط طوق النجاة لنظامها الاقتصـــادي المتـــدهور. تدخلت حكومات الدول الغربية في الاقتصاد بشكل مباشـــر، وأضـــحت لا تجـــد غضاضة في أن تأخذ بالتخطيط العلمي متأثرة بنظريات (كينـــز)، وأنجزت بالتخطيط مشروعاتها، ولكن بدرجات متفاوتة. وقد زاد اهتمام الدول الغربية بالتخطيط بعـــد الحرب العالمية الثانية من أجل المحافظة على معدلات النمو التي حققتها اقتصـــادياتها، وكانت فرنسا وهولندا في طليعة الدول التي وضعت خططا شاملة[2].

. وبالتخطيط تعبأ الموارد البشرية والمادية والطبيعية، ويتم رسم الحلـــول للمواقـــف والصعوبات المحتملة، كما أن التخطيط الاجتماعي يساعد على وضع تصور لما يـــراد إحداثه من تغيرات، وفضلا عن ذلك كله فإن التخطيط الاجتماعي يُـــدخِل عنصـــر الإرادة البشرية في إحداث التغير والتنمية؛ وبذلك فهو أسلوب يخضع للقيم الإنسانية والتراث الثقافي، وعملية إنسانية تسعى إلى التجديد والتغيير والتعديل[3].

---

[1] - ناجيه حسن الغرياني، ونجوى يوسف أبوراس " مفهوم وأهمية وأهداف التخطيط للتعليم والتدريب" ، ورقة غير منشورة قدمت إلى مؤتمر " تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل" طرابلس، 2008/7/28، ص 2.

[2] - حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990، ص 177.

[3] - المرجع السابق، ص 230.

ويرتكز التخطيط على أسس ومبادئ هي بمثابة قواعد أساسية لها صفة التعميم ينبغي الاسترشاد بها عند وضع الخطط أهمها: الواقعية، والشمول، والتكامل، والتتابع، والموازنة بين قطاعي الإنتاج والخدمات، وتقدير الظروف الخارجية.

أما الواقعية فهي أن يقوم التخطيط على أساس موضوعي ودقيق للإمكانيات الموجودة وليس على الآمال الخيالية. والشمول يعني أن تتضمن خطط التنمية كافة القطاعات الأساسية داخل المجتمع، أما التكامل فهو كون مشروعات الخطة تتألف من مجموعة متكاملة متفاعلة تسهم كل منها في إنجاح الأخرى.

وأما التتابع فيشير إلى ضرورة تتابع وتلاحق خطط التنمية فتبدأ خطة جديدة عند انتهاء الخطة السابقة. أما الموازنة فإنها تعني تضمن الخطة لمشروعات إنتاجية، وأخرى خدمية على حد سواء. وأخيرا يشير مبدأ تقدير الظروف الخارجية إلى ضرورة مراعاة طبيعة العلاقات السياسية بين الدول، وظروف المناخ الدولي والعلاقات الدولية[1].

6 ـ التخلف الاجتماعي:

التخلف مفهوم هو الآخر يرتبط بمفهوم التنمية؛ فصار لا يذكر مفهوم التنمية إلا نتيجة لوجود حالة التخلف. ويمكن اعتبار إن مفهوم التنمية قد جاء لوصف العملية التي يمكن بها تحويل المجتمع من حالة التخلف بجميع أطيافه وألوانه وأنواعه إلى حالة التقدم والنمو والازدهار. أو رفع مستوى المعيشة للسكان من مستويات متدنية توصف بأنها مستويات متخلفة إلى مستويات توصف بأنها منماة ومتقدمة بفعل التنمية. وعليه فانه يمكن القول أن مفهوم التنمية ما جاء إلا كرد فعل على مفهوم التخلف، الذي يصف أوضاعا ما في مجتمع ما؛ لذا فانه حيثما وجد التخلف ينبغي أن

[1] - نبيل السمالوطي علم اجتماع التنمية، مرجع سابق، ص ص 269 - 272.

توجد التنمية، بل لابد أن توجد، وحيثما وجدت التنمية فانه ينبغي أن يغيب التخلف ويندثر.

التخلف هو التأخر وعندما نضيف نعت الاجتماعي فإننا نَسِمُهُ بطابع الإنسانية كونه يقع في الجانب الاجتماعي من حياة المجتمعات. وقد بدأ الاهتمام والدراسة العلمية لظاهرة التخلف لأسباب تتعلق بطبيعة التغيرات السياسية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، ولأسباب أخرى تتعلق بالتطور الموجه للفكر الإنساني عامة. ورغم أن التخلف موجود ومستمر لما يربو عن قرن ونصف من الزمان إلا أنه لم يحظ باهتمام العلماء ودور البحث العلمي كما حظي به خلال القرن العشرين.

وثمة من يرى أنه لا يمكن دراسة مفهوم التخلف بعيدا عن مفهوم التنمية لارتباطهما، فما وُجِد التخلف في مجتمع إلا وتتطلب الحال إيجاد التنمية، ذلك أن أُطرُهُما النظرية تشتمل على مصطلح الفقر الذي يدفع ويحفز على تبني التنمية للخروج من دائرته، والتخلف ليس غياب عملية التنمية إجمالا، لكنه قد يعني تأخر مستوى التنمية في دولة ما إذا ما قوبلت بمستويات التنمية في الدول الأخرى الأكثر تفوقا، وقد تتناول دراسة التخلف أداء مقارنة بين حقبتين زمنيتين في زمن مجتمع ما، أو صنع مقارنة بين مجتمعين متزامنين يكابدان مرارة التخلف[1].

واصطلاح التخلف لا تُنْعَتَ به أمةٌ بعينها أو حضارةٌ بذاتها، كون هذا يتضمن حكما تقديريا، فالحكم على نظام العائلة الممتدة كمؤسسة اجتماعية سائدة لا يمكن اعتباره تخلفا، فهو منهاج اجتماعي متلائم مع تنظيم اقتصادي يضعف فيه دور السوق والتبادل النقدي والعلاقات التعاقدية، ومتلائم مع مرحلة معينة من مراحل تطور الإنتاج والتنظيم الاقتصادي المصاحب لها، الذي يسوده نهج إنتاجي بدائي، وتسود

[1] ـ عادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 112.

العائلة كوحدة للإنتاج والاستهلاك، فضلا عن أنه نظام يقدم نوعا من الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل في تنظيم اقتصادي معين[1].

ويعتبر مصطلح التخلف من المصطلحات اللصيقة بمفهوم التنمية، ويطلق على الحالة التي تعيشها بعض البلدان من تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وضعف الهياكل السياسية. وغالبا ما يكون معيار الحكم بالتخلف هو المقارنة مع الدول المتقدمة، مع عدم موضوعية هذا المعيار وكمون أسباب جوهرية للتخلف تقع تبعاتها على هذه الدول المتقدمة. ويؤكد بعض الباحثين أن التخلف والتنمية ليسا في واقع الأمر تعبيرا مقاربا فحسب؛ بل توجد بينهما علاقة جدلية، بمعنى أن كل منهما يفضي إلى وجود الآخر بطريق التأثير المتبادل. وأن فهم التخلف يأتي من اعتباره وسيلة لمقارنة مستويات التنمية، ويعتبر وثيق الصلة بحقيقة تفاوت جوانب التنمية الاجتماعية[2].

لقد جاء تخلف الكثير من الدول نتيجة لإفرازات نمط الإنتاج الرأسمالي، ذلك أن ظهور الرأسمالية في الدول الغربية. وما تأتى عنها من تطورات اقتصادية، وفكرية، وتراكمات لرؤوس الأموال. وتزايد التهافت نحو تحقيق الأرباح، كان ضحيتها الدول التي تحتوي على المواد الأولية، حيث تم استنزاف مواردها باستمرار مسيلها من الجنوب إلى الشمال، جراء تعاملات مختلفة كانت الديون إحداها، حيث يمثل صافي تحويل الموارد من الدول المدينة خلال الفترة 1984 ـ 1988 وحدها خسارة تناهز 164 مليار دولار أمريكي[3].

---

[1] ـ عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 127.

[2] ـ صبحي قنوص، أزمة التنمية، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1992، ص 39.

[3] ـ يوليوس ك نيريري وآخرون، التحدي أمام الجنوب، (ترجمة) عطا عبدالوهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 24.

ثالثا: الـــوعـــي التـــنمـــوي:

التنمية كعملية اجتماعية تتطلب العديد من العناصر لضمان تحقيقها ولضمان نجاح خططها، ولعل أول هذه المطالب الهامة والتي تضفي على عملية التنمية معنى وحســـا هو الوعي بها، وهو ما يطلق عليه الوعي التنموي، وهذا الوعي ضـــروري النشـــأة والوجود؛ فلا يمكن تصور حدوث هذه العملية في جماعة أو مجتمع لا يعـــي هـــذه العملية ولا يدرك أهدافها ولا يعلم مسؤولياتها، ولا يتوقع العقبات الـــتي يمكـــن ان تواجهها حال عدم الوعي بها.

ويرى (عبدالباسط عبدالمعطي) أن الوعي التنموي يتمثل في إدراك أهمية التنميـــة وضرورتها إنسانيا بشكل عام. ويعني إدراك التنمية وتصورها من الداخل والخـــارج، كما يعني مفهوم الوعي التنموي الأبعاد الواقعية والتطبيقية والمسائل الفنية والتكنيكية المرتبطة بالتنمية، والضرورية لإحداثها ولصنع التغيير. فهو بذا يكون الوعي الضروري للتنمية من قبل المشاركين فيها أيا كانت مواقعهم وأدوارهم في المجتمع[1].

ويرى(الكواري) أن قدرة الوعي الفردي بمشكلات التخلف تعد قاصرة علـــى أن تقدم بيانا لمسيرة المجتمع، وعليه لا بد للوعي الفردي من أن يتصاعد حتى يصير وعياً تنمويًا مجتمعياً، ويصير وعياً يمثل ضمير المجتمع وقواه الفاعلة، ويصبح قادرا على خلق ضغط يكفي لإزاحة التخلف وتحقيق التنمية[2]

وينطوي الوعي التنموي على الوعي بسلبيات نمط النمو، وذلك يمثل أهم دافع من أجل التغيير، فطموح المجتمعات نحو إيجاد كيان قابل لتحقيق التنمية الشـــاملة تعبر عن بروز قلق موضوعي يعبر عن وجود وتبلور وعي وإدراك تنموي تتسع دائرتـــه ممـــا يساعد على الانطلاق في اتجاه التنمية الشاملة[3].

---

[1] ـ عبد الباسط محمد عبد المعطي، الوعي التنموي العربي ، مرجع سابق، ص 35.

[2] ـ علي خليفة الكواري" نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية " في: عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي [6] ـ بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1984، ص ص 77 ـ 78.

[3] ـ علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص 37.

رابعا: التنمية والاعتماد على الذات:

من المطالب التي تبين حالة ووضع ونتائج عملية التنمية في أي مجتمع هو مدى تحقيقها مبدأ الاعتماد على الذات، ذلك أن هذا المبدأ يمثل حجر أساس نجاح التنمية والهدف الرئيس لمجمل هذه العملية وذلك لضمان حرية الجماعة أو المجتمع فالاعتماد على الذات هو الضامن لحرية اتخاذ القرار وهو المؤشر الحقيقي لمدى تحقق أهداف هذه العملية، ومدى امتلاك الاستقلال الحقيقي.

يمثل مفهوم الاعتماد على الذات أحد أهم العناصر الرئيسة لتحقيق التنمية المستقلة، إلى جانب عنصر المشاركة الشعبية والوفاء بالاحتياجات الأساسية. ويمثل قيمة حضارية تعكس موقفا فكريا وقرارا ذاتيا نابعا من القدرة على الانجاز. كما يمثل قيمة سياسية، وقيمة اقتصادية تتمثل في القدرة الإنتاجية المستقلة [1].

وتهدف التنمية أساسا إلى تأكيد مبدأ الاعتماد على الذات ويؤكده، وذلك بعدم تبعيته لمصدر إشباع حاجته. فإذا كان تحقيق مستوى راق لحياة الإنسان هدف التنمية الأمثل؛ فإن الاعتماد على الذات في ذاته وسيلة تحقيق هذا الهدف، وهدفه.

ويحدد (عبدالباسط) مستويين للاعتماد على الذات هما: الاعتماد الوطني على الذات بالنسبة للبلد الواحد، والاعتماد القومي على الذات. ويكون الأول بتبني سياسة تهدف مباشرة إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة. أما الثاني، فيكون بتوسيع القاعدة الأفقية للتعاون بين البلدان النامية [2].

ويرى (الصوراني) أن عدم الاعتماد على الذات قد أدى في بعض التجارب التنموية إلى تكريس وتعميق ظاهرة التخلف، والى استمرار الاعتماد على الآخر بدرجات متفاوتة، ما أدى إلى زيادة الاعتماد علي الغير في إدارة برامج التنمية [3].

---

[1] ـ المرجع السابق، ص ص 15 ـ 16.

[2] ـ عبد الباسط محمد عبد المعطي، في التنمية البديلة دراسات وقضايا، مرجع سابق، ص ص 28 ـ 29.

[3] ـ غازي الصوراني، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة، المستقبل العربي، السنة السابعة والعشرون، العدد 303، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2004، ص 156.

خامسا: ميادين التنمية الاجتماعية:

لكل ممارسة عملية ميدان أو ميادين، وباعتبار التنمية عملية فهي بذا تتناول جملة من الأنشطة كالنشاط الاقتصادي والنشاط السلوكي، والخدمات، التي لابد لها من ميدان أو مجال تنفذ فيه أنشطتها وبرامج خططها.

ويرى (محي الدين صابر) أن ميادين التنمية تتمثل في وجوه ثلاثة هي: التحسينات المادية، والمناشط الوظيفية، ونشاط المجتمع، وميز بين ثلاث مجموعات تختلف في طبيعتها؛ لكنها تتكامل وترتبط في وظائفها:

المجموعة الأولى: وتشمل الخدمات ذات الصلة الحيوية الدائمة بحياة المجتمع وبنشاطه، مثل الخدمات الزراعية، والصناعية، الصحية. كما تشمل تنظيم أوقات الفراغ والترويح الاجتماعي، وتشجيع الادخار، وبناء المرافق السكنية، فضلا عن المشاركة الشعبية في اتخاذ وتنفيذ القرارات[1].

أما المجموعة الثانية فهي تتضمن الخدمات التدعيمية التي تقوم على الخطة البعيدة لعمليات التنمية في حياة المجتمع. وتتمتع الخدمات التدعيمية بوظائف أساسية وجوهرية، ذلك أن بعضها يهدف إلى إعداد العاملين الاجتماعيين والاختصاصيين في تنمية المجتمع. كما تتضمن النشاط العلمي في ميدان الأبحاث والتجارب التي يمكن تطبيقها في مختلف الأنشطة. وتهدف هذه المجموعة إلى معرفة البيئة ودراستها اجتماعيا وعلميا، ثم تسعى لتطويع الإمكانات من أجل تحقيق التنمية.

وأما المجموعة الثالثة فإنها تتناول الخدمات العامة للتنمية التي يُعَبَرُ عنها بالبنية الأساسية للمشروعات، كخدمات الطرق والاتصال، والمرافق الصحية، والشوارع والجسور والمياه والكهرباء والموانى والمطارات والمصارف والخدمات وكل ما له أثر في خلق وتطوير مختلف أنواع النشاط التنموي[2].

---

[1] - محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، ط 2، بيروت، المكتبة العصرية،1987، ص 216 - 217.

[2] - المر جع السابق، ص ص 218 - 219.

سادساً: اتجاهات نظرية في تفسير التنمية:

يمكن رد المحاولات الأولى في التنظير لعملية التنمية؛ إلى الإسهامات الأولى التي قدمها علماء الاجتماع في القرن التاسع عشر، إذ أن الثورة الصناعية والثورة الفرنسية قد غيرتا ملامح البناء الاجتماعي لدول أوربا.

ومع تغير هذه الملامح برزت مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة، وأضحت الحاجة ملحة إلى تفسير وفهم التغيرات التي جرت على البناء الاجتماعي، ما تطلب انتباه علماء الاجتماع، وانعكس هذا على اهتمامات علم الاجتماع ومناهج البحث فيه، وهذا انعكس بدوره على صياغة النظريات المفسرة للظواهر والمشكلات الاجتماعية، ونتيجة للبحث في إطار هذا العلم فقد تشكلت مفاهيم وصيغت نظريات أسهمت في إيجاد تفسيرات مختلفة لبعض الظواهر. مثل كل منها التيارات التي تنبع منها [1].

ولعل موضوع التنمية من المواضيع التي نالت اهتمام علم الاجتماع ورواده، فقد سعى بعضهم إلى تحليل التغيرات التي أدت إلى ظهور النظام الرأسمالي بوصفه أسلوب التنمية الأساسي الذي حققت من خلاله الدول الصناعية الرأسمالية تنميتها، وكان من هذه الاهتمامات ما قدمه كل من (كارل ماركس)، و(ماكس فيبر)، وما جاء به أتباعهما من بعد [2] *.

---

[1] ـ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص ص 11 ـ 14.

[2] ـ المرجع السابق، ص 21.

* هناك عدة محاولات لتصنيف الاتجاهات النظرية في التنمية كمحاولة (دوز سانتوز) الذي جمع ما اعتقده محاولات نظرية في نظرية واحدة بعد أن حذف منها ما اعتبره يثير النقد. والمحاولة التي تصنف الاتجاهات النظرية في: البديل الرأسمالي الذي يتضمن نظرية روستو، وفكرة الثنائيات، والأبعاد السيكولوجية، والبديل الماركسي المتضمن الماركسية الكلاسيكية والماركسية المحدثة، فضلا عن البديل الثالث الذي يتركز على الملائمة التاريخية والوعي. إضافة للمحاولة التي صنفت الإسهامات النظرية إلى مداخل لفهم قضايا التخلف والتنمية تمثلت هذه المداخل في: مدخل النماذج المثالية، ومدخل المتصلات الثقافية، ومدخل التحضر، ومدخل المراحل التاريخية، والمدخل الاقتصادي، والمدخل العنصري، والمدخل الديموجرافي، والمدخل الماركسي، والمدخل التفاعلي متعدد النظم.

ويمكن فيما يلي ـــ وبشيء من الإيجاز ـــ استعراض الإسهامات التي قدمها علماء الاجتماع كمحاولة للوصول إلى فهم أكثر في تحليل الاتجاهات التي حاولت التـــنظير للتنمية وتفسير وقوع التقدم الناتج عنها ولن نتبع السياقات التاريخية في العرض العام لهذه الاتجاهات لكننا سنعرضه وفقا لحجم الاتجاهين المتضـــادين وســـنبدأ بالاتجـــاه الماركسي الكلاسيكي فالمحدث ثم نتناول الاتجاهات الغربية الخمسة بشيء من الإيجاز.

1: *الاتجاه الشيوعي أو (الماركسي):*

نال موضوع التنمية اهتماما كبيرا في النظرية الماركسية، وقد شكل هذا الاتجـــاه قديمه وحديثة انتقادا للاتجاهات الغربية التي فسرت نشأة النظام الرأسمالي؛ الذي تعتبره نموذجا عمليا لإحداث التنمية والتقدم. ورأى الاتجاه الشيوعي أو الاشتراكي رأيا غير التي ترى تلك الاتجاهات؛ وعليه سنعرض الاتجاه الشـــيوعي متمـــثلا في الماركســـية الكلاسيكية، والاتجاه الماركسي الجديد أو المحدث، الذي تفرع من الاتجاه الماركســـي الكلاسيكي، والذي أجرى تعديلات على بعض مقولات (ماركس) بمـــا يتناســـب والقضايا التي تعكس الواقع المعيش للمجتمعات المتخلفة محتكمين في ذلك إلى نتـــائج دراساتهم الأمبريقية في تلك المجتمعات.

أ ـــ الماركسية الكلاسيكية:

هو الاتجاه الرئيس المضاد للاتجاهات الغربية الرأسمالية، والذي تم تبنيه في العديد من دول العالم، ولعل الاتحاد السوفييتي، ودول الكتلة الشرقية أكثر البلدان انتهاجا له؛ بل واعتبرت أن تطور وتقدم المجتمع وتنميته إنما تتم وفقا للرؤية التي قال بها ماركس ومن كان يتبنى أفكاره وينفذها.

مَثَّلَ الماركسية الكلاسيكية (كارل ماركس)، الذي اهـــتم بدراســـة الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية في بعض المجتمعات، حيث أكد على أن كل مجتمع يعتمـــد على أساس اقتصادي يتكون من قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج. تشكل الاثنتان معا

الأساس التحتي للمجتمع. هذا الأساس التحتي هو البناء الذي ينهض عليه البناء الفوقي ، وشكل الإنتاج هو الذي يحدد طابع جميع العمليات في المجتمع[1].

واستناداً إلى الدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج حسب فهم (ماركس)؛ فقد حدد خمس مراحل تمر بها المجتمعات البشرية في تطورها منذ أن نشأت إلى حين وصولها إلى مرحلة الشيوع أو الشيوعية وهي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الإنتاج البدائي، التي كانت ملكية الإنتاج فيها جماعية، وكانت أدوات الإنتاج حجرية، وكان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك في مجتمع يخلو من الطبقات الاجتماعية.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة العبودية أو الرق، وفيها يبدأ الأغنياء امتلاك وسائل الإنتاج وأدواته التي صارت تصنع من المعادن.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الإقطاع وفيها تَّمَلَكَ الإقطاعيون وسائل الإنتاج خاصة الأرض، ويعمل الفقراء في الأرض مقابل اجر. وخلال هذه المرحلة انتشر التصنيع في المدن غير الخاضعة للإقطاعيين الأمر الذي اجتذب الفلاحين إلى المدن ومشاركتهم في بروز نظام إنتاجي آخر هو "الرأسمالية الصناعية".

المرحلة الرابعة: وفيها حلت البرجوازية محل الإقطاع، وتكونت في المجتمع طبقة البرجوازية التي ملكت وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع، وطبقة العمال التي تنتج؛ تتعارض مصالح كل منهما، فيثور العمال وتُهزَمُ فيها البرجوازية، ويسيطر العمال على وسائل الإنتاج والإنتاج.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة الشيوعية وفيها يتملك المجتمع وسائل الإنتاج وتذوب الطبقات وتنمو وسائل الإنتاج بحرية[2].

---

[1] ـ محمد الجوهري، وآخرون، دراسة علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 235.

[2] ـ السيد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط 3، القاهرة، دار المعارف،1974، ص 23.

ب ــ الماركسية المحدثة (الاتجاه الماركسي الجديد):

يطلق عليه الاتجاه الماركسي المحدث أو اتجاه التبعية، ظهر مناهضا لمفكري النظام الرأسمالي منطلقا من كتابات (ماركس) التي سعى رواد هذا الاتجاه إلى تطويرها بما يتلاءم مع الظروف الدولية ومع الواقع المعيش في الدول النامية· وتفرع هذا الاتجاه من الاتجاه الماركسي الكلاسيكي، بعد أن أجرى تعديلات على بعض مقولات (ماركس) بما يتناسب والقضايا التي تعكس أوضاع المجتمعات المتخلفة محتكمين في ذلك إلى نتائج دراساتهم الامبريقية في المجتمعات المتخلفة أو النامية·

وقد مثل هذا الاتجاه (ايرنست ما نديل)، و(بول باران)، و(بيتلهايم) وغيرهم [1].

ويرى ممثلو هذا الاتجاه أن التنمية تعني شيئا أكثر من مجرد النمو، فهي تتضمن تحسينا لمستوى الحياة عن طريق إشباع الحاجات الرئيسة للسكان والتقليل من التفاوت في توزيع الثروة· وانتقد من مثل هذا الاتجاه النموذج الرأسمالي في تغافله المتعمد عن الواقع التاريخي في البلدان المتخلفة· ويؤكدون على ضرورة فهم العالم باعتباره وحدة مكتملة، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والتاريخية للبناء الاجتماعي للمجتمعات· وقد رفض (بول باران) الأسلوب التدريجي كوسيلة للتنمية في الدول النامية وأكد على أن التنمية ثورية وليست تطورية، وأن السبيل إلى التنمية يكمن في إتباع أسلوب التخطيط الاشتراكي [2]·

ويشير متبني هذا الاتجاه إلى أن التنمية كعملية يجب أن تحقق أهدافا قومية تنبع من الظروف التاريخية للبلاد النامية، وأن التغير المترتب على عملية التنمية ينبغي أن يكون نابعا من المجتمع ذاته، أي أن كل تحول يتم ينبغي أن يتم ذاتيا في المقام الأول [3]·

كما يرون أن الإمبريالية تضطلع بدور خطير يتمثل في سعيها إلى التأثير الأيديولوجي على مثقفي الدول المتخلفة، وتدعيم القوى الرجعية· فضلا عن تشجيع

---

[1] ـ السيد الحسيني، التنمية والتخلف، مرجع سابق، ص 135.

[2] ـ مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص ص 116 ـ 118.

[3] ـ محمد عاطف غيث، ومحمد علي محمد، مرجع سابق، ص 69.

الدول المتخلفة على إتباع النموذج الرأسمالي في التنمية. ويرى الماركسيون الجدد ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعي التقليدي والصناعات الحرفية، وتطوير العلاقات القانونية وعلاقات الملكية الضرورية لظهور سوق اقتصادي، وإقامة اقتصاد اشتراكي مخطط ينطوي على تنمية عالية للقوى الإنتاجية، ويشمل خلق نظام اقتصادي اشتراكي جديد[1].

ناضل أصحاب هذا الاتجاه نضالا مريرا ضد ما يسمونه الامبريالية العالمية التي اعتبروها السبب الحقيقي لتخلف العام الثالث، وعدوا التنمية شيئا أكثر من مجرد النمو، وربطوها بالقدرة على إشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية وبالتساوي.

ويمكن أن نلاحظ هنا وعي أنصار هذا الاتجاه بالتخطيط الغربي، وسعيه المحموم الى السيطرة على الموارد، وتثبيت حالة التخلف، وإعاقة عملية التنمية والتقدم الى الحد الذي يضمن مزيد الاستهلاك لموادهم المصنعة في أسواق العالم المتخلف مع تدعيم ارتباط هذه التنمية وتبعيتها لهم، ولعل في هذا الوعي خطوة من أجل مزيد من الوعي التنموي والوعي بحالة التخلف والأوضاع التي تعمل على تثبيتها، وفي منطق البحث العلمي فإن معرفة السبب جزء من الحل والجزء الآخر يأتي بالعمل والجهد. وبناء على هذا فقد أدركت دول العالم الثالث هذا الخطر، وهي الآن في سعي حثيث الى تنفيذ تنمية تراعي هذه المعطيات لكن عراقيل التنمية التي يبتكرها الغرب والأوضاع الدولية والمحلية السائدة تعسر وتبطئ سير هذه العملية، وليس لبلدان العام النامي إلا المزيد من الجهد.

2: الاتجاه الرأسمالي:

يمثل الاتجاه الرأسمالي الاتجاه الثاني العام في التنظير للتنمية وتفسيرها، الذي يمكن مقابلته بالاتجاه الماركسي بنوعيه، وهذا الاتجاه ينطوي على خمسة اتجاهات فرعية منها الثقافي ومنها السيكولوجي، ومنها التطوري، هذه الاتجاهات منها ما كان رداً على

[1] ـ السيد الحسيني وآخرون، مرجع سابق، ص ص 121 ـ 122.

الماركسية الكلاسيكية، ومنها ما كان عنصريا يسعى إلى إشعار بلدان العالم النامي أن السبيل الوحيد للتنمية هو إتباع النمط الغربي؛ الذي اعتبروه هو الوحيد القادر على انتشال العام المتخلف من تخلفه وهم في ذلك يعمدون إلى إغفال العوامل التاريخية التي أدت إلى تقدمهم المادي وتخلف باقي دول العالم.

مَثَّلَ هذا الاتجاه (ماكس فيبر) الذي اهتم بنشأة النظام الرأسمالي بوصفه أسلوبا للتنمية. حيث انطلق (فيبر) من وجهة نظر تعارض(ماركس) في تحليل التغيرات التي أدت إلى بروز هذا النظام، فاهتم بدراسة علاقة الدين بالاقتصاد لفهم مظاهر النظام الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الغربي، وفهم العلاقة بين الدين والاقتصاد[1].

ويشير (فيبر) إلى أن النظام الرأسمالي ظاهرة حديثة، وأنه نسق معقد للغاية يضم مجموعة من النظم ذات طبيعة عقلانية، وأنه نتاج لتطورات وقعت في إطار الحضارة الغربية، فهو فريد؛ إذ لم يسبق وجوده في التاريخ[2].

لقد رد فيبر نشأة الرأسمالية الحديثة إلى تعاليم العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، استند في ذلك إلى أن ألمانيا في عصرها البروتستانتي كانت أكثر ثراء، ومن هنا ذهب إلى وجود ارتباط وثيق بين البروتستانتية والرأسمالية مؤكدا بذلك أن هذا النظام ظهر لا لمجرد الضرورات الاقتصادية ولكنها بقوة محركة أخرى تتعلق بالأخلاق البروتستانتية الدينية[3].

كما اعتبر (فيبر) أن الرأسمالية الحديثة تمثل نسقا من المشروعات التنموية الهادفة التي ترتبط فيما بينها في شكل علاقات سوقية. ورد عدم ظهور النظام الرأسمالي في مجتمع ما إلى عوامل وظروف لا تشجع على ظهوره. لذلك يتعين توافر ظرف

---

[1] - المرجع السابق، ص 44.

[2] - على ليله، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط 3، القاهرة، دار المعارف، 1991، ص 394.

[3] - زينب زهري، وقباري محمد إسماعيل، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي مداخل نظرية وعملية، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985، ص 201.

ضروري آخر يتعلق بالعالم الداخلي للإنسان، أي لابد من دخول قوة دافعة معينة تتمثل في القبول السيكولوجي للقيم والأفكار التي تلاءم التغير[1].

وأورد (فيبر) أن سبب توسع التنمية الصناعة الرأسمالية في غرب أوربا هو التنظيم الرشيد لمشروع العمل لتحقيق ربحية ثابتة، وتراكم لرأس المال. وهذا التنظيم التنموي يتضمن واجبات منها: كفاءة استخدام رأس المال، وخفض التكلفة من أجل التوسع، والاستثمار مع الجهد، واستمرار العمل من أجل التفوق على المنافسين، والاجتهاد في مواجهة الاستهلاك[2].

أ ـــ اتجاه النماذج والمؤشرات:

هو اتجاه نشأ في الغرب الرأسمالي يرى بوجود جملة من الخصائص التي يمكن أن تكون سببا في التقدم وتحقيق التنمية حال استهدافها من طرف المجتمعات المتخلفة.

ويقوم هذا الاتجاه على قضية أساسية تتمثل في تحديد السمات الأساسية للمجتمعات الرأسمالية ومقابلتها بنقيضها المتخلف، وتستعمل كنماذج أو مؤشرات مثالية يجب أن تصل إليها المجتمعات المتخلفة لتحقق التنمية والتقدم، ومثل هذا الاتجاه (بارسونز) و(هولستير)[3].

ويتخذ هذا الاتجاه شكلين من النماذج أو المؤشرات: الأول كمي، والثاني كيفي. تحدد في الشكل الكمي خصائص المجتمعات الرأسمالية، وتستعمل كنماذج أو مؤشرات مثالية، وتحدد خصائص المجتمعات المتخلفة وعملية التنمية المراد إحداثها، ثم يصاغ نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم. ويستخدم هذا النموذج العديد من المؤشرات لعل من أهمها متوسط دخل الفرد ونسبة السكان

---

[1] ـ نيقولاتيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ط 2 (ترجمة) محمود عوده، وآخرون، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1996، ص 259.

[2] ـ اندروويستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، (ترجمة) عبدالهادي والي، والسيد عبدالحليم الزيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 111.

[3] ـ عبد الباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 178.

المشتغلين في الزراعة ودرجة التعليم، ونسبة الحضريين وعدد الأطبـــاء والمستشـــفيات لكل ألف نسمة من السكان[1].

أما في الشكل الكيفي فيتم تحديد بعض العناصر النموذجيـــة كالعموميـــة والأداء والتخصيص، وفي هذا الصدد يذكر(الحسيني) أن (هوسيلتز) يرى أنه بينمـــا تشـــهد الدول المتقدمة العمومية، والتوجه نحو الأداء وتخصص الدور تشهد المجتمعات المتخلفة الخصوصية والعزو وتشتت الدور. ويعتقد (هوسيلتز) أن الدول المتخلفـــة يمكـــن أن تحقق تنميتها عن طريق التخلي عن متغيرات النمط السائدة فيها وتبني متغيرات النمط السائدة في الدول المتقدمة[2]*.

ب ــ الاتجاه التطوري:

شكل هذا الاتجاه هو الآخر جزءاً من النظرية الغربية في التنمية واعتبرها عمليـــة تطورية تحتكم الى مراحل محددة لا يمكن تجاوزها وهي حتمية الوقوع، وقد انقســـم هذا الاتجاه الى كلاسيكي ومثله (كونت)، و(سبنسر)، واتجاه محدث ومثله عدد مـــن العلماء من بينهم (تالكوت بارسونز) و(والت روستو).

1 ــ *الاتجاه التطوري الكلاسيكي*

مَثَّلَ هذا الاتجاه (أوجست كونت) و(هربرت سبنسر). أما(كونت) فقد رأى أن قوانين الحركة الاجتماعية، وقوانين الاستقرار والتوازن الاجتماعي تقوم على دعامتين الأولى قانون التطور الثلاثي، " المرحلة اللاهوتية، والمرحلـــة الميتافيزيقيـــة، والمرحلـــة الوضعية العلمية "، أي أن كل تطور اجتماعي أو تقدم اجتماعي هو نتيجـــة لتطـــور الفكر الإنساني، وأن كل تغير اجتماعي هو نتيجة لتغير حالة وواقع الفكر. والدعامة

---

[1] ـ السيد الحسيني، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 52 ـ 53.

[2] ـ المرجع السابق، ص ص 56 ـ 57.

* وهي عند (هوسيلتز) ثلاثة وعند (بارسونز) خمسة. والمقصود بمتغيرات النمط أن تكون بديلا عن النموذج المثالي عند (فيبر). ويحددها (هوسيلتز) في: العمومية، والتوجه نحو الانجاز، وتخصيص الدور في المجتمعات المتقدمة. مقابل الخصوصية، والنسبة، وتشتت الدور في المجتمعات المتخلفة.

الثانية هي القانون الذي تخضع له الحركة الاجتماعية والمعوقات التي تقابلها وهي أمراض واضطرابات اجتماعية[1]. وهو بهذا يفسر تنمية المجتمعات الغربية قد كانت نتيجة تطور طبيعي يجب أن تخضع له كل المجتمعات، وادعى حتمية المرور بالمراحل الثلاث من أجل تقدم المجتمعات، وليس من الصعب دحض هذا الرأي فقد سبق أن أنكره منظرو التنمية.

أما (سبنسر) فقد اعتقد بوجود سبعة قوانين جعل حصيلتها المشتركة في قانون التطور الذي كان عنده بمثابة القانون السامي لكل موجود[2]. وقد فسر (سبنسر) تطور المجتمع في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة، فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب عن المركب، ومركب مركب المركب عن مركب المركب ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فمن أسر تتحد في عشائر، ويتكون مركب المركب من قبائل تتحد في أمم ودول[3].

2 ـ الاتجاه التطوري المحدث:

طور عدد من العلماء من بينهم (تالكوت بارسونز) و(والت روستو) و(بيلاه) و(بولاني) نظريات الاتجاه التطوري الكلاسيكي مجرين في تطويرهم هذا جملة من التعديلات التي انطلقت أساسا من الاتجاه النظري التطوري وقد جاء بعضها ردا على رأي (ماركس) في تطور المجتمعات الذي حدده في مراحل ناظرها (روستو).

ويقوم هذا الاتجاه على توسيع نطاق اهتمامه ليشمل التاريخ الإنساني بأكمله، وتجنب ربط التاريخ بأهداف معينة صحية مرغوب فيها[4]. وتعد نظرية(والت روستو) في التطور الاقتصادي الاجتماعي أبرز مساهمة في هذا الاتجاه، وفي ذلك

---

[1] ـ علي الحوات، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، فاليتا، شركة ألجا، 1998، ص 68.

[2] ـ المرجع السابق، ص 73.

[3] ـ السيد الحسيني، وآخرون، مرجع سابق، ص 64.

[4] ـ علي الهادي الحوات، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص 71 ـ 72.

يشير(الحوات) إلى اعتقاد (والت روستو) أن تنفيذ التنمية لابد أن يسير طبقا لخمس مراحل أساسية هي:

أ ـــ مرحلة المجتمع التقليدي، وفيها يتصف المجتمع بانخفاض متوسط الدخل الفردي، وغلبه الطابع الزراعي، وانتشار التقاليد الجامدة، وعدم القدرة على تطبيق التكنولوجيا، ويعتمد النظام الاجتماعي والاقتصادي على القبيلة.

ب ـــ مرحلة التهيؤ للانطلاق، يعتبر المجتمع في هذه المرحلة متخلفا اقتصاديا، ولكن تظهر به محاولة لتغيير الاقتصاد، تتمثل في ترك الوسائل القديمة للإنتاج، وتبني الوسائل الحديثة. وتظهر الصناعات الخفيفة، وينتشر التعليم، ويزداد عدد من يتصفون بروح الإقدام والإبداع، وتظهر البنوك، ويزداد الاستثمار، وتتوسع التجارة الخارجية والداخلية، وتنتشر المشروعات الصناعية.

ج ـــ مرحلة الانطلاق، تعتبر ثورة في أساليب الإنتاج وهي من أصعب المراحل، وفيها يتم القضاء على العقبات التي تقف في طريق النمو المضطرد، وتستغرق مدة تستمر ما بين 20 إلى 30 سنة.

د ـــ مرحلة النضج، يصبح فيها المجتمع متقدما اقتصاديا واجتماعيا، ويرتفع مستوى الإنتاج، ويزيد الاستثمار عن الاستهلاك، وتقوم الصناعات المتطورة، ويرتفع معدل الدخل ويفوق معدل الزيادة في السكان، ويتم التوسع في مستويات الاستهلاك تمهيداً لمرحلة الاستهلاك الوفير.

هـ ـــ مرحلة الاستهلاك الوفير، ويصل فيها المجتمع إلى درجة عالية من التطور الاقتصادي؛ فيزيد الإنتاج عن الحاجة، ويرتفع مستوى الدخل ومستوى المعيشة، وترتفع القدرة على الامتلاك والاستهلاك[1].

[1] ـ السيد الحسيني وآخرون، مرجع سابق، ص ص 112 ـ 113.

ج ــ اتجاه المكانة الدولية:

مَثَّلَ هذا الاتجاه (لاجوس) و(بارسونز) و(هورفيتز) و(نيتل) و(روبرتسون). ويقوم هذا الاتجاه على أن هناك نمطاً من النظام أو البناء الدولي تتدرج في نسقه دول العالم وفقا لمحكات معينة كالمركز الاقتصادي للدولة أو القوة والمكانة التي تتمتع بها. وفي هذا الشأن يرى(لاجوس) أن المجتمعات القومية تنتظم في نسق اجتماعي دولي كل حسب مركزها الاقتصادي، وبذلك تتحدد هيبة وقوة كل منها، ما يضعها على سلم التقدم أولى، وثانية، وثالثة، وهكذا كل حسب مركزه. وقد وصف هذا الاتجاه الدول المتخلفة بانخفاض مكانتها بين بقية الدول، وهذا الانخفاض قد يكون جزئياً ويتمثل في عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية. وقد يكون كليا وذلك عند انعدام التنمية الاجتماعية وانخفاض مستوى المعيشة[1].

د ــ الاتجاه الانتشاري

مَثَّلَ هذا الاتجاه (ويليرث مور) و(دنيال ليرنر) وغيرهما، ويرى ممثلو هذا الاتجاه أن التنمية تتم بواسطة عملية الانتشار الثقافي، وأنه بمرور الوقت واستمرار هذه العملية تتحول المجتمعات المتخلفة إلى مجتمعات متقدمة وذلك بحلول عناصر الثقافة الجديدة بدلا من القديمة[2]. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدول النامية يمكن أن تحقق تنميتها من خلال عملية تثقيف تنتقل فيها عناصر الثقافة الغربية من عواصم الدول الغربية المتقدمة إلى عواصم الدول النامية. ويميلون إلى تأكيد أثر التكنولوجيا والسلع والأفكار والقيم الغربية التي تنتقل إلى الدول النامية من خلال هيئات ومنظمات مختلفة، لإثبات فكرة مرور المجتمعات النامية بمراحل مرت بها المجتمعات الصناعية. ويذهبون كذلك إلى أن نقل التصنيع يؤدي إلى تغيير ثقافة المجتمعات النامية، ذلك أن للتصنيع نسقاً اجتماعياً معيناً ينتقل معه ويحل في المجتمع الذي تم فيه هذا الانتقال[3].

---

[1] ـ عبد الباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 178.

[2] ـ السيد الحسيني، مرجع سابق، ص ص 77 ـ 79.

[3] ـ عبد الباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، مرجع سابق، ص 179.

هـ ــ الاتجاه السيكولوجي (السلوكي)

مَثَّلَ هذا الاتجاه (دافيد ماكليلاند) و (أضريت هاجن)، ومحور قضية هذا الاتجاه هو أن عملية التنمية رهن بدرجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز، وأن الدول التي حققت التنمية كان بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والابتكار والرغبة العارمة في الإنجاز، والقدرة على تقمص الأدوار وأمنيات مستقبلية، هؤلاء الأفراد هم الذين يتحملون مهمة نقل مجتمعهم من التخلف إلى التقدم [1].

وقد ذهب (ماكليلاند) إلى أن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن الأفكار هي التي تلعب الدور الهام في تشكيل التاريخ، وأن الجوانب المادية لم ولن تلعب مثل هذا الدور. وقد قصد بالحاجة إلى الانجاز أنها الدافعُ على صنع الأشياء بطريقة أكفأ وأفضل، فالأمم التي لديها درجة أعلى على مقياس الحاجة إلى الانجاز تتطور وتنمو بشكل أسرع. لهذا فإن رفع مستوى الحاجة إلى الإنجاز، والاهتمام بشئون الآخرين مطلب أساسي [2].

بعد هذا العرض الموجز لهذه الاتجاهات فانه يمكن القول أن أيا منها لا يشكل نظرية متكاملة ونهائية في تفسير التنمية، وتفسير تخلف بعض المجتمعات فبعضها ركز على عوامل وأهمل أخرى، وفي هذا قصور يخل بكمالها، ويمنع اتصاف إحداها بالنظرية الكاملة، بل قد لا يُمكننا ذلك إلا من القول بأنها اتجاهات نظرية، كانت لها اجتهادات أخفقت في وضع تفسير كامل ومحدد وشامل، شأنها في شأن العديد من محاولات التنظير السوسيولوجي التي لم تنضج بعد؛ ولازالت بحاجة إلى جهد من علماء الاجتماع لإعادة صياغة بعض قضاياها، بالطريقة التي تضمن لها اتفاق نتاج هذه القضايا مع واقع التنمية لينطبق المفهوم على الماصدق وتنال النظرية الصدق المنطقي والعلمي والاجتماعي.

---

[1] ـ السيد الحسيني، مرجع سابق، ص 103.

[2] ـ المرجع السابق، ص 104.

سابعا: تجارب تنموية مختارة:

1: التنمية في الأقطار العربية:

أولت الأقطار العربية اهتماماً بالغاً بالتخطيط للتنمية، وحاولت أن تنتهج مبدأ التخطيط العلمي من أجل التنمية فأعدت الخطط التنموية، وسعت من خلال هذه الخطط التي حددتها في مُدَدٍ زمنية معينة ثلاثية وخماسية أو عشرية إلى إحراز التقدم.

بدأت الأقطار العربية مخططاتها التنموية في أوقات متقاربة خلال القرن العشرين، فكانت مع نهاية الخمسينيات في حالة مصر وأوائل الستينيات في حالة كل من تونس وليبيا والأردن، وأواخر الستينيات في الجزائر، وأوائل السبعينيات في السعودية، وأما في الدول التي لم تضع مخططات تنموية محددة فقد تولت الدولة نفسها المسؤولية، ونفذت نفس الأنشطة، وخصوصا فيما يتعلق بإعداد البنية الأساسية، وتوفير مختلف الخدمات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية، وتحسين مستوى حياة المواطن[1].

ويرى (محمد سيد محمد) أن الأقطار العربية قطعت أشواطا في طريق تحقيق التنمية والتطوير، وأن أبناء المجتمع العربي ليسوا في آخر قائمة التخلف، وذلك بما لهم من إمكانات تجعل من المجتمع العربي في مصاف المجتمعات المتقدمة، وبهذا فإن أبناء المجتمع العربي يملكون فرصاً أكبر في التقدم وكسر عائق التخلف الذي يكبل كافة الدول النامية، فالموقع الجغرافي الذي تمتلكه الأقطار العربية موقع استراتيجي يعتدل مناخه، وتتوفر فيه الموارد الطبيعية النادرة وغير النادرة، ففي السودان وحدها ستة ملايين فدان من التربة الصالحة للزراعة[2]. فضلا عن المعادن والمياه الجارية الصالحة للزراعة.

---

[1] - مصطفى عمر التير "أضواء على العلاقة بين التحديث والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، في كتاب التحديث والتحضير والتنمية البشرية، (تحرير) مصطفى عمر التير، طرابلس، أكاديمية للدراسات العليا، 2000، ص 188.

[2] - محمد سيد محمد، " نحو استراتيجية عربية للتنمية "، المستقبل العربي، العدد الأول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية مايو 1978، ص ص 98 - 99.

وتزخر أراضي الأقطار العربية بالموارد النفطية التي تشكل ثروة هائلة، إذ بلغ إنتاج النفط الخام نحو 20.6 مليون برميل يوميا في عام 1999، أي ما نسبته 28.3 % من إنتاج العالم، فضلا عن أن نسبة احتياطي النفط المؤكد إلى الاحتياط العالمي تبلغ نحو 61.2 %. ناهيك عن الغاز الطبيعي الذي تبلغ نسبة الاحتياطي منه للعالم نحو 21.4 %، ونسبة إنتاجه نحو 13.9 % من الإنتاج العالمي. ويمكن إدراك قيمة كل هذه الموارد في ظل وجود الموارد البشرية التي يمكن استثمارها الاستثمار الأمثل، ويمكن أن تعود بنتائج ذات نفع كبير إذا ما أُحسِنَ استغلالها [1]. وهناك من وصف الإمكانيات العربية بالتفوق على الإمكانات التي بدأ بها الاتحاد السوفيتي سابقا بعد ثورة 1917. وبالتفوق على إمكانات اليابان بعد الحرب العالمية الثانية [2].

لقد وضعت بعض مخططات التنمية العربية وفق فلسفات تأثرت بالأيديولوجيات السائدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي تأثرت بتجربتي إعادة إعمار أوروبا واليابان [3]. وقد جاءت أغلب مخططات التنمية العربية متضمنة أهدافا اقتصادية ذات مستوى طموح عال، اهتمت بالشق الاجتماعي. واختلفت في ميزانياتها داخليا وخارجيا حسب الإمكانات المتاحة لكل قطر، إلا أن معظمها اهتم بنفس القطاعات. وقد بلغ حجم الاستثمارات المخططة والمستهدفة خلال السنوات 1970 _ 1980 حوالي 346 مليار دولار، كان نصيب القطاع الصناعي منها 22 % ، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين 17 %، والصحة والتعليم 14 % والتشييد والبناء 13 % والزراعة 10 %، ومثله لقطاع الكهرباء والنفط، وقد كان إجمالي ما خصصته الدول العربية للتنمية خلال لسنوات 1981 _ 1985 نحو 1071 مليار دولار [4].

---

[1] ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999، ص "ب".

[2] ـ محمد سيد محمد، مرجع سابق، ص 100.

[3] ـ مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 192.

[4] ـ عبدالحسن زلزلة، العمل العربي والاعتماد على الذات، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987، ص 24.

وقد أدت التنمية العربية إلى توسع كمي في الخدمات والتسهيلات التعليمية دون تحسين مواز في نوعية التعليم المتاح كما أدت إلى بطء إقامة قاعدة العلم والبحث القادر على الوفاء بضرورات اكتساب قدرة تقنية فعالة وأدت إلى ازدياد الفجوة في توزيع الدخل والثروة وأدت إلى محدودية الإنجاز الإنمائي في الوطن العربي [1].

ورغم هذا فان التنمية العربية قد حققت إنجازات لا يمكن نكرانها وعلى سبيل المثال في مجال التعليم تشير البيانات إلى أن نسبة الأمية لدى الكبار قد انخفضت فيما بين عامي 1970 _ 1990 من حوالي 73 % إلى حوالي 51 % أي بنسبة تحسن تبلغ 22 %. وتجدر الإشارة إلى وجود التفاوت في نسبة الأمية بين الأقطار العربية، إذ بينما وصلت إلى حوالي 12، 22، 25، 32 في المائة عام 1985 في كل من العراق ولبنان والأردن والكويت على التوالي، بلغت 88، 83، 82، 75، 74 في المائة في كل من الصومال وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان على التوالي في نفس العام، أما عن عدد تلاميذ المدارس فقد زاد من 12.6 مليون إلى 30.2 مليون مابين عامي 1970 ___ 1990، أي تضاعف العدد مرتين ونصف تقريبا، وإن النسبة المئوية للفئة العمرية المناظرة للتعليم الابتدائي (6 _ 11 سنة) ظلت تقريبا ثابتة بنسبة 16 في المائة من مجموع السكان مع ميل قليل للانخفاض مند عام 1980 [2].

ويرى (المراغي) أن نموذج التنمية في بعض البلدان العربية، قد بالغ في رصد المخصصات من أجل الإنفاق على مخططات التنمية إلى الحد الذي فاق إمكانيات المجتمع على إدارة وحسن استغلال هذه المخصصات؛ ففي السعودية تم اعتماد خطط خماسية استَثْمَرَتْ فيها 500 مليار ريال سعودي، كانت هذه مبالغ ضخمة فاقت القدرة الاستيعابية للسعودية، وفاقت الإمكانيات البشرية والتنظيمية لها، فاعتمد على

---

[1] - مبروكة الشريف، الديمقراطية في البلدان العربية، دراسات، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004، ص 203.

[2] - حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، الجزء الأول، القاهرة، سينا للنشر، 1992، ص ص 146 - 153.

الخبرة الأجنبية، أدي إلى هَدْرٍ زاد من التكلفة بشكل أضخم. يضاف إلى النمـــوذج السعودي النموذج المصري الذي اعتمد في تمويل بعض خططه التنموية على القروض الخارجية [1].

واجتهدت البلدان العربية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي خصوصاً في مجال الغذاء، وسعت للمحافظة على معدل نمو اقتصادي معين؛ لكنها رغم التطور الذي حققتـــه مازال الإنتاج العربي يعتمد بنسبة 62 % على الاستيراد الخارجي، وما زالت البلـــدان العربية تعتمد بنسبة 52 % من غذاؤها على الخارج وبنسبة 48 % من مـــواد البنـــاء المطلوبة للتشييد، وبنسبة 46 % من كساء أبنائها [2].

وبالنظر الى التجربة التنموية العربية فانه يمكن استخلاص عديد النقاط منها: فهي عملية أُوليت اهتماما بالغا من طرف كل الدول العربية، واعتبرتها المنقذ من التخلف، ووعت أهميتها وضرورتها، فأنفقت في سبيلها أموالا، إلا أن الإنفاق قد تفاوت بينها تبعا للموارد المالية لكل منها. وتعد النتائج المتحققة في جل البلدان ملموسة وواقعـــة، وقد تحق الكثير من أهداف التنمية؛ إلا أن جلها كان في الجانب المادي، الذي تمـــت تنميته أكثر بكثير من الجانب المعنوي للثقافة؛ لذا فان التنمية العربية ورغم محاولاتهـــا المتعددة هي في حقيقة الأمر لم تستطع أن تحقيق المجتمع الصناعي، ولا تطوير المجتمـــع الزراعي بدلا من ذلك ظهر مجتمع جديد، يتكئ على الموارد الأولية، الـــتي هـــي في الغالب الموارد النفطية، ليس له من الصناعة إلا مكملاتها، وليس له من الزراعـــة إلا قليلها، الذي لا يحقق الاكتفاء الذاتي، ولا يضمن الاعتماد على الذات.

---

[1] ـ محمد المراغي، العمل العربي المشترك واستراتيجية الحد الأدنى، المستقبل العربي، العدد الثاني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يوليو 1978، ص 56.

[2] ـ عبدالحسن زلزلة، مرجع سابق، ص 31.

2ـــ التنمية في كوريا الجنوبية:

نعرض هنا نموذج التنمية الكورية الذي تميز بتجربة رائدة رغم بعض المآخذ ففـــي نهاية العقد الثامن من القرن العشرين برزت تجربة كوريا الجنوبية التنموية التي مكنتها من النجاح في تحقيق نمو اقتصادي ذي طابع سريع وعالٍ يمكن الاقتداء به بعد التحفظ على مثالبه التي من اليسير تجاوزها سيما وان هذا التحفظ هو على طـــرق التمويـــل للمشروعات التنموية والتي اعتمدت فيها كوريا على الغرب الأمريكي؛ غير أن هـــذا لا يضير عند النظر بعين فاحصة الى نتائج هذه التجربة خاصة في مجال التعليم والتأهيل الفني الذي كان عماد هذه التجربة وسر نجاحها فيما يبدو.

صنفت كوريا الجنوبية من الدول العشر الأولى في بعض الصناعات العالية الجودة، وتتصف تجربة كوريا الجنوبية بأنها طفرة تنموية سريعة، مكنتها من تحقيق معدلات نمو سنوي بلغت 13 % عام 1987، في الوقت الذي لم يزد فيه معـــدل النمـــو خـــلال السنوات 1960 ـــ 1988 عن 3.2 % في الدول المتقدمة [1].

عانت كوريا الجنوبية من الاستعمار الياباني ردحا من الزمن، امتد زهـــاء خمـــس وثلاثين عاما، استمرت بين عامي 1910 ـــ 1945. وقد تمخضت الحـــرب العالميـــة الثانية عن تخلص كوريا من الوضع الاستعماري، ولكن على حساب تقسيم البلاد إلى منطقتين محتلتين متقابلتين. حصلت كوريا الشمالية على معظم المـــوارد الطبيعيـــة. ودخلت في حرب مع كوريا الجنوبية بين عامي 1950 ـــ 1953 في محاولة لتوحيـــد الشطرين بالقوة؛ لكن تم التدخل لإيقاف الحرب. كلفت الحرب كوريا الجنوبية 1.3 مليون قتيل ودمار معظم مكونات القاعدة الصناعية والإسكانية، وأثقلـــت كوريـــا الجنوبية بخمسة ملايين لاجئ، ما جعلها متخلفة ومنقسمة وأكثر فقرا من الســـودان.

---

[1] ـ عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة دراسة في النموذج الكوري، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997، ص 111.

يقتات شعبها الأرز الخشن والشعير معتمدا تماما على المعونات الخارجية حتى في مجرد البقاء على قيد الحياة[1].

يضاف إلى هذه الظروف فقر مواردها الطبيعية النسبي، ووعورة تضاريسها وتطرف مناخها، ورغم كل هذا فقد استطاعت كوريا الجنوبية أن تنطلق في النمو الاقتصادي بمعدلات ضمنت لها تنمية سريعة فحققت معدل نمو بلغ 5.6 % على مدى السنوات 1960 _ 1965، وارتفع إلى 13 % عام 1987، ثم انخفض إلى 8.4 % عام 1990[2].

رُد هذا التواصل في النمو إلى عامل الاهتمام بالسياسة التعليمية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن كوريا تنفق 20 % أي خمس ميزانيتها على قطاع التعليم[3]، وهذا جعل التعليم يلعب دورا رئيسا في إنجاح التجربة التنموية، ساانده في ذلك ارتفاع مستوى التدريب الذي ارتقى بمستوى استيعاب التكنولوجيا والعلوم الحديثة بين أفراد المجتمع الكوري.

ولعل من أسباب نجاح تنمية كوريا الجنوبية ارتفاع مستوى التماسك الاجتماعي، وقوة البناء العائلي، وامتلاك القدرة على العمل الجاد، والتقدير العالي لقيمة التعليم. ويبدو أن تعاليم (الكونفوشيوسية) ومُثلها الأخلاقية كانت عاملاً مهماً، أيضا في تبلور ونجاح هذه التجربة.

وصف اقتصاد كوريا الجنوبية في الستينيات من القرن العشرين بأنه من أفقر الاقتصاديات. إذ كان يعيش نحو 41 % من السكان تحت خط الفقر، ولم يكن متوسط الدخل الحقيقي للفرد يتعدى ثمانين دولاراً، غير أن تبني استراتيجية الإنتاج

---

[1] - سي. أوين بايبك، ارتقاء التقدم نهاية النمو الاقتصادي وبداية تطوير الخصائص البشرية، ترجمة محمد عبدالقادر، وزهير صندوقة، عمان، دار الشروق، 1995، ص 88.

[2] - عبد الناصر محمد رشاد، مرجع سابق، ص 110.

[3] - المرجع السابق، ص 25.

الصناعي الموجه للتصدير حقق لها قفزة تنموية في أقل من عقدين، وبصورة دفعت المنظمات الدولية إلى أن تُخرج كوريا الجنوبية من قائمة دول العالم الثالث في عام 1979. فقد قفز نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام 1996 إلى حوالي 8260 دولار. وانعكس هذا على مستوى الحياة في كوريا، وقلص البطالة إلى أدنى مستوى، إذ لم تتعدَ نسبة البطالة حدود 1.8 % في نهاية عام 1995 [1].

وبحلول التسعينيات قطعت كوريا الجنوبية شوطاً بالغاً في منافسة الدول المتقدمة صناعياً في أسواق السلع المصنعة والمعدات والأجهزة والمعدات الدقيقة. ويستدل على سرعة نمو الاقتصاد الكوري بما أشار إليه أحد التقارير أن بريطانيا استنفذت 58 عاما لكي تتقدم اقتصاديا، أما الولايات المتحدة فقد استنفدت 47 عاما، واليابان 33 عاما، واندونيسيا 17 عاما، وكوريا 11 عاما، والصين 10 أعوام [2].

ولعلنا نترسم في هذه التجربة خطوطا عريضة من بينها إن الوعي بحالة التخلف، والعمل الجاد من أجل الظفر بالنجاح في القضاء على هذه الحالة وتبديلها بالتنمية، هو عامل حاسم في نجاح عملية التنمية. فضلا على أن ضعف الموارد المادية في حقيقة الأمر لا يشكل عقبة تحول بين المجتمع والتنمية، بل المال عارية، وأن أساس نجاح التنمية هو الموارد البشرية؛ إذا ما أُحسن تعليمها وتدريبها، وبالتالي استغلالها واستثمار طاقاتها الهائلة في صنع التقدم وإنتاج الحضارة. وهذا ما حدث بالتحديد في كوريا الجنوبية التي أنفقت على التعليم ما يزيد عن 20 % أي خمس ميزانيتها، وفي هذا درس جلي وواضح فيما يمكن أن تعتمد عليه المجتمعات في تنمية أوضاعها وتحسين أحوال جماعاتها.

---

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص 114.

[2] ـ المرجع السابق نفسه، ص ص 102 ـ 103.

الفصل الثالث

الإمكانات والفلسفة الاجتماعية في المجتمع الليبي

إمكانات المجتمع الليبي

الفلسفة الاجتماعية في المجتمع الليبي

تمهيد

تعد الإمكانات أو المقومات الطبيعية من العوامل الهامة التي تؤثر في بناء المجتمع وفي قدرته على إحداث التغيير وتوجيهه، ذلك أن المقومات الطبيعية هي القاعدة المادية التي تستند إليها وتقف فوقها جميع البرامج والمشروعات التي تقام من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية لأبناء المجتمع، من أجل تحسين مستوى معيشتهم، وتحقيق التقدم الاجتماعي.

وتمثل عناصر المقومات الطبيعية الموارد الأساسية التي يحتاجها المجتمع من أجل تنفيذ التنمية. كما تمثل هذه المقومات أيضا، الفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، التي تعد الموجه الرئيس والإطار المرجعي الذي تستند إليه العملية التنموية.

يوضح هذا الفصل بعض إمكانات ومقدرات المجتمع الليبي المادية الطبيعية وبعض المقدرات المعنوية المتمثلة في الفلسفة الاجتماعية المتبناة للتخطيط للتنموي في المجتمع الليبي.

من أجل ذلك سيكون بيان الإمكانات الطبيعية في المجتمع الليبي من خلال عرض المقومات والعناصر والموارد الطبيعية، والموارد البشرية. أما الإمكانات المعنوية فسيأتي بيانها في الفلسفة الاجتماعية والسياسية التي تبنتها خطط التنمية في المجتمع الليبي خلال السنوات 1970 _ 2012.

الإمكانات الطبيعية في المجتمع الليبي

تمثل الإمكانات الطبيعية والبشرية لأي مجتمع سواء كانت مستغلة أو مختزنة، معروفة أو لم تكتشف بعد، دائمة أو قابلة للنضوب رصيدا يمكن التعامل مع معطياته، ويمكن استغلاله من أجل تحقيق التقدم والتغير المنشود، وتتمتع ليبيا بإمكانات متعددة يمكن توضيحها بعد التعرف على اسم وموقع ومساحة ليبيا.

الاسم والموقع والمساحة:

اشتُقَ اسم ليبيا من اسم قبيلة (الليبو)، تلك القبيلة التي قطنت مناطق شرق ليبيا، في المنطقة المتاخمة لحدود مصر من الغرب، وقد جاء اسم (ليبيا) و(الليبيين) نسبة إلى أبناء هذه القبيلة، التي كان يسمى أبناؤها (الليبيون)، وقد ورد ذكر هذه القبيلة في النصوص المصرية التي تنسب إلى الملك (مرنبتاح) خلال القرن الثالث عشر قبل الميلاد، عَرَفَ الإغريق اسم ليبيا من المصريين، غير أن الإغريق أطلقوا هذا الاسم على كل شمال إفريقيا [1].

ينحصر موقع ليبيا بين خطي طول 9 درجات و 20 درجة شرقا، ويصل أقصى امتداد لها صوب الجنوب خط عرض 18 درجة و 45 دقيقة، أما في اتجاه الشمال فيعتبر خط عرض 32 درجة و 57 دقيقة الحد الأقصى لامتداد التراب الليبي في هذا الاتجاه [2].

وتقع ليبيا في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، على شواطئه الجنوبية، ووسط شمال قارة إفريقيا، وتملك ساحلاً طويلاً على البحر المتوسط، فضلا عن رقعة تمتد من وسط ساحل أفريقيا الشمالي حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية ومساحة تبلغ نحو 1.760.000 كيلو متر مربع، وهذا جعل ليبيا تحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم

---

[1] - صبحي فنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999، ط 2، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص 49.

[2] - لطيف هاشم كزاز، عبدالسلام محمد الحشاني، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2005، ص 85.

المساحة بين أقطار إفريقيا [1]، وتحد ليبيا مع مصر شرقا، وتشاد والنيجر والسودان والجزائر جنوبا، وتونس والجزائر غربا. وتمتد سواحلها الشمالية نحو 2000 كيلو متر توجد بها موانئ تصنف بأنها من الموانئ الصالحة لاستقبال السفن على مدار السنة [2].

ومن خلال هذا الموقع وهذه المساحة فإن ليبيا تحظى بموقع استراتيجي هام في القارة الأفريقية، مما جعلها متميزة جغرافياً، فهي تقع في وسط الشمال الإفريقي، لذا فهي تمثل حلقة وصل بين شمال وجنوب القارة، وتكون بذلك منفذاً حيوياً للقارة الإفريقية تطل منه على البحر المتوسط في سواحله الجنوبية. وهذا منح ليبيا منافذ متميزة لتجارة بعض البلدان الإفريقية مع العالم الخارجي. ويشكل موقع ليبيا حلقة وصل بين أقطار الوطن العربي أيضا، فشكلت حلقة اتصال بين مغربه ومشرقه. هذا الموقع جعل تاريخ ليبيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتاريخ العربي والإسلامي؛ وبتاريخ أقطار شرق وجنوب البحر المتوسط بصفة عامة، فقد كان لهذا الموقع دور فعال منذ القدم في إحداث تطورات سياسية في هذه الرقعة [3].

تطورت مساحة ليبيا بعد مخاض طويل من المراحل التاريخية عايشها السكان عبر آلاف السنين، حتى استقر وضعها الديموغرافي، ونضج انتماؤها القومي وكيانها الاجتماعي، كما نراه في الوقت الحاضر. إن ليبيا بما تملكه من حدود طويلة ومتنوعة برية وبحرية جعلها دولة مفتوحة على إفريقيا. كما جعلها مفتوحة على المياه الدولية تجاه أكثر بحار العالم نشاطا في التجارة والنقل البحري وذلك من خلال ساحلها الطويل المطل على جنوب البحر الأبيض المتوسط [4].

---

[1] ـ صبحي قنوص وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

[2] ـ موسوعة الشباب المصورة، قلب العالم أطلس الوطن العربي، جنيف، دار المختار للطباعة والنشر والتوزيع، 1981، ص 135.

[3] ـ صبحي قنوص وآخرون، مرجع سابق، ص 49.

[4] ـ لطيف هاشم كزاز، عبدالسلام محمد الحشاني، مرجع سابق، ص 92 ـ 93.

بعض موارد المجتمع الليبي

أولا: الموارد الطبيعية

1 ـــ الموارد المائية:

تعد الموارد المائية من الموارد الطبيعية الهامة؛ إذ لا حياة دون الماء، فقد هـــاجرت منذ القدم الشعوب والقبائل بحثا عن الماء واستقرت عند منابعه وعلى ضفاف الأنهار، وتعد الموارد المائية الليبية محدودة إلى حد ما، ومن أهم مصادرها الأمطـــار والميـــاه السطحية والجوفية النهر الصناعي العظيم فضلا عن محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي.

ويعد سقوط الأمطار في ليبيا متذبذباً وشحيحاً، ويختلف من سنة إلى أخرى مـــن حيث الكمية والتوزيع، وتكون الأمطار بصفة عامة أغزر على المناطق التي تقع قرب البحر [1]، حيث كانت أكبر كمية من الأمطار السنوية قد ســـقطت علـــى مدينـــة شحات، حيث قدرت بنحو 644.1 ملم في عام 2003[2]، ونحو 622.3 ملم في عام 2005 في نفس المدينة [3]. غير أن معدلها المعتاد يتراوح ما بين 150 ـــ 450 ملم.

وما يتم تجميعه من مياه الأمطار يدخل في احتساب المياه السطحية والذي قـــدر بنحو 200 مليون متر مكعب سنويا. أما عن المياه الجوفية فهي تقدر بحوالي 95 % من جميع الموارد المائية المتوفرة حاليا في ليبيا، يأتي بعد ذلك ما تنتجه محطات تحلية ميـــاه البحر التي صمم لها إنتاج سنوي بنحو 70.1 مليون متر مكعب في السنة، فضلا عن محطات تنقية المياه. وصممت محطات معالجة مياه الصرف الصحي لتســـهم بنحـــو 36.05 مليون متر مكعب في السنة [4].

---

[1] ـ لطيف هاشم كراز، عبدالسلام محمد الحشاني، مرجع سابق، ص 115.

[2] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي لعام 2003، طرابلس، 2004، ص 19.

[3] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لعام 2005، طرابلس، 2006، ص 22.

[4] ـ صبحي قنوص وآخرون، مرجع سابق، ص 281 ـ 286.

جدول(1) إجمالي الموارد المائية بالمناطق الساحلية في ليبيا[1].

نوعية المياه	المساهمة بالمليون متر مكعب في السنة	النسبة المئوية
المياه الجوفية	1250	% 85.3
المياه السطحية	110	% 7.5
مياه التحلية	70.1	% 4.8
المياه المعاد استخدامها	35.5	% 2.4
المجموع	1465.6	% 100

ونتيجة للدراسات التي أجريت للجدوى الاقتصادية للاستفادة من المياه الجوفية الموجودة في مناطق الجنوب الليبي فقد تقرر نقلها إلى مناطق الاستهلاك الساحلية عبر منظومة النهر الصناعي العظيم، وقد حدد مجال الاستهلاك الزراعي بنحو 80 %، و 12 % للأغراض الحضرية، و 5 % للأغراض الصناعية. وقد قدرت تكلفة استخراج ونقل المتر المكعب من المياه الجوفية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك بنحو 100 درهم مقارنة 1.271 درهم كلفة تحلية المتر المكعب من مياه البحر[2].

2 ـ التربة

تكمن أهمية التربة في كونها عنصرا من عناصر الإنتاج الزراعي. وفي ليبيا فإنه بالرغم من اتساع الرقعة الجغرافية إلا أن الصالح للزراعة منها يقدر بنحو 2 % من إجمالي المساحة الكلية، أي بحدود 3.6 ملايين من الهكتارات، تتركز أغلبها في المناطق الساحلية. أما الباقي فيغلب عليها الطابع الصحراوي[1].

وقد عملت خطط التنمية على استصلاح الأراضي إذ تقدر الأراضي المستصلحة حتى عام 1987 بنحو 1800000 هكتار من الأراضي[2].

---

[1] ـ المرجع السابق، ص 288.

[2] ـ لطيف هاشم كزاز، عبدالسلام محمد الحشاني، مرجع سابق، ص ص 129 ـ 131.

3 ـــ الموارد المعدنية

تحظى ليبيا بموارد طبيعية ذات قيمة اقتصادية عالية كامنة في باطن أراضيها، إذ تشير الدراسات الجيولوجية إلى وجود موارد تحفز وتؤمن لبرامج التنمية إمكانية النجاح بتأمينها المواد الأولية، وتوفير التمويل اللازم من خلال تصدير بعضها، ولعل ثروة النفط التي تقبع في حوضي (غدامس) و(مرزق) تعد أهم هذه الثروات وأكبرها[3].

أ ـــ الموارد النفطية

تشير التقارير إلى أن اكتشاف النفط في ليبيا يعود إلى عامي 1957 ـ 1959 حين ظهرت الدلائل على توفر النفط في بئر العطشان أولا ثم في حقل زلطن الكبير. وقد تحققت عدة اكتشافات أخرى أكدت وجود النفط بغزارة. وخلال الستينات تطورت صادرات النفط حتى أصبحت ليبيا في نهاية 1969 ثالث بلد مصدر للنفط في العالم[4].

أ ـــ أ : احتياطي ثروة النفط

تمتلك ليبيا احتياطياً ضخماً من النفط يجعلها في المرتبة الخامسة من حيث احتياطي النفط الخام على المستوى العربي الذي قدر بنحو 45 مليار برميل مع نهاية عام 1998[5].

والجدول التالي رقم (2) يبين الاحتياطي من النفط والغاز الطبيعي خلال سنوات مختارة من 1973 ـ 1996.

[1] ـ الجماهيرية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، "التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002"، طرابلس، 2002، ص 58.

[2] ـ صبحي قنوص وآخرون، مرجع سابق، ص 267.

[3] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 2002"، مرجع سابق، ص 58.

[4] ـ القوات المسلحة العربية الليبية، إدارة التوجيه المعنوي، الجماهيرية، 1980، ص 53.

5ـ أبوبكر معتوق سالم، " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد الصناعي العربي"، دراسات، السنة الرابعة، العدد 15، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، شتاء 2003، ص 160.

جدول (2) احتياطي النفط والغاز الطبيعي في ليبيا[1]

السنة	احتياطي النفط*	احتياطي الغاز الطبيعي**
1973	25.5	764.2
1980	23.0	674.0
1990	45.0	1218
1996	29.5	1310

* بالمليار برميل. ** بالمليار متر مكعب.

أ ــ ب : تطور إنتاج وتصدير النفط

استمر إنتاج النفط وتصديره إلى الخارج بكميات كبيرة إلى أن وصل في عام 1969 إلى نحو 3 ملايين برميل يوميا، مما جعل نسبة إنتاج النفط الليبي يساوي 15.4 % من إنتاج الأقطار المصدرة للنفط، و7.6 % من إجمالي إنتاج النفط في العالم. وهذا جعل له دورا بارزا في دعم جهود التنمية في المجتمع الليبي، وذلك من خلال تطور إنتاجه، واستخدام عوائده في تمويل خطط التنمية[2].

والجدول التالي يبين تطور العوائد النفطية حتى عام 2008:

---

[1] ـ اعد هذا الجدول استنادا إلى: إحصاءات أمانة التخطيط والهيئة العامة للمعلومات والتوثيق.

[2] ـ القوات المسلحة العربية الليبية، إدارة التوجيه المعنوي، الجماهيرية، 1980، ص 54.

جدول (3) العوائد النفطية الليبية خلال السنوات 1955 ـ 2008[1].

السنة	العائدات (مليون دينار)
1955 - 1969	849.5
1970 - 1972	2392.2
1973 - 1975	5661.3
1976 - 1980	20381.6
1981 - 1985	19082.2
1986 - 1990	12844.1
1991 - 1995	14831.6
1996 - 2000	17981.3

ب ـ موارد معدنية أخري

فضلا عن النفط، فإن ليبيا تتمتع بثروات وموارد طبيعية أخرى، إذ وضحت المسوح الجيولوجية أن هناك تنوعا للرواسب المعدنية المتواجدة بمناطق ليبيا، من طينات، ورمال السيكا، وصخور الزينة والبلاط، وخامات الأملاح، والخامات الفلزية كالحديد والرصاص والنحاس والذهب، والعناصر الأرضية النادرة[2].

وتشير الدراسات إلى أن خام الحديد الليبي يحتوي على ما بين 45 ـ 60 بالمائة من الحديد، بالإضافة إلى خامات الجبس، والبوتاس، وكميات اقتصادية من ملح الطعام، وخامات الفوسفات والشب، وكميات كبيرة من الترابة، والرمال المحتوية على الزجاج[3]. ويشكل توفر هذه الموارد منابع إضافية تمول إنشاء صناعات تحويلية، وتُمَكِن من إيجاد بدائل متنوعة لمصادر الثروة والتمويل، وتُدَعِم ثروة النفط الناضبة.

---

[1] ـ اعد هذا الجدول استنادا إلى المصادر الآتية:

أ ـ المملكة الليبية مجلس التخطيط القومي، التقرير السنوي الثالث حول نشاطات التنمية للسنة المالية 1/4/ 1965 وحتى1966/3/31، ص 6.

ب ـ الجمهورية العربية الليبية، وزارة النفط، النفط الليبي، 1971، ص131.

ج ـ وزارة الإعلام والثقافة، ثورة الفاتح من سبتمبر العيد الرابع، ص 80 ـ 81.

د ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطيط، المجموعة الإحصائية 1976، ص 159.

هـ ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، 2001.

[2] ـ "التقرير الوطني للتنمية البشرية لليبيا" 2002، مرجع سابق، ص 58.

[3] ـ لطيف هاشم كزاز، عبدالسلام محمد الحشاني، مرجع سابق، ص 146 ـ 148.

ثانيا: الموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية حجم السكان وتوزيعهم وهرم أعمـــارهم أو التركيـــب السكاني، ويمكن وصف الموارد البشرية الليبية في الآتي:

1 ــ حجم السكان ومعدل نموهم السنوي

جدول [4] عدد السكان الليبيين خلال الأعوام 1969 ــ 2006[1].

السنة	عدد السكان الليبيين (نسمة)
1969	186900
1973	2052372
1984	3231059
1995	4389739
2006	5323991

يتضح من الجدول رقم [4] تزايد عدد الســكان في ليبيــا خــلال الســنوات 1969 ــ 2006 إلى نحو خمسة أضعاف، ذلك أن عدد السكان الليبيين في منتصــف عام 1969 قد بلغ نحو 86900 نسمة [2]. وفي عام 1973 قــدر بنحــو 2052372 نسمة [3]. وفي عام 1984 نحو 3231059 نسمة. ونحو 4389739 نسمة عام 1995، ونحو 5323991 نسمة عام 2006[4].

---

[1] ـ اعد هذا الجدول استنادا إلى إحصاءات أمانة التخطيط والهيئة العامة للمعلومات والتوثيق في التعدادات العامة للسكان للأعوام 1964 ـ 2006، صفحات متعددة.

[2] ـ الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية لعام 1970، ص 37.

[3] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1976، طرابلس، 1979، ص 9.

[4] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لعام 2007، طرابلس، 2007، ص 43.

جدول (5) معدل النمو السنوي للسكان الليبيين خلال السنوات 1964 ـ 2006[1].

السنوات	نسبة النمو
1964 ـ 1973	% 3.4
1973 ـ 1984	% 4.2
1984 ـ 1995	% 2.8
1995 ـ 2006	% 1.8

يتضح من الجدول السابق أن نسبة النمو في السكان تتذبذب ارتفاعا وهبوطا، إذ بلغت نسبة النمو السنوية للسكان خلال السنوات 1964 ـــ 1973 نحـــو 3.4 %. وبلغت بين السنوات 1973 ـ 1984 نحو 4.2 %. وشهدت هبوطا خلال الســـنوات 1984 ـ 1995 إذ بلغت نسبة النمو في السكان نحو 2.86 %. لتصل خلال السنوات 1995 ـ 2006 إلى 1.8 %.

2 ـــ توزيع السكان

يتوزع السكان في ليبيا توزيعاً غير متوازن ففي حين تتصف منـــاطق بالكثافـــة السكانية العالية تكون أخرى منخفضة الكثافة ما يميز المساحة الليبية بتذبذب الكثافة وهذا بطبيعة الحال له اثر سلبي على عملية التنمية، إذ يشكل التركز السكاني والـــذي غالبا ما يكون في المدن تركز في الخدمات والإنفاق. غير أن الخطط التنموية قد تبنت استراتيجية تقترح التوازن في التنمية المكانية فامتد مجال برامجها ومشروعاتها ليشـــمل كافة المناطق خاصة تلك المنخفضة الكثافة.

وتشير الدراسات إلى أن أكثر من 90 % من مجموع سكان ليبيا يتركز في مسافة لا تزيد عن عشرين كيلو مترا على طول شاطئ البحر، وأكبر تجمع لهم يمتد في نظام

[1] ـ اعد هذا الجدول استنادا إلى إحصاءات أمانة التخطيط والهيئة العامة للمعلومات والتوثيق في التعدادات العامة للسكان للأعوام 1964 ـ 2006.

كثيف على شكل مثلث رأسه في مدينة مصراته وقاعدته تمتد بين مدينتي زواره وبئر الغنم. وقد بلغ عدد سكان المدن الكبرى الأربعة (طرابلس وبنغازي ومصراته والزاوية) ما نسبته 41.6 % من جملة السكان، أما المدن المتوسطة فبلغ سكانها نحو 21.3 %، بينما المدن الصغيرة بلغت ما نسبته 29.3% من جملة السكان الليبيين [1].

3 ـ التركيب السكاني:

يشكل التركيب السكاني النوعي والعمري عاملا مهما في التخطيط لعملية التنمية؛ من حيث المستهدف من الفئات العمرية والجنس لتحديد حجم وشكل الخدمات، ونوع وشكل التعليم والتدريب والتأهيل المقصود للموارد البشرية المستهدفة، والهادفة إلى عملية التنمية؛ ذلك أن النوع والفئات العمرية عاملان يشكلان التركيب السكاني، ويُعدان من أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند وضع الخطط، فإذا اتصف المجتمع بغلبة فئة الشباب فيه؛ فان على خطط التنمية أن تستهدف هذه الفئة بناء على نوع احتياجاتها، وهكذا فكل تركيبة سكانية تتطلب التركيز على نوع من البرامج والمشروعات؛ وعليه فان إدراك التركيبة السكانية للمجتمع الليبي من الأهمية بمكان ذلك أنها توضح نوع وحجم البرامج التي يمكن تضمينها في خطط التنمية وحجم الإنفاق المتوقع عليها.

أ ـ التركيب النوعي للسكان:

يعبر التركيب النوعي للسكان عن عدد الذكور وعدد الإناث في المجتمع، والفرق بينهما، ونسبة كل منهما إلى الآخر، وفي الجدول التالي بيان للتركيب النوعي للسكان في المجتمع الليبي:

---

[1] ـ صبحي قنوص وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 68 ـ 69.

جدول (6) التركيب النوعي للسكان الليبيين في تعدادات السكان العامة خلال السنوات 1964، 1969 ، 1973، 1984، 1995، 2006[1].

السنة	ذكور	إناث	الفرق
1964	788657	726844	11813
1969	971800	897200	74600
1973	1057919	994453	63466
1984	1653330	1583830	69500
1995	2231079	2158660	72419
2006	2695145	2628846	66299

يشير الجدول رقم (6) إلى حدوث تغير على التركيب النوعي للسكان بين السنوات 1964 ــ 2006، وتتضح زيادة عدد الذكور في كل التعدادات، غير أن الفرق بين العددين يعد طبيعيا ولا يشكل خللاً غير أن هذا الوضع يتطلب مراعاة من حيث نوع البرامج والخدمات فالنوع يحتم الاختلاف في بعض الخدمات الذي يترتب عليه اختلاف في البرامج. ويتضح من الجدول أن الفرق بين عدد الذكور والإناث بلغ أوجه في عام 1969 حيث بلغ 74600 نسمة. في حين بلغ أقله في عام 1964، إذ وصل إلى 11813 نسمة.

ب ــ التركيب العمري للسكان:

يعبر التركيب العمري للسكان عن توزيع السكان حسب الفئات العمرية، أطفالا وشبابا وناضجين وشيوخا ومسنين، ومن المعروف أن هذه الفئات العمرية تتطلب خدمات تختلف فيما بينها في بعض الأحيان، فما يحتاجه المسنون يختلف عما يحتاجه الأطفال من خدمات وما يترتب عليها من برامج تنموية تستهدف تحقيقها؛ وعليه فانه لا مناص للمخطط من أن يدرك الشرائح السائدة ليحدد ما يناسبها، ويقترح ما يتوقع

[1] ـ اعد هذا الجدول استنادا إلى إحصاءات أمانة التخطيط والهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، في التعدادات العامة للسكان للأعوام 1964 ـ 2006.

لها من دور وما تتطلبه من مشروعات. وفي الجدول التالي بيان للتركيب العمري للسكان في المجتمع الليبي:

جدول (7) التركيب العمري للسكان الليبيين[1].

السنة	فئات السن	عدد السكان		
		ذكور	إناث	المجموع
1973	اقل من 15	539033	516576	1025609
	15 - فأكثر	518886	504877	1023763
	المجموع	1057919	994453	2052372
1984	اقل من 15	819485	791454	1610939
	15 - فأكثر	832077	788043	1620120
	المجموع	1651562	1579497	3231059
1995	اقل من 15	870342	843921	1714263
	15 - فأكثر	1360737	1314739	2675476
	المجموع	2231079	2158660	4389739
2006	اقل من 15	847098	877615	1724713
	15 - فأكثر	1848047	1751231	3599278
	المجموع	2695145	2628846	5323991

يتضح من الجدول رقم (7) أن التركيب العمري للسكان يتميز بكبر حجم عدد صغار السن إذ زاد عدد مادون الخمسة عشر عن عدد ما فوقها بنحو ألفين في تعداد 1973 وهذا يشير الى اتصاف المجتمع الليبي بأنه مجتمع معيل إذ يغلب على فئات عمر سكانه الأطفال، وهؤلاء عادة ما يكونون في طور النمو والاعتماد على الغير.

ويبدو في هذا إشارة إلى نجاح وفاعلية الخدمات الصحية التي تبنتها الخطط التنموية، إذ يتضح أنها قد كانت فاعلة وذات كفاءة؛ فقد انعكس ذلك إيجابيا على ارتفاع معدل النمو السكاني نتيجة الرعاية الصحية المكثفة.

---

[1] - اعد هذا الجدول استنادا إلى المصادر الآتية: أ- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، ص 4.

ب - الجماهيرية العظمى الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لعام 2007، (طرابلس: 2007)، ص 44.

الفلسفة الاجتماعية للتنمية في المجتمع الليبي

تعد الفلسفة الاجتماعية التي تبنتها خطط التنمية من الإمكانات المعنوية التي يحظى بها المجتمع الليبي. إذ يتوجه الإعداد لعملية التنمية في المجتمع الليبي من القاعدة الشعبية، ذات السلطة التشريعية التي ترسم الخطوط العريضة لبرامجها ومشروعاتها، معبرة عنها في احتياجاتها اليومية، ومشكلات إشباع هذه الاحتياجات المتجددة التي تواجه الأفراد. يتوجه هذا الإعداد من القاعدة الشعبية إلى اللجنة الشعبية العامة للقطاعات التي توكل بدورها مهمة تنفيذ البرامج المطلوبة، والمقترحة من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى اللجان الشعبية النوعية للقطاعات. هذا حفز أبناء المجتمع الليبي إلى السعي نحو بلورة وسائل إشباع احتياجاتهم من خلال البرمجة والتخطيط التنموي المعتمد على صياغة إستراتيجية تنموية يقررها أفراد المجتمع من أجل تحقيق التقدم على كافة المستويات. وبهذا تكون التنمية الاجتماعية خياراً واختياراً لأعضاء المجتمع.

وتعد السياسة المتبناة في التخطيط للتنمية متفردة في نمطها عن بقية التجارب الأخرى، فاتخاذ قرار بشأن خطة ما دون غيرها أمر يحتم الحصول على موافقة وإقرار جملة أفراد المجتمع، فهم الذين يمثلون سلطة اتخاذ القرار. وعليه فإن سياسة التنمية الليبية رهن بما يراه أعضاء هذا المجتمع، فهم المسؤولون دون غيرهم عن إصدار أي قرار خاص بحياتهم؛ فنظام الحكم في المجتمع الليبي كما توضحه طبيعة النظرية العالمية الثالثة التي تسير على نهجها سياسة المجتمع الليبي، هو نظام السلطة الشعبية، التي أساسها الحكم الشعبي المباشر عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تقرر؛ وتصاغ قراراتها في مؤتمر الشعب العام. واللجان الشعبية التي تنفذ ما تقرره هذه المؤتمرات. فالشعب بتنظيماته المختلفة السياسية، والاجتماعية والفنية هو المعني بتقرير برامج ومشروعات الخطط، والمعني باختيار الأساليب والطرق التي اتبعت في هذا الخطط خلال تجربته التنموية، وذلك برجوعه إلى الفلسفة الاجتماعية التي يعتقد ويؤمن بها

كمُسَيِّرٍ لحياته السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، والتي تتبدى آثارهـــا في كامـــل حياته وبشكل عام.

وبتتبع استراتيجيات الخطط التنموية الليبية تستبين دلاله الأهداف التي تضـــمنتها هذه الخطط. فقد ارتكز مشروع النهوض بالمجتمع الليبي على السعي الدءوب من أجل تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات؛ الأمر الذي تطلب محاولة بناء أو إعادة بناء مجتمع لا يقوم أساسا على مبدأ تعزيز القدرات الذاتية وتنميتها فحسب، بل وتطبيقهـــا علـــى الواقع المعيش، وتأكيد تطبيقها بما يكفل عنصر الاستدامة، ويكفل النهوض بمســـتوى المعيشة، وتطوير القدرة المادية والتكنولوجية كأساس للبناء العلمي والمعرفي للمجتمع. ذلك أن الاعتماد على الذات هو في حقيقته تصور استراتيجي متجدد للتنمية. يؤدي هذا الاعتماد إلى قيام اقتصاد وطني قوي يرتكز على أساس متين وقاعدة عريضة مـــن البناءات الضرورية والمُمَكِّنَة له من الاستمرار، والقدرة على القضاء علـــى مظـــاهر الاختلال في الاقتصاد الوطني لضمان استمرار النمو والتنوع في النشاط الاقتصـــادي، والرفع من معدلات النمو فيه، وبالتالي الارتقاء بمستويات الحياة الإنسانية لأبناء هـــذا المجتمع، ومن سيأتي من بعدهم من أجيال جديدة.

سعي المجتمع الليبي إلى تحقيق الاعتماد على الذات من خلال رؤية وطنية للمحيط العربي والمحيط الإفريقي، وللعالم الخارجي والاقتصاد العالمي أيضا. ليتم كل هـــذا في ضوء بناء القدرة التنافسية، وتحديد العلاقات الاقتصادية مع العالم بمختلف أطيافـــه. ولهذا فقد جرى تعامل واع مع السوق الدولية بضرورة استمرار السعي لتنظـــيم مـــا يسفر عنه هذا التعامل، فاجتهد المجتمع الليبي في سياسته الخارجية إلى تحقيق شـــروط تبادل وتعامل أفضل؛ وضمان تملك مواقف تفاوضية جماعية تتسم بالقوة في الســـوق الدولية. وذلك بخلق كيانات وروابط عربية وإفريقية عمل المجتمع الليبي بفاعليـــة في رسم سياستها وتنفيذها[1].

[1] - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، "التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 1999"، طرابلس، 1999، ص 26.

واستكمالا لمبدأ الاعتماد على الذات وتعزيز القدرات الذاتية؛ فإن طبيعة التنمية الليبية تقترن بقضية المساءلة الشعبية. ذلك أن المساءلة تقع في صميم العلاقة الايجابية بين المؤتمرات الشعبية التي تقرر واللجان الشعبية التي تنفذ ما تقرر. وتعد المساءلة ذات جدوى في استراتيجيات التنمية المعتمدة على الدولة في تقديم الخدمات الأساسية. فضلا عن أهميتها في تجذير الديمقراطية الشعبية، وزيادة عقلانية القرار الجماهيري. إضافة إلى ضرورتها في وضع الخطط التنموية، من خلال إتاحة الفرصة لأعضاء المؤتمرات الشعبية بكل شرائحهم الاجتماعية لتقييم دور اللجان الشعبية ومدى التزامها بتنفيذ قراراتها التنموية. والإدلاء بآرائهم حول كل ما يجري، وتوضيح مشاكلهم ومصالحهم في جودة توظيف موارد المجتمع وبما يحقق أداء أفضل في تنفيذ قراراتها.

ونتيجة لتحقيق المبدأين السابقين؛ فإن العدالة الاجتماعية كمبدأ آخر وسمة ظاهرة في طبيعة التجربة الليبية التنموية لا تقتصر على المشاركة الشعبية الواسعة، والمساءلة الشعبية لمن ينفذ ما يتقرر من خطط ومشاريع فيها. بل تضمنت التوزيع الأفضل الأمثل للدخل والثروة، في إطار موازنة بين احتياجات الأجيال القادمة ومن يعيشون في زمن هذه الخطط.

ولأن العدالة الاجتماعية لا تميل إلى جيل دون آخر، فهي بذا تلتزم بمبدأ حق الأجيال القادمة في ثروة البلاد من خلال السعي لاستدامة التنمية. ومن ثم فإن التخطيط إلى مدى طويل ولأجيال قادمة تنضج ثمرته في المستقبل. فهو يمنع إهدار الموارد الحالية، ولا يحدد إنفاقها على مشروعات تحقق مستوى حياة مرتفع للأجيال الحالية، مقابل حرمان الأجيال الأخرى. وهذا يمثل بطبيعة الحال توازناً استراتيجياً وبعد نظر تنموي من اجل استمرار وتقدم الأجيال الحاضرة كما الأجيال القادمة[1].

[1] ـ المرجع السابق، ص 27.

الفصل الرابع

خطط التنمية في المجتمع الليبي 1969 ـ 2000

التخطيط للتنمية قبل عام 1969.

التخطيط للتنمية خلال السنوات 1970 ـ 2000.

تمهيد

بعد تناول التنمية مفهوماً يعنى عملية قصدية من اجل إحداث تغيير مرغـــوب في الأوضاع السائدة في المجتمع فانه لابد لنا من عرض تطبيقات المجتمع الليبي لهذا لعملية القصدية والتعرض إلى نوع هذه التجربة والى تفصيلات فيها. وفي هذا الفصل يـــتم عرض خطط التنمية التي اعتمدت في المجتمع الليبي في الســـنوات 1969 ـــ 2000، وعرض أهدافها، واستراتيجياتها، وخصائصها الرئيسة، وحجم مخصصاتها المالية.

ومن أجل ذلك يعرض الفصل الراهن موجزاً عن تجربة التخطيط للتنمية الليبية في الفترة 1952 ـ 1969، واعتبارها تقديماً تاريخياً للتخطيط التنموي الذي جاء بعد عام 1969، ومن ثم سيتم بشيءٍ من التفصيل عرض الخطط محل اهتمامنا، والتي شملـــت السنوات 1970 ـ 2000 خاصة الخطة الثلاثية 1973 ـ 1975، والخطتين الخمسيتين 1976 ـ 1980، 1981 ـ 1985.

أولا: الخطط من حيث الاستراتيجيات والأهداف والخصائص الرئيسية

1 ــ التخطيط للتنمية خلال السنوات 1952 _ 1969.

أ ــ التخطيط للتنمية خلال السنوات 1952 _ 1962.

بدأت محاولات التخطيط للتنمية في ليبيا منذ عام 1952 حيث أنشئت في بداية ذلك العام وكالة التنمية والاستقرار الليبية لتقوم بدراسة برامج التنمية ومشروعاتها، ولتتولى تنفيذ المناسب منها، ولتتولى تقديم القروض للسكان وتوفير فرص العمل لهم، وتنظيم المعونات التي تقدمها الحكومات الأخرى وهيئة الأمم المتحدة إلى الحكومة الليبية في ذلك الوقت. وقد وضعت الوكالة خطة لتحقيق أهدافها في عام 1952 تتكلف 2.3 مليون دينار. و 2.8 مليون دينار في كل سنة تالية. إلا أن برامجها اقتصرت على تقديم القروض وتوفير أي فرصة للعمل ما جعلها خطط إنفاق وليست خطط تنمية. وأنشئت إلى جانب وكالة التنمية والاستقرار لجنة التخطيط الاقتصادي لتتولى تقديم المشورة للحكومة في المسائل المتعلقة بالتنمية، ودراسة مقترحات الحكومة للتنمية ووكالة التنمية، ولتتولى وضع خطة للتنمية فتداخلت بذلك مهامها مع مهام وكالة التنمية، ولم يكن هناك تنسيق بين مهام كل منهما فتعارضت أهدافهما في كثير من الأحيان[1].

وفي عام 1956 أنشئ مجلس الإعمار وظل أربع سنوات دون تحديد لمهامه حتى عام 1960 حين صدر قانون مجلس الإعمار وحدد مهام المجلس. غير أن هذا المجلس لم يستمر طويلا، ففي عام 1963 صدر قانون ينظم شؤون التخطيط والتنمية وأنشئ مجلس التخطيط القومي ليحل محل مجلس الإعمار السابق، وأنشئت وزارة التخطيط كهيئة تنفيذية مسؤولة عن التخطيط والتنمية[2].

---

[1] ــ عباس بدر الدين، "التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الليبية"، الشورى، السنة الثانية العدد السادس، سبتمبر 1975، ص 15.

[2] ــ المرجع السابق، ص 16.

ب ــ التخطيط للتنمية خلال السنوات 1963 _ 1969.

نظرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية التي كان يعيشها أبناء المجتمع الليبي فقد كانت الحاجة ماسة إلى تحسين هذه الأوضاع، هذا التحسين استلزم القيام بتنفيذ برامج ومشروعات تنموية في إطار خطة اقتصادية اجتماعية.

وبعد تصدير البترول توسعت الإيرادات العامة مما زاد من مساحة وحجم النشاط الاقتصادي وحمل الدولة على تبني منهج التخطيط، فوضعت خطة للتنمية في المجتمع الليبي لتنفيذ خلال السنوات 1963 ــ 1968 أطلق عليها "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، قُصِدَ بها توزيع ما يعادل 70 % من إيرادات الدولة على مشروعات التنمية[1].

وقد هدفت الخطة إلى تحقيق جملة من الأهداف كان أهمها تحسين مستوى معيشة الناس خاصة ذوي الدخل المحدود، والاهتمام بالقطاع الزراعي، واستمرار القطاع العام في الاستثمار، وتنمية المناطق القروية، وضمان حرية الاستيراد لتوفير السلع، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم أجهزة التخطيط[2]، وقد خصص لهذه الخطة مبلغا قدر بنحو 480.3 مليون جنيه ليبي[3].

وفي عام 1968 تم إعداد خطة التنمية للعام 1969 استهدفت الاستمرار في الإنفاق على المشروعات التي كان تنفيذها جاريا، وبلغت مخصصات قطاعاتها نحو 145 مليون جنيه ليبي[4].

كما أعدت خلال عام 1969 خطة للتنمية تنفذ في العام 1970، استهدفت استكمال المشروعات في الخطط والميزانيات السابقة[5]، وبلغت مخصصاتها نحو 224.5 مليون دينار ليبي[6].

---

[1] ـ الجماهيرية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، "التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 1999"، طرابلس، 1999، ص 53.

[2] ـ المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس 1963 ـ 1968، ص 4.

[3] ـ الجماهيرية العظمى، مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، الكانون 2001، ص 24.

[4] ـ المرجع السابق، ص 24.

[5] ـ المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، تفاصيل ميزانية التنمية للسنة المالي 1969 ـ 1970، ص 2.

[6] ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص 24.

2 ـــ التخطيط للتنمية خلال السنوات 1970 ـــ 2000.

بدأ التخطيط للتنمية بعد 1969 ذا أهداف محددة يتضمن برامج ومشروعات أوضح، فقام تخطيط شامل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية يربط بين البرامج والمشروعات في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويختصر الزمن مستخدما لتحقيق أهدافه كافة موارد المجتمع الطبيعية والبشرية والمادية· شاملا تنمية جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية· ومغطيا جميع المناطق في ليبيا·

وقد بدأ التخطيط الشامل يأخذ طريقه بصدور الإعلان الدستوري في 1969/12/11 الذي تضمن المبادئ التي يسير عليها الاقتصاد الوطني· ووضع الخطوط العريضة التي تسير عليها سياسة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية[1]، التي تتلخص في تحقيق الاشتراكية من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وكفاية الإنتاج، للوصول إلى مجتمع الرفاهية· إضافة إلى تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبيين· واعتبار الملكية العامة للمجتمع أساس التطوير والتنمية· وأخيرا وضع نظام للتخطيط القومي الشامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا·

فيما يخص الأعوام 1970 ـــ 1972 فانه يمكن القول أن التخطيط للتنمية قد اعتمد في هذه السنوات على خطط لعام واحد، فكانت خطة التنمية لعام 1970. وخطة التنمية لعام 1971. ثم خطة التنمية لعام 1972. أما فيما يخص الأعوام 1973 ـــ 2000 فانه يمكن تصنيف الخطط التنموية التي نفذت خلالها في المجتمع الليبي إلى مرحلتين: المرحلة الأولى وتشمل الخطط متوسطة المدى التي نفذت خلال السنوات 1973 ـــ 1985. والمرحلة الثانية التي تشمل الخطط والبرامج الاستثمارية التي تمت خلال السنوات 1985 ـــ 2000.

---

[1] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980، ص 8.

أ ــ خطط التنمية للسنوات 1970 _ 1972.

وُضِعَت أول خطة للتنمية بعد قيام الثورة لتنفذ عام 1970، واستهدفت استكمال المشروعات السابقة، كما استهدفت إفساح المجال لإجراء الدراسات والبحوث التي يتطلبها وضع خطة شاملة اقتصادية واجتماعية[1].

من أجل ذلك تم إنشاء مركز البحوث الصناعية ومركز البحوث الزراعية ليتوليا إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية واقتراح أولوية المشروعات وأهميتها وإمكانيات تنفيذها. كما طُورت الأمانات لتتولى رسم سياسات القطاعات بالاشتراك مع أمانة التخطيط، التي تقوم بالربط والتنسيق بين التخطيط لجميع القطاعات النوعية وتجمعها في خطة واحدة شاملة ومترابطة[1]. وقد خصصت ميزانية للخطة التنموية في تلك السنة بلغت نحو 224.5 مليون دينار ليبي[2].

وقد تطلب الاستمرار في دراسة موارد البلاد الطبيعية والبشرية والمادية وفي دراسة المشروعات التي تسفر عنها دراسة الموارد الطبيعية وإمكانياتها الالتجاء إلى وضع خطة ثانية للتنمية للعام 1971، وقد أعدت خطة أعطت أهمية كبيرة لقطاعات الزراعة والاستصلاح الزراعي والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والتعليم، وخصصت لها ميزانية لتنمية القطاعات المختلفة بلغت نحو 301.6 مليون دينار[3].

وببقاء الحاجة ملحة إلى استكمال الإعداد لخطة ثلاثية أو خمسية فقد تطلب الأمر المزيد من الدراسات عن موارد البلاد والمشروعات التي يمكن اقتراحها؛ لذا فقد تم استمرار الدراسات، واستقر الرأي على وضع خطة للتنمية للعام 1972 خصصت لها ميزانية بلغت نحو 442.9 مليون دينار ليبي[4].

---

[1] ـ عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص 16.

[2] ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص 23.

[3] ـ المرجع السابق، ص 23.

[4] ـ المرجع السابق، نفس المكان.

ب ــ خطط التنمية للسنوات 1973 ــ 1985.

بعد أن استكملت الدراسات والبحوث العلمية منها والاقتصادية والاجتماعية عن إمكانيات البلاد في تلك السنوات وما يتوقع بعدها حتى تم اعتماد الخطط الثلاثية والخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأعوام 1973 ــ 1985 شملت عددا كبيرا من البرامج والمشروعات التي ترتبط مع بعضها البعض لتحقيق أهداف محددة لمختلف القطاعات.

وقد سبق البدء في الخطط الثلاثية والخمسية إنشاء العديد من المؤسسات العامة لتتولى تنفيذ المشروعات التي تقترحها الخطط؛ فأنشئت المؤسسة الوطنية للتصنيع، والاستصلاح الأراضي، والإسكان، والكهرباء، والمواصلات، وللموانئ والنقل البحري، كما تم السعي إلى تطوير المصارف التجارية والزراعية والصناعية، والعقارية لتكون كلها قادرة على تمويل التنمية لمشروعات القطاع الخاص، كما أنشئت الشركات العامة وطور القائم منها لتتحمل جزءاً من عبء تنفيذ الخطط[1].

وهكذا بدت الظروف مواتية لتنفيذ خطط ثلاثية وخماسية، وذلك بعد الاستعدادات التي بذلت لدخول طور التخطيط على المدى الطويل، وبعد إنشاء الهياكل الإدارية والتنظيمية والتنفيذية المطلوبة من أجل الوصول إلى أهداف التنمية.

وقد وضعت الخطط بحيث تسير في الخط الاستراتيجي الذي يتبنى زيادة النمو الاقتصادي بأسرع ما يمكن مع تحقيق عدالة في التوزيع، ومع تنويع الإنتاج بحيث لا يصبح النفط هو الثروة الأساسية ومصدر الدخل والصادرات الأساسية وإنما يجب أن يوازيه قطاعات الزراعة والصناعة وأن تسير التنمية الاجتماعية جنبا إلى جنب التنمية الاقتصادية باعتبار أن الإنسان هو صانع التنمية وهدفها[2].

---

[1] ـ عباس بدر الدين، مرجع سابق، ص 17.

[2] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980، ص 11.

ب ـ 1 ـ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1973 ـ 1975.

وضعت هذه الخطة بعد أن بدت الظروف مواتية لتنفيذ خطة ثلاثية، وذلك بعد الاستعدادات التي بذلت لدخول طور التخطيط على المدى المتوسط والطويل.

المبادئ والإستراتيجية الاجتماعية للخطة:

حكم هذه الخطة السياسة الاجتماعية المتبناة في المجتمع الليبي ولهذه السياسة مبادئ عامة تحدد الاستراتيجية العامة لهذه الخطة ومن بين هذه المبادئ[1]:

1. اعتبار خدمات الاحتياجات الأساسية خدمات استثمارية وليست استهلاكا لرؤوس الأموال.
2. تتطلب استراتيجية التنمية البشرية تحليلا علميا للظواهر الاجتماعية وتحليلا موضوعيا للاحتياجات الأساسية.
3. تحقيق المشاركة الشعبية لكل أبناء المجتمع الليبي.
4. تنظيم الإدارة الاجتماعية على أساس علمي سليم.
5. ترابط السياسات في مجالات القوى العاملة مع سياسات القطاعات الأخرى.

وبالنظر إلى هذه الاستراتيجية فانه يمكن ملاحظة ارتكازها على مبادئ وأسس إنسانية تعكس الحالة والأوضاع المعيشة، وتستهدف الإنسان لإنسانيته، ولا تقيم لرأس المال المادي وزنا عند مقارنته برأس المال البشري، وتعد هذه الاستراتيجية تعميقاً لمبدأ الكرامة الإنسانية، واحترام آدميته، وجعله هو هدف التنمية لا تراكم رأس المال المادي.

كما إن هذه الاستراتيجية تتضمن الاهتمام بالجانب التنظيمي للعملية التنموية، واعتبرته مسلكها للنجاح وتحقيق الأهداف، ذلك أن التنمية دون إدارة إنما هي ارتجال وتخبط، وخلط في الأدوار والمهام؛ والإدارة تنظم هذه الأدوار، وتسعى إلى تحديد المسؤولية وتوزيع المهام. ومن ناحية أُخرى فإن هذه الاستراتيجية تدعو هذه الإدارة

[1] ـ الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 ـ 1975، ص 373 ـ 374.

إلى التنسيق بين سياسات القطاعات المختلفة من اجل إيجاد مخرجات لها تتفق والمدخلات التي تبنتها هذه عملية التنمية المبتغاة.

الاستراتيجية الاقتصادية للخطة:

صيغت استراتيجية هذه الخطة على الأسس الآتية[1]:

1. تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي الوطني في مجموعة مشفوعا بالتنويع والسرعة، مع ترجيح كفة نشاطي الزراعة والصناعة.
2. السير بمعدل معتدل في نمو استخراج النفط الخام.

تَمَثَل الهدف الاقتصادي الرئيس لهذه الخطة في تحقيق أعلى ما يمكن تحقيقه في معدل نمو مجمل أنشطة الاقتصاد الوطني على أن يقترن هذا النمو بالتنويع في هيكل النشاط الاقتصادي وعدم الاقتصار على أنشطة محددة، أو على أنشطة بعينها، وعلى الأخص نشاط تصدير المواد الأولية المتمثلة في النفط، وقد وعى واضعو خطط التنمية خطورة الاقتصار على تصدير الموارد الأولية دون استهداف خلق مصادر جديدة للتمويل من خلال تنويع هيكل التصدير.

الأهداف العامة للخطة:

استهدفت هذه الخطة تحقيق جملة من الأهداف العامة كان منها[2]:

1. تحقيق الاشتراكية بتطبيق العدالة الاجتماعية.
2. تحقيق كفاية الإنتاج، وعدالة التوزيع.
3. تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الأجنبيين.
4. تحقيق إلزامية التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي، وبالمجّان.
5. الرعاية الصحية حق تكفله الدولة للجميع، وبالمجّان.
6. الملكية العامة أساس تطوير المجتمع وتنميته وأساس تحقيق كفاية الإنتاج.
7. السعي لوضع نظام تخطيط قومي شامل اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لتحقيق أهداف التنمية.

---

[1] - المرجع السابق، ص 31.

[2] - المرجع السابق نفسه، ص 35.

بالنظر إلى هذه الأهداف يتبين أنها واقعية وتعكس الأوضاع السائدة آنذاك؛ فقد أكدت على تحقيق العدالة الاجتماعية انطلاقا من مبدأ الاشتراكية التي تسعى أساسا إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وعليه فان اعتماد الخطة هذا النوع من الأهداف يحسب معيار نجاح وجودة سيما في ظل تلك الأوضاع التي يعيشها المجتمع الليبي.

الأهداف الاجتماعية للخطة[1]:

1. تحقيق العدالة الاجتماعية بتوسيع قاعدة التوزيع بقدر يتناسب مع ناتج التنمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع، وعدالة توزيع الدخل.
2. إلزامية التعليم وتصحيح الهرم التعليمي، وتقليص الفاقد في التعليم، وتنمية التعليم الفني وتنويعه، وتطوير الكليات، ومحو الأمية خلال 10 سنوات، وزيادة عدد الموفدين للتعليم في الخارج.
3. الارتقاء بالمستوى الصحي، وزيادة عدد الأسرة من 4.2 سرير لكل ألف نسمة في عام 1972 إلى 7 أَسِرَة لكل ألف نسمة من السكان.
4. توفير المزيد من الأطباء من طبيب واحد لكل 1400 من السكان إلى طبيب واحد لكل 1000 نسمة من السكان.
5. زيادة سعة المراكز الصحية والمستوصفات الملحقة من 35 ألف نسمة لكل مركز إلى اقل من 20 ألف نسمة من السكان.
6. توفير وحدة سكنية لكل أسرة خلال العشر سنوات 1972 _ 1982.

بالنظر إلى الأهداف الاجتماعية المعتمدة في هذه الخطة وقياسا على الأوضاع الاجتماعية السائدة في تلك السنوات، وبناء على المؤشرات العالمية بالنسبة لعدد السكان ونسبة الخدمات الاجتماعية المستهدفة لهم؛ من خدمات تعليمية التي هدفت هذه الخطة إلى تصييرها إلزامية ودون مقابل، وخدمات صحية أيضا جعلتها بالمجان، من اجل الارتقاء بالمستوى التعليمي والمستوى الصحي للسكان وبمؤشرات عالمية؛ فان التقديم السالف يقتضي أن تسجل هذه الأهداف معيار نجاح أيضا؛ كونها بالغة الأهمية

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص 42 .

والضرورة. كما أنها واقعية وتهتم بأوضاع جديرة بالاستهداف والاهتمام والإنماء؛ فأي تنمية لا تستهدف نشر التعليم بين أبناء المجتمع لا تعد تنمية أصلا، كذا الحال بالنسبة لاستهداف توفير وحدة سكنية لكل أسرة خلال فترة زمنية معينة يعد من الأهداف الاجتماعية التي تعنى أساسا بإشباع حاجات أساسية، لا تستقيم الحياة دونها، بل يشكل عدم استهدافها وعدم إشباعها معيار فشل ونقص معيب في الخطط. ولعل هذا ما تجنبته هذه الخطة في إعداد إطارها النظري ومشروعات برامجها التنفيذية.

ب ـ 2 ـ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 1976 ـ 1980.

كانت هذه الخطة امتدادا لسابقتها، من حيث مجمل الأهداف والغايات مع إضافة أهداف أخرى. ونظرا لما صاحب الخطة السابقة من صعوبات ومشكلات كعجز جهاز المقاولات، ونقص الدراسات المسبقة للمشروعات، وقلة اليد العاملة الفنية واختناقات الموانئ، وغيرها من المعوقات، فقد تطلب الأمر دراسة هذه المشكلات، واقتراح الحلول اللازمة لها بما يساعد على تحسن مستوى التنفيذ كماً وكيفاً.

المبادئ والاستراتيجية الاجتماعية للخطة:

تهدف السياسة الاجتماعية إلى تحديد استراتيجية توضح معالم الطريق نحو تنمية الإنسان، فالمجتمع لا ينمو ولا يتقدم ولا يتطور بالمال وحده ولا بالإمكانيات المادية والطبيعية وحدها ومن ثم تلتزم السياسات الاجتماعية التي توجه الخطط بالمبادئ العامة التالية[1]:

1. ترابط السياسات في مختلف نواحي التنمية الاجتماعية.
2. اعتبار خدمات التنمية الاجتماعية استثمارا وليست استهلاكا.
3. تحليل الظواهر الاجتماعية والعلاقات التي تربط بينها تحليلا علميا لاستبيان احتياجات المواطنين.

---

[1]. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1976 ـ 1980، ص 26 ـ 27.

4. تحقيق المشاركة الشعبية، وإتاحة الفرصة باقتراح البرامج والمشروعات على المستوى المحلي ثم مناقشة الخطط المعدة لمقابلة مختلف الاحتياجات.
5. تنظيم التغير لاجتماعي من خلال إدارة متطورة واعية العمل على معاونته.

بالنظر إلى المبادئ المذكورة أعلاه، والتي التزمت بها السياسة الاجتماعية للخطة، يتضح أنها قد ركزت على الاستثمار من اجل تكوين رأس مال بشري واجتماعي، ويتمثل ذلك في اعتبار الأموال التي تخصصها وتنفق لتنمية قطاعات الخدمات الاجتماعية ـــ التي في العادة لا تأتي بعائد مالي أو مادي مباشر ـــ ليست أموالا أو نفقات استهلاكية بقدر ما هي مخصصات استثمارية يكون عائدها رأس مال بشري واجتماعي هو انجح وأكثر قدرة على مراكمة الناتج المادي من رأس المال المادي نفسه. وعليه فان اختيار هذا المبدأ وما على شاكلته يحسب لها ذلك انه استثمار لتجارب الآخرين الذين أدركوا أهمية الجانب الاجتماعي في الاستثمار.

وقد اعتمدت استراتيجية التنمية الاجتماعية على الأسس الآتية[1]:

1. انبثاق المشروعات والبرامج من الاحتياجات الفعلية لأبناء المجتمع بحيث تأتي معبرة عن آمالهم واحتياجاتهم الفعلية، فتكون أكثر فاعلية ويكتب لها النجاح.
2. مراعاة القيم والمبادئ التي يؤمن بها المجتمع الليبي عند وضع المشروعات.
3. مساعدة المجتمع على ممارسة الحكم الذاتي السليم والتدريب العملي على أسس الإدارة الذاتية لإرساء قواعد الحكم المحلي ومشاركة الجماهير في التنمية.
4. مراعاة عدالة التوزيع على مختلف المناطق لتصبح التنمية الاجتماعية والاقتصادية الترجمة الحقيقية لمفهوم الاشتراكية حيث العدالة والعدل الاجتماعيين وحيث تحمل الجماهير المسئولية الاجتماعية.
5. تنظيم البرامج التدريبية المتطورة للعاملين في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية من أجل إعداد وتدريب العاملين في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية.

بالنظر إلى أُسس استراتيجية الخطة يتبين مراعاتها ارتباط برامج الخطة بالحاجات الأساسية لأبناء المجتمع وانبثاقها منها، ومراعاة عدالة التوزيع على مختلف المناطق.

---

[1] ـــ المرجع السابق، ص 28.

ولعلها تستلهم هذه الأُسس من المبادئ العامة للنظام الاشتراكي، الذي يعبر عن الأيديولوجية التي يتبناها المجتمع الليبي، ويمكن اعتبار هذا مزية لهذه الخطة، ومن معايير النجاح التخطيطي لها، ذلك أن أي خطة تنموية ينبغي أن تقترح أهدافها في إطار أيديولوجية المجتمع المتبناة، وإلا تكون مخالفة له أو تجري إلى غير ما يريد.

الاستراتيجية الاقتصادية للخطة:

تنبثق استراتيجية هذه الخطة من واقع ظروف الاقتصاد الليبي ومن طموح ورغبات أبناء المجتمع الليبي في المزيد من التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ لذا فإن هذه الخطة تعتمد في إستراتيجيتها على مراعاة الآتي[1]:

1. خطورة استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على مصدر واحد لتمويل مشروعات التنمية.
2. ازدياد وعي المواطنين باحتياجاتهم المتراكمة من مختلف الخدمات نتيجة للتغير الاجتماعي مما ألقى على خطة التحول هذه الاحتياجات.
3. محدودية طاقة استيعاب الاقتصاد الوطني وخاصة بالنسبة للموانئ والطرق والمرافق.
4. محدودية القوي العاملة كما ونوعا المطلوبة لتلبية احتياجات خطة التنمية.

يتضح وعي المخطط بخطورة استمرار الخطط الاعتماد على مصدر وحيد للتمويل، فيكون هذا التنبه أول نقاط الاستراتيجية الاقتصادية للخطة. ويرى الباحث أن هذا معيار جودة يحسب للخطط بغض النظر عن تنفيذ هذا المبدأ وتحقيقه أم لا؛ ذلك إن تحقيقه مُناط بمنفذي الخطط وأجهزة التنفيذ. يضاف إلى ذلك إدراك الخطة لمواضع الخلل الأخرى في الخطط السابقة والتي من بينها محدودية إعداد القوة العاملة الوطنية، وضعف تدريبها، وضآلة التخصصات فيها، فضلا عن محدودية قدرة الاقتصاد الوطني الصغير على تقديم الخدمات اللازمة والدعم اللوجستي الضروري للمشروعات الكثيرة في الخطط السابقة.

---

[1]- المرجع السابق نفسه، ص 20.

ج ــ الأهداف العامة للخطة[1]:

1. تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة قطاع النفط من أجل توفير حرية حركة المجتمع في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2. تنويع الإنتاج مع خلق قوى إنتاجية في القطاعات غير النفطية وبالتالي تنويع الصادرات والإحلال محل الواردات بسلع من الإنتاج المحلي تقدما نحو هدف الاكتفاء الذاتي.
3. ارتياد ميدان التصنيع باعتباره أقدر على دفع التنمية وأكثر استجابة للتقدم العلمي بما في ذلك البتروكيماويات والصناعات الثقيلة.
4. الاهتمام بالزراعة باعتبارها منتجا لكثير من السلع الضرورية للاستهلاك النهائي للمواطنين والوسيط للصناعة وخلق تنمية متوازنة اقتصاديا واجتماعيا.
5. التركيز على زيادة كفاية العنصر البشري.

اشتملت الأهداف العامة للخطة على تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية لقطاع واحد وقد كان هذا التركيز نتيجة للقلق من الدور المتعاظم الذي يلعبه قطاع إنتاج وتصدير النفط الذي هو في الغالب عرضة لتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية، تلك التي تسيطر عليها الدول الصناعية. كما اشتملت على ضرورة ارتياد ميدان التصنيع الثقيل بعد أن تبين من الخطة السابقة إن الاهتمام به كان شبه معدوم. غير إن التخطيط لولوج ميدان التصنيع الثقيل لم يكن واقعيا؛ ذلك انه لا هذه الخطة ولا التي تلتها استطاعت أن تحول المجتمع الليبي إلى مجتمع صناعي خفيفا كان أو ثقيلا، وقد اقتصر ثقل هذا الهدف على ما رُصِدَ لهذا القطاع من أموال لم يكن في مكنتها إيجاد وتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي.

الأهداف الاجتماعية للخطة:

هدفت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 1976 ــ 1980 إلى جملة من الأهداف الاجتماعية مثلتها سياساتها ومخصصاتها في قطاعات الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والشئون الاجتماعية.

---

[1] - المرجع السابق نفسه، ص 21.

فقد ***استهدفت سياسات التعليم*** تنشئة جيل مؤمن بدينه الإسلامي خلقا وعملا معدا ليكون قادرا على تحمل المسئوليات وقيادة التغيير، وذلك بالتركيز على الآتي[1]:

1. النواحي الكمية: وذلك من خلال تقييم المناهج وتطويرها وربط التعليم بالبيئة وتوفير المعلم الكفء والعناية بالإدارة التعليمية وتوفير الوسائل التعليمية.
2. النواحي الكيفية: وذلك من خلال تحقيق الإلزام في التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي لكل من يبلغ ست سنوات مع تيسير قبول الأطفال ممن تزيد أعمارهم عن 12 سنة. ومن خلال تصحيح الهرم التعليمي، وتدعيم التعليم الفني وتشجيع التعليم الخاضع للإشراف والتوجيه. إضافة إلى الاهتمام بالتعليم العالي والسعي لمحو الأمية وتعليم الكبار.

تبدو سياسات التعليم التي يُبتغى منها تحقيق أفضل العوائد التعليمية في هذه الخطة واضحة المعالم، وذلك في حصر أهدافها لتكثيف وتعظيم التغيير المقصود للأوضاع التعليمية في ضوء مراعاة الكم والنوع معا. وفي هذا إشارة إلى وعي المخطط بالدور الذي يلعبه انتشار التعليم كما وكيفا والطرق التي تتم بها التنشئة للجيل الجديد؛ فدعت الخطة إلى استقطاب من فاتتهم فرصة الالتحاق بالمدارس في السابق بأن يسرت قبول من تجاوزت أعمارهم سن القبول المعتادة. هذا فضلا عن تصحيح الهرم التعليمي وتوجيه العملية التعليمة فنيا، وتحسن المناهج وربطها بعملية التنمية الجارية في المجتمع بحيث تتم توعية الطلاب وتبصيرهم بمشروعات التنمية وبرامجها، من أجل إيجاد نشء يعي التنمية ويسعى إلى تحقيقها.

وقد ***استهدفت السياسة الصحية*** توفير الخدمات الصحية ورفع مستواها من خلال[2]:

1. الوصول إلى المعدلات المثلى في عدد الأسرة ومعدلات الأطباء بحيث يصل معدل الأسرة إلى 7 أسرة لكل ألف نسمة من السكان بعد أن كان 5 أسرة عام 1975، ويصل معدل الأطباء إلى طبيب واحد لكل ألف نسمة من السكان بعد أن كان في عام 1975 طبيباً واحداً لكل 1124 نسمة من السكان.
2. مراعاة العدالة في توزيع الخدمات الصحية ومنح الأولوية للمناطق النائية.

---

[1] - المرجع السابق نفسه، ص ص 29 - 35.

[2] - المرجع السابق نفسه، ص ص 36 - 37.

3. التركيز على مشروعات الصحة الوقائية بتحصين الأفراد ضد الأمراض ونشر الوعي الصحي.
4. استئصال الأمراض السارية والمتوطنة.
5. تطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة وتدعيم وتطوير الإدارة الصحية.
6. التوسع في إيفاد البعثات العلمية والعملية للخارج.
7. العناية بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض وبالتثقيف والإرشاد الصحي.
8. الاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية من أجل تطويرها.

عندما تتحول الأهداف إلى أرقام فان ذلك يعني إمكانية قياسها وتقييمها؛ وهذا ما كان في السياسة الصحية لهذه الخطة، وعليه فان مراعاة هذه القاعدة يعد أساسا للنجاح النظري، ومن هنا يمكن النظر إلى الخطة على أنها قد وافقت الصواب في هذا الاتجاه. هذا فضلا عن أنها لم تكتف بجانب العد والحصر لما تبتغي من أسرة في المستشفيات ومعدلات الأطباء بالنسبة لكل عدد من السكان؛ بل تعداه إلى مراعاة العدالة المكانية في تقديم الخدمات الصحية، ليس هذا فحسب؛ بل تم التنبه إلى الدور الوقائي الذي ينبغي أن تلعبه القطاع الحي فأكدت على الصحة الوقائية و لم تكتف بالصحة العلاجية. هذا نظريا وتخطيطيا إلا إن ما طرأ على بعض هذه الأهداف لاحقا قد بهت صورة الانجازات التي حققتها هذه الخطة؛ ولكن الإنصاف والموضوعية يقتضيان أن توسم هذه الخطة بالقرب من المثالية التخطيطية (ليست المثالية الفلسفية)، في أهدافها وسياساتها؛ ذلك إن واقع الخدمات الصحية بعد هذه الخطة هو رهن بالخطة اللاحقة، ورهن بباقي قطاعات الخطة ككل. وعليه لا يمكن القول بأن هذه الخطة لا ترتقي إلى مصاف الخطط المناسبة لحالة وأوضاع المجتمع الليبي؛ بل هي كما سلف تقترب من الأهداف التي يسعى إليها أي مجتمع تشابه أوضاعه أوضاع المجتمع الليبي.

ومستوى مع مراعاة التطور المحتمل والمستهدف في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في العادات والتقاليد فكانت سياستها تتركز في الآتي[1]:

1. التكامل العمراني والقطاعي من خلال التكامل بين مشروعات الإسكان واحتياجاتها.
2. تحسين المناطق المتخلفة القائمة والتوصل إلى حلول جذرية لها سواء بالإزالة أو التحسين حسبما يتبين الأمر مقارنة بتكلفة الإزالة وإنشاء البديل.
3. مواءمة التصميم والتنفيذ مع الأحوال البيئية، وما يتاح محليا من مواد البناء .
4. تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في نمو قطاع الإسكان وذلك من خلال الإقراض بدون فوائد لبناء السكن الخاص وتشجيع الجمعيات الإسكانية وإقراضها والمساعدة في إعداد التصميمات الهندسية وتدبير مواد البناء.
5. الإنشاء وخفض التكلفة من خلال رفع كفاية جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان وإتاحة مواد البناء اللازمة و استخدام التقنيات الحديثة في البناء.
6. إجراء مسح للأراضي الفضاء داخل المدن والقرى ودراسة احتمالية البناء في إطار مخططات شاملة لمختلف المناطق.
7. إتاحة الأراضي لمشروعات الإسكان على الأسس التي تتناسب مع أهمية المشروعات والمستفيدين بها لضمان عدم المضاربة فيما هو قائم من الأراضي الفضاء الخاصة.
8. تشجيع البناء الرأسي توفيرا للأراضي وتخفيضا من عبء الاستثمار في أعمال المرافق.

وفي ظل هذه السياسة فإن الخطة هدفت إلى بناء 150 ألف وحدة سكنية لإزالة الكهوف والأكواخ والخيام ومقابلة حالات التكدس القائمة والمساكن المتهالكة في نهاية عام 1975، والمنتظر تهالكها في سنوات الخطة. وأحالت الخطة توفير الوحدات اللازمة لكافة الأسر الجديدة إلى مشروعات الخطة طويلة المدى 1976 _ 1990 التي رأت هذه الخطة أنها ستتكفل بتلبية الطلب على السكن.

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص ص 41 ـ 45.

بعض الخصائص الرئيسية للخطة 1976 _ 1980:

تميزت هذه الخطة عن سابقتها بسمات جعلتها تتصف بالآتي[1]:

1. الزيادة النسبية الكبيرة في حجم المخصصات إذ قدر حجمها في هذه الخطة أن يبلغ 8811.5 مليون دينار بمتوسط سنوي يبلغ 1762.3 مليون دينار وهو ما يكاد يبلغ ضعف متوسط الحجم المقرر تنفيذه سنويا في الخطة السابقة.
2. كبر حجم الاستثمار في قطاع الصناعة والذي قدر بنحو 1437 مليون دينار بمتوسط سنوي يبلغ نحو 287.4 مليون دينار مقابل 324.5 مليون دينار في الخطة السابقة.
3. كبر حجم الاستثمار في قطاع الزراعة والذي قدر بنحو 1864.6 مليون دينار، ويتوقع نتيجة له أن تزيد درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في نهاية هذه الخطة.
4. تخصيص اعتمادات كبيرة لقطاع الطاقة إذ بلغت مخصصات قطاع الكهرباء والمياه نحو 871.6 مليون دينار في سنوات الخطة لزيادة إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.
5. تخصيص 40 مليون لاستكمال ثمن ناقلات النفط وتعزيز الأسطول التجاري.
6. مراعاة التخطيط المكاني من حيث نوع المشروعات وتوطينها.
7. استهدف حجم الاستثمار نموا في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 66.4 % في سنوات الخطة بمعدل سنوي مركب يبلغ نحو 10.7 %، ويبلغ في قطاع استخراج النفط والغاز نحو 7.5 % أما في القطاعات غير النفطية فيبلغ نحو 14.1 % مما يعني أن الخطة تستهدف زيادة أهمية القطاعات غير النفطية بالنسبة لقطاع النفط.
8. توقعت الخطة أن تقل نسبة الاستهلاك النهائي عن 57.9 % في سنة 1975 إلى نحو 54 % في سنة 1980. وأن تتناقص نسبة تزايد الواردات السلعية من معدل نمو سنوي 6.2 % في عام 1975 إلى معدل نمو سنوي 5.2 % خلال سنوات الخطة.
9. تطور الاحتياجات من القوى العاملة في سنوات الخطة من 677.1 ألف مشتغل إلى 928.8 ألف مشتغل، بزيادة تبلغ نحو 251.7 ألف مشتغل، وبمعدل سنوي مركب بلغ 6.5 %[2].

---

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص 23.

[2] ـ المرجع السابق نفسه، ص ص 23 ـ 24.

ب ـ 3 ـ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 ـ 1985.

بدأ الإعداد لهذه الخطة مبكراً، إذ تم إجراء تحليلات ودراسات لإمكانيات التحول على المدى البعيد، تم على أساسه تقدير إمكانيات وتوقعات التحول خلال الخمس سنوات موضع تنفيذ الخطة، آخذا في الاعتبار أهم ما أسفر عنه تقييم خطة التحول الماضية 1976 ـ 1980 من المؤشرات والاستنتاجات عما تم تحقيقه من مستهدفات تلك الخطة، وذلك بجانب الدراسات القطاعية الأخرى التي أجريت حول نشاطات ومجالات التحول المختلفة[1].

المبادئ والاستراتيجية العامة للخطة:

بصدور الكتاب الأخضر، سعى الاقتصاد الوطني ليصير اقتصادا اشتراكيا؛ ذلك أن المبادئ والمقولات الواردة فيه هي ما يشكل الإطار العام للحياة العامة. ومن هنا فإن إستراتجية التحول جاءت متوافقة مع مبادئ ومقولات الكتاب الأخضر ونابعة منه. هذه المبادئ تأتت عنها آثار بعيدة المدى على اتجاهات الإستراتيجية الإنمائية[2]، وجعلها تتحدد في ما يلي[3]:

1. تحول المجتمع الليبي إلي مجتمع اشتراكي إنتاجي وفق أطروحات النظرية العالمية الثالثة.
2. زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج والاستفادة من الإمكانيات المتاحة لإيجاد قوى إنتاجية فعالة.
3. إعطاء التعليم والتدريب التقني الذي يخدم أغراض التحول أولوية مطلقة.
4. الوصول إلى مراحل متقدمة من الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الأساسية.
5. الدخول في مجال التصنيع بما يكفل تكوين القاعدة الاقتصادية الإنتاجية المتينة.
6. الاهتمام بالبحث العلمي وتنمية العلوم والتقنية.

---

[1] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول لاقتصادي والاجتماعي 1981 ـ 1985، الجزء الأول، ص 40.

[2] ـ المرجع السابق، ص أ ـ ب.

[3] ـ المرجع السابق نفسه، ص ص 52 ـ 53.

إن تحديد اتجاهات الاستراتيجية الإنمائية في هذه الخطة لتكون في ضوء أيدلوجية النظرية العالمية الثالثة يعد انعكاسا لحركة التغيير التي تتبناها القيادة الاجتماعية. كما إن زيادة كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج، وإعطاء التعليم والتدريب التقني أولوية مطلقة، والسعي للاكتفاء الذاتي من بعض السلع الأساسية، والدخول في مجال التصنيع يمكن اعتبارها مرتكزات القاعدة القوية التي يمكن أن تركن إليها هذه العملية وهذا سديد ومطلوب من الناحية النظرية.

الاستراتيجية الاجتماعية للخطة:

تم وضع استراتيجية التحول القطاعية في الخطة الخماسية خلال السنوات 1981 _ 1985 في ضوء العوامل والاعتبارات التالية[1]:

1. الدور المحدد لكل قطاع في عملية التحول على المدى الطويل والمتوسط.
2. الاستراتيجيات والأهداف بعيدة المدى للقطاعات طبقا لما تم استنتاجه في الدراسة الأولية لاستراتيجية التحول بعيدة المدى للسنوات 1980 _ 2000.
3. الإمكانيات الطبيعية والبشرية ومعوقات عملية التحول للقطاع.

تشير الاعتبارات المذكورة أعلاه إلى مظاهر التوفيق في هذه الخطة من حيث الاستراتيجيات. ذلك أنها دعت إلى مراعاة موضوعية لدور كل قطاع في العملية الكلية للتنمية. كما دعت إلى الإفادة من الاستراتيجية بعيدة المدى التي تم انجازها، ووضع الأهداف واليات تنفيذها اتساق مع هذه الاستراتيجية وفي ضوء محدداتها.

وكانت استراتيجية هذه الخطة في قطاع التعليم ترتكز على العناصر الآتية[2]:

1. تزويد الأفراد بقدر واف من المعرفة والمهارات.
2. ربط التعليم بمتطلبات خطط التنمية وأطروحات النظرية العالمية الثالثة.
3. إعادة النظر في النظام التعليمي واستحداث بيئة تعليمية تهتم بالأقسام العلمية.

---

[1] - المرجع السابق نفسه، ص 54.

[2] - المرجع السابق نفسه، ص 63.

4. التخصص المبكر وإحلال التعليم الثانوي المتخصص.
5. التركيز على المناهج الأساسية التي تتطلبها طبيعة التخصص.

بالنظر إلى هذه المرتكزات يتضح أنها تكرارٌ لما جاء في الخطة السابقة، وأن الجديد فيها هو ربط التعليم بمتطلبات التنمية وبأطروحات النظرية العالمية الثالثة. وليس في هذا من ضير، إلا انه مؤشر على أن هذه الخطة تسير في نفس الخط الذي انتهجته الخطة السابقة، مع إضافة قضايا محدودة العدد لكنها تتطلب مزيدا من الوقت والموارد، خاصة تلك التي تتعلق بربط التعليم بمتطلبات التنمية، وبإعادة النظر في النظام التعليمي برمته. ولا يخفي ما يفرضه هذا الهدف البالغ الأهمية والحساسية من جهود وما يلقيه من مسؤوليات على هذه الخطة.

أما استراتيجية هذه الخطة في قطاع الصحة فقد ارتكزت على العناصر الآتية[1]:

1. رفع درجة الكفاءة في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة وتنميتها.
2. توسيع نطاق الخدمات الصحية الذي ينصب على الناحية الطبية العلاجية.
3. استكمال البرامج والمشروعات التي مازالت قيد التنفيذ.
4. إعطاء الأولوية للرعاية الصحية الأساسية.

تبدو استراتيجية قطاع الصحة في هذه الخطة مركزة على مفاهيم مثل: الرفع والتوسيع والاستكمال والتمييز بين الأولويات، وليس إنشاء أو استجلاب، ما يدلل على وجود جهد وانجاز سابق؛ إلا انه يتطلع إلى تحقيق هذه المفاهيم في إطارٍ آخر جديد، مراعاة للمستحدثات العادية وغير العادية، التي تتطلب إجراء بعض التعديلات على الاستراتيجية العامة للخطة، الذي من شأنه أن يضفي مسحة من التطوير على الاستراتيجية الفرعية.

تبنت الخطة 1981 ـــ 1985 استراتيجية في قطاع الإسكان ارتكزت على الآتي[2]:

---

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص ص 80 ـ 81.
[2] ـ المرجع السابق نفسه، ص 82.

1. التوسع في الإقراض العقاري وتمكين المواطنين من بناء مساكنهم.
2. اقتصار نشاط قطاع الإسكان على توفير المساكن للأسر العاجزة عن الكسب.
3. التيسير على المقترضين ذوي الدخل المحدود بتقسيط القرض أو ثمن السكن.
4. يتولى قطاع الإسكان إقامة المساكن للمشروعات العامة.

تصب الاستراتيجية الإسكانية في وقع الحال في مصلحة المواطنين، ذلك أنها هدفت إلى التوسع في الإقراض الإسكاني ومعلوم أن الإقراض هو احد الوسائل لمواجهة نقص الإسكان وفي هذا إشارة إلى الخطة قد سعت إلى إيجاد المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية بدعم وتوجيه من المجتمع، غير أن الملاحظ على هذه الخطة اقتصار نشاط الإسكان فيها على الاهتمام بالأُسر العاجزة عن الكسب وحسب. أما تلك التي يتوفر لديها مصدر للكسب وهي قادرة عليه فهي كما سلف تُمنح قرضا عند الرغبة في تشييد مسكن أو شرائه جاهزا مع التيسير عليها في ذلك، إما ببيع المسكن لها بسعر تكلفته، أو بدفع أثمانها على أقساط مريحة، وهذا هو الغالب.

أهداف الخطة 1981 _ 1985:

أضافت هذه الخطة إلى أهداف ما قبلها من الخطط أهدافا جديدة؛ تعبر عن تجاوز الحالة المتدنية التي كان يعيشها أبناء المجتمع الليبي. تمثل ذلك في ارتقاء مستوى هذه الأهداف، ليعبر عن علو مستوى الطموحات، ما انعكس على أهداف القطاعات ومن بينها قطاع التعليم الذي استهدف تحقيق ما يلي[1]:

1. العمل على إدخال عناصر التعليم المهني والتقني في نظام التعليم العام.
2. تعديل المناهج بحيث تُعِدُّ الطلاب للمشاركة الايجابية في بناء مرحلة التحول الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين نوعية المناهج والكتب المقررة.
3. الإسراع في عملية تلييب المعلمين بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي منهم في مختلف المراحل، وإنشاء وتكثيف عمل مراكز البحوث التعليمية.

[1] - المرجع السابق نفسه، ص 55.

4. ضمان إلحاق كافة التلاميذ بالمدارس حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي.
5. النهوض بالتعليم الفني والمهني بربط الدراسات النظرية بالتدريب العملي.
6. تطبيق برامج محو الأمية والاستمرار في تعليم الكبار.

بالنظر إلى الأهداف أعلاه، يمكن القول أن هذه الخطة قد تحسست بعض مواطن الخلل في الخطط السابقة ـــ وهذا بطبيعة الحال يحسب لها ـــ ولعل الهدف الذي يُعنى بإدخال عناصر التعليم المهني والتقني في النسق التعليمي له دلالة على ذلك. كما أن استهداف الإسراع في تليبب هذا القطاع وتطبيق محو الأُمية والاستمرار في تعليم الكبار، وتعديل المناهج، كل هذا يشير إلى النقص الكبير في القوة العاملة الوطنية ذات الكفاءة والقدرة على القيام بالعملية التعليمية، الأمر الذي يعد قصورا في تحقيق الأهداف التعليمية للخطط السابقة. هذا في الظاهر إلا أن التحليل العميق لواقع الحال يؤدي إلى الفهم أن هذا لم يكن بسبب قصور الخطط؛ إنما كان نتيجة لعوامل متعددة ومتشابكة، من أهمها التاريخ الطويل لحالة التخلف التي عاشها أبناء المجتمع الليبي وتجذرها عمقا وبعدا، والتي قد لا يكون في مُكنة استراتيجية تنموية تنطوي على خطتين أو ثلاث خطط أن تجتث وتمحو كل آثاره، إلا أن العمل من أجل ذلك هو ما تصبو إليه الخطط التنموية وتأمله.

أما في قطاع الصحة فقد استهدفت الخطة تحقيق ما يلي[1]:

1. زيادة نسبة العاملين الليبيين في المجال الصحي من 10.5 % إلى 40 % للأطباء، ومن 57.8 % إلى 90 % للممرضين والممرضات، ومن 41.3 % إلى 90 % للفنيين.
2. زيادة عدد الأسرة من 14472 عام 1980 إلى 23765 سريرا عام 1985.
3. زيادة عدد الأطباء من 3400 طبيب في عام 1980 إلى 5280 عام 1985.
4. زيادة عدد الممرضين والممرضات من 13524 عنصر هيئة تمريض عام 1980 إلى 16500 عام 1985 أي عنصر واحد لكل 240 نسمة من السكان.

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص 81 ـ 82.

5. إنشاء مراكز علاجية تخصصية لعلاج أمراض السرطان، والكلى، والغدد الصماء.

جاءت أهداف قطاع الصحة لتشير إلى أبعاد الأوضاع الصحية في المجتمع الليبي؛ فقد هدفت هذه الخطة وحددت بالأرقام ما تبتغي تحقيقه فجاءت أهداف القطاع الصحي في مكممة تشير إلى تطور الطلب على الخدمات الصحية. كما جاءت هذه الأهداف في معظمها طلبا للاستزادة. والمهم في هذا هو لغة الأرقام والتكميم التي تعطي الهدف مصداقية وقياسا؛ وبالتالي تقييما وتوجيها وهذا فيما يبدو مناط استحسان توفيق للخطة.

أما في قطاع الإسكان فقد استهدفت الخطة ما يلي[1]:

1. تغطية العجز في الوحدات السكنية من 49 ألف وحدة سكنية في عام 1980 إلى تغطية كاملة.
2. توزيع الوحدات السكنية على البلديات وفقا للاحتياجات.
3. الاتجاه إلى البناء عن طريق الجمعيات التعاونية الإسكانية.

ويمكن القول أن ما استهدفته هذه الخطة في قطاع الإسكان هو انعكاس للأوضاع الإسكانية في المجتمع الليبي؛ فقد هدفت هذه الخطة وحددت عدد الوحدات السكنية المطلوب إنشاؤها، كانت الخطط السابقة قد عجزت عن الوفاء بها، ولعل في هذا إشارة إلى ترحيل المشروعات التي لم تنفذ في الخطط السابقة إلى الخطط اللاحقة وهذا يمكن القبول به ولكن في حدود ضيقة إذا زاد عنها يحكم على هذه الخطة بالقصور وعدم الواقعية في أهدافها أو أنها لم تراع الظروف الدولية أو مستجدات المستقبل.

---

[1] ـــ نفس المرجع، ص 83.

ج ــ التخطيط للتنمية خلال السنوات 1986 ــ 2000.

ج - 1 - خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986 - 1990.

بدأ زمن ميلاد الخطة الجديدة 1986 ــ 1990، واستعدت مؤسسات الدولة لاستحداث خطة تنموية، وأُعِدَّ مشروع الخطة، إلا أن مشروع الخطة لم يؤخذ به، وتَقَرَرَ في حينها التريث لتتضح معالم هذه المرحلة ذات الارتباط المباشر بما يتوقع أن يجنى من عوائد تصدير النفط، فضلا عن الاهتمام بتصفية وإنهاء الالتزامات القائمة جراء تعثر بعض المشروعات أو توقف تنفيذها في الخطط الثلاثة السابقة[1].

استراتيجية الخطة:

كانت الخطة قد انطلقت من استراتيجية يتم فيها مراعاة الآتي[2]:

1. التركيز على الإنسان وتحسين مستواه المادي والصحي والثقافي.
2. استغلال ما شيد من طاقات إنتاجية وخدمية.
3. ضرورة الاعتماد على المقومات الذاتية للإنتاج.
4. السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وزيادة التعاون الإفريقي والعالمي.
5. الاهتمام بالعلم والبحوث وتشجيع الباحثين على مواصلة الجهود العلمية.
6. ضرورة زيادة مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني.
7. استكمال البناء الحقيقي للاقتصاد الجديد طبقا لفلسفة النظرية العالمية الثالثة.
8. تحقيق تنمية مكانية متوازنة على مستوى ليبيا.

وقد هدفت المشروعات التي تم اقتراحها إلى تصفية الالتزامات القائمة على مشروعات التحول في الخطط السابقة، واستكمال المشروعات الجارية والمتوقفة، وصيانة أصول المشروعات. واستهدفت تشجيع المستثمرين في القطاع الأهلي. كما هدفت إلى تشجيع الادخار، وقيام المصارف التجارية.

---

[1] - التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 1999"، مرجع سابق، ص 59.

[2] ــ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الأولي لخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986 1990، ص 6.

ج ـ 2 ـ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1991 ـ 1995.

مضت حقبة الثمانينات، وأقبلت حقبة التسعينات التي سعى فيها الاقتصاد الليبي إلى أن يتعافى من اختلال تعرض له في النصف الأخير من الثمانينات، الذي شهد انهيار أسعار النفط، ما أفضى إلى عدم قدرة خطط التنمية الليبية على استكمال مشروعاتها المقترحة، وقد انقضت الفترة من 1986 ـ 1990 دون اعتماد مشروع الخطة المقترح ودون ظهور تحسن في أسعار الموارد الأولية. وقد صار من المتوقع تنفيذ خطة جديدة، يؤمل أن تتاح لها الموارد المالية اللازمة لتتمكن من تنفيذ مشروعاتها المقترحة، إلا أن الظروف التي سادت خلال الفترة السابقة خلّفت انطباعا شكل حالة من اليأس من تحسن حال الموارد.

وفي ظل تلك الظروف التمويلية أُعدت خطة التحول الخمسية 1991 ـ 1995، والذي لم يتعدَّ العمل فيها أكثر من إعداد إطارها العام كوثيقة أولية جرى العدول عن الاستمرار في استكمالها بسبب تفاقم الصعوبات المالية، ويمكن القول أن تلك الخطة قد استهدفت تصفية الالتزامات القائمة على المشروعات المنجزة، واستكمال المشروعات الجاري تنفيذها، واقتراح أخرى جديدة محدودة، حيث بلغ حجم الاستثمارات المقترحة 12.8 مليار دينار يجري تمويل 75.8 % منها من ميزانية التنمية، أما الباقي 3.1 مليار دينار فتتعهد به تمويلات من خارج الميزانية [1].

تأسيسا على المذكور أعلاه يمكن الوعي بغياب الخطط التنموية خلال السنوات 1991 ـ 1995، واقتصار الأمر على الميزانيات التسييرية. ولعل هذا أوجد خطورة ضعف قدرة المجتمع على الحفاظ على المنجزات التي حققتها الخطط السابقة وذلك حال توقف مسيرة التنمية، ولعل هذا ما وقع فعلا.

---

[1] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ليبيا 1999"، مرجع سابق، ص 59.

ج ـ 3 ـ البرنامج الثلاثي خلال السنوات 1994 ـ 1996.

من خلال الملامح العامة للوضع الاقتصادي بالمجتمع الليبي وما فرضته الظروف الدولية بين 1986 ـ 1994، يتبين مواجهة المجتمع الليبي لعقبات كئود، لعل الحظر الأمريكي على الاقتصاد الليبي كان إحداها؛ ومما زاد الأمور سوءا، وفاقم من تطور الاختلال في الاقتصاد الليبي الحظر الجوي والتجاري، الذي ساندت فيه دول الاتحاد الأوربي الولايات المتحدة عام 1992، مما حَمَّلَ خسائر قد لا يمكن تعويضها، ويكاد يعجز أقوى اقتصاد أن يتحملها دون أن يتأثر، وخلّف عجلة التنمية إلى زمن يصعب تعويضه بسهولة.

في ظل هذا الحصار والحظر، وهذه الظروف المتعارضة أُعد برنامج ثلاثي، يرى المختصون ـ وهذا ما يميل إليه الباحث ـ عدم اعتباره خطة، بل يمكن اعتباره برنامجاً تمهيدياً لإعداد خطة. وقد كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج تصفية الالتزامات القائمة، إلا أنه لم يتحقق، فقد كان حجم الالتزامات في بداية البرنامج نحو 2470.9 مليون دينار مقارنة بنحو 2210 مليون دينار عند الانتهاء منها وبنسبة تخفيض لا تتعدى 10.5 % من إجمالي الالتزامات.

وقد بلغت المخصصات الأصلية المعتمدة للبرنامج الثلاثي نحو 6216 مليون دينار، جرى تخفيضها بموجب قوانين الموازنات العامة خلال سنوات تنفيذ البرنامج إلى حوالي 2400 مليون دينار، وتحدد الإنفاق الاستثماري في نهايتها بحدود 1495.2 مليون دينار. مولت الخزينة العامة ما يعادل 75 % منها. وشهدت هذه الفترة اعتماد أسلوب جديد لهيكلة الاقتصاد الليبي، بعد أن تم إدراك عدم ملائمة ما تم استخدامه من طرق وأساليب أضحت غير قادرة على مواجهة الأزمات الناتجة عن التقلب في أسعار المواد النفطية التي تمول الاستثمار في النشاط الاقتصادي الوطني [1].

---

[1] ـ المرجع السابق نفسه، ص 59.

ج ـ 4 ـ الخطط التنموية خلال السنوات 1997 ـ 2000.

تم خلال السنوات 1997 ـ 2000 تعليق العقوبات الدولية على المجتمع الليبي فكانت مرحلة مفصلية في التاريخ المعاصر للمجتمع الليبي. كان نتيجتها بدء تعافي الاقتصاد الوطني. وقد زاد من تحسن الظروف المحيطة أن طرأ تحسن على أسعار النفط، فساند هذا الوضع التفاؤل بانتعاش الاقتصاد الليبي. وقد اتضح هذا الانتعاش في النمو الجاري في الناتج غير النفطي بنحو 5.4 % عام 1999، كان هذا النمو حصيلة التوفر النسبي لعوائد النفط في تمويل النفقات الجارية والاستثمارية التي فعلت النمو في قطاعات الإنشاء والخدمات الاجتماعية، وفي تمويل الواردات التي أدت إلى نمو مناسب في قطاعات التجارة والتمويل[1].

وقد وصفت السنوات 1997 ـ 2000 بأنها فرصة لتفعيل مراجعة لأداء الاقتصاد الوطني وتنوع نشاطاته في ضوء خبرة السنوات السابقة، وفي إطار المستجدات الدولية المنتظرة، وفي ظل ما يطرأ على النظام الاقتصادي العالمي من تغيرات.

وشهدت هذه السنوات نشاط عملية التخطيط للتنمية الشاملة مع مراعاة الندرة النسبية للموارد كمبدأ لمقترحات مشروعاتها. وازداد التفكير بوضع السياسات والبدائل التنموية على أساسيات صحيحة باقترانه بوجود منظور متوسط وطويل الأجل مؤطراً في خطة وطنية للتنمية الشاملة[2].

وإجمالا، يمكن القول أن خطط هذه السنوات لم تنتظم في إطار خطة متكاملة ترتقي بها إلى إن تعتبر خطة فعلية تتصف بالاستراتيجية، لكنها كانت مجرد ميزانيات سنوية تسييرية اقتضها ظروف الراهنة في تلك السنوات؛ لذا لم ترتق في نظر الباحث إلى مستوى الخطة البعيدة المدى التي تراعي كل الظروف وتستهدف نموا بعيد وطويل المدى.

---

[1] ـ علي خضير مرزا، التطورات الاقتصادية والنمو في ليبيا 1997 ـ 1999، اللجنة الشعبية للتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع إعداد خطة التحول والتدريب الإنمائي 2002، ص 1.

[2] ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص 22.

ثانياً: الخطط من حيث المخصصات المالية

1 ـ المخصصات المالية للخطط والقطاعات خلال السنوات 1963 ـ 2000

بلغ حجم مخصصات خطط التحول 1963 ـ 2000 نحو 41419 مليون دينار خصصت منها للسنوات 1970 ـ 2000 نحو 40793.7 مليون دينار، ونحو 625.3 مليون دينار للسنوات 1963 ـ 1969.

والجدول التالي يبين هذه المخصصات حسب القطاعات وسنوات الخطط.

جدول (8) مخصصات ميزانية التنمية خلال السنوات 1963 ـ 2000.(بالمليون دينار ليبي) *

القطاعات	السنوات								
	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000	المجموع
الزراعة	63.0	165.8	595.6	1864.6	1669	1052.1	952.8	794.4	7157.3
الإسكان والمرافق	191.2	253.4	561.4	1717.6	2371.5	1942.5	851.8	746.2	8635.6
الصناعة	32.6	122	320.3	1437	2367.5	1047.3	575.4	125.4	6027.5
المواصلات والنقل	118.6	112.9	284.5	1132.2	1868.5	629.9	298.1	610.5	5055.2
الكهرباء	25.3	77	255.3	871.6	1186	728.7	393	434.9	3971.8
النفط	-	53	178.8	411.2	275.5	395	462	466.7	2242.2
التعليم	59.9	84.6	220.7	598.6	829.3	612.8	740.2	554.8	3700.9
الصحة	24.3	50.9	66.2	313.1	401.1	235.6	313.7	374.6	1779.5
التكوين والتدريب	1.7	1.5	24	57	70.5	130.4	80	140.3	505.4
الضمان الاجتماعي	29.7	16.5	22.9	24.8	57.6	21.7	21.3	22.6	217.1
الإعلام والثقافة	10.4	11.9	25.1	132.3	99.5	41.6	25	45.9	391.7
التخطيط	9.7	3.5	10.1	21.7	50.5	25.5	23.9	59	203.9
العدل	52.3	0.4	-	52.2	-	-	25.3	72.7	202.9
الاقتصاد	5.5	12.6	9.6	86.5	419.4	77.2	13.5	51	675.3
الرياضة	-	-	-	75.6	93.5	31.3	11	46.3	257.7
احتياطي المشاريع	1.1	3.4	7.5	15.5	19.2	32.0	143.3	173	395
المجموع	625.3	969.4	2582	8811.5	11778.6	7003.6	4930.3	4718.3	41419

* تم ضم السنوات من 1963 ـ 1969 وجعلها فترة واحدة باعتبارها وقعت في مرحلة التخطيط التي سبقت خطط التنمية محل اهتمام الدراسة، كما تم ضم السنوات 1970 ـ 1972 باعتبارها ميزانيات سنوية ولم تعتبرها أمانة التخطيط خططاً متكاملة، وضم السنوات 1996 ـ 2000 لتكون مدتها خمس سنوات كسابقاتها ولتتاح المقارنة بين الخطط في إطار الخطط الخمسية والخطة الثلاثية.

يتضح من الجدول رقم (8) حجم المخصصات لجميع القطاعات التنموية، وقد بلغ هذا التخصيص ذروته خلال الخطة 1980 _ 1985؛ إذ بلغت مخصصات مجمل القطاعات نحو 11778.6 مليون دينار، بمتوسط سنوي 2355.72 مليون دينار لكل سنة من سنوات الخطة. في حين بلغت مخصصات السنوات 1991 _ 1995 أقل من نصف مخصصات هذه الخطة، إذ بلغت نحو 4930.3 مليون دينار، بمتوسط 986.06 مليون دينار في السنة، وقريبا منها مخصصات السنوات 1996 _ 2000 التي بلغت نحو 4718.3 مليون دينار، بمتوسط سنوي بلغ 943.66 مليون دينار.

ويتضح من الجدول السابق مدى اهتمام خطط التنمية بقطاع البنية التحتية المتمثل شق منه في توفير الإسكان وإيجاد المرافق الأساسية، وهذا ما يبينه حجم مخصصات قطاع الإسكان والمرافق الذي اتصف بأنه القطاع الذي حاز على أكبر حجم من المخصصات، إذ بلغت حصته نحو 8635.6 مليون دينار ليبي، فقد تبنت خطط التنمية سياسة التوسع في الإقراض العقاري وتمكين المواطنين من بناء مساكنهم، وتوفير المساكن للأسر العاجزة عن الكسب مع التيسير على المقترضين ذوي الدخل المحدود بتقسيط القرض أو ثمن السكن، وإقامة المساكن للمشروعات العامة الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية وغيرها. كما يتضح من الجدول السابق تركيز الخطط على الإنسان وتحسين مستواه المعرفي والصحي والمهني حيث خصصت من أجل قطاعات التعليم، والصحة العامة والتكوين والتدريب المهني نحو 5899.9 مليون دينار ليبي خلال السنوات 1970 _ 2000، أي نحو 190.31 مليون دينار عن كل سنة.

ويتضح من حجم المخصصات لقطاع الضمان الاجتماعي الاهتمام الذي تناله برامج رعاية وحماية الأسرة والطفولة وتمكين المرأة، وتأمين المعاشات الأساسية للعاجزين عن الكسب ومن ليس لهم عائل؛ إذ بلغت مخصصات هذا القطاع نحو 187.4 مليون دينار خلال السنوات 1970 _ 2000، بواقع 6.04 مليون دينار في كل سنة.

2 ـ المخصصات المالية للقطاعات منفردة خلال السنوات 1963 _ 2000

من أجل أن تتاح مقارنة مخصصات أي قطاع في أي خطة بمخصصات نفس القطاع في الخطط الأخرى، فقد اعد الباحث جداول تحتوي على مخصصات كل قطاع منفردا، والجداول الآتية تبين مخصصات كل قطاع منفردا خلال السنوات 1963 ـ 2000.

أ ـ مخصصات قطاع الزراعة:

جدول(9) مخصصات قطاع الزراعة خلال السنوات 1963 ـ 2000. (بالمليون دينار ليبي)

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	63.0	165.8	595.6	1864.6	1669	1052.1	952.8	794.4
المجموع	7157.3							

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن إجمالي مخصصات التنمية في قطاع الزراعة خلال السنوات 1963 ـــ 2000 قد بلغ نحو 7157.3 مليون دينار، شمل هذه المخصصات قطاع الثروة الحيوانية والغابات والثروة البحرية والتغذية، وقد بلغ متوسط مخصصات تنمية هذا القطاع خلال السنوات 1963 _ 2000 نحو 188.35 مليون دينار، وكان خلال السنوات 1963 _ 1969 وحدها نحو 9 مليون دينار، في حين بلغ نحو 228.84 خلال السنوات 1970 _ 2000 لكل سنة، ما يشير إلى اهتمام الخطط بهذا القطاع من حيث زيادة مخصصاته سعيا للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والبحري، وذلك من خلال الإنفاق على استصلاح الأراضي وتعميرها، وتنمية واستغلال الثروة البحرية.

ويشير حجم المخصصات هذا إلى كبر قيمة المبالغ المخصصة لهذا القطاع؛ والتي يمكن في ضوء المعايير الدولية للتخصيص والإنفاق أن تسد حاجة المجتمع من الإنتاج الزراعي. وهنا ينبغي التنبيه إلى أننا لا نُقيّم الإنفاق الفعلي؛ وإنما نهدف إلى تقييم ما يخصص ويمكن أن يكون تمويلا لمشروعات الخطط التنموية الاجتماعية والاقتصادية.

ب ــ مخصصات قطاع الصناعة:

جدول(10) مخصصات قطاع الصناعة خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	32.6	122	320.3	1437	2367.5	1047.3	575.4	125.4
المجموع	6027.5							

يتبين من الجدول السابق أن قطاع الصناعة قد نال اهتمام أجهزة التخطيط، ويعكس ذلك حجم المبالغ التي خصصت لهذا القطاع، إذ بلغت مجتمعة نحو 6027.5 مليون دينار، ما جعل قطاع الصناعة ثالث أكبر قطاع في حجم المخصصات التنموية، ولعل هذا يعكس سعي خطط التنمية وخاصة منذ عام 1976 إلى إيجاد قاعدة صناعية، وذلك من أجل بلوغ هدف الاكتفاء الذاتي من المنتجات الوسيطة وبعض سلع الاستهلاك النهائي. وقد بلغ إجمالي مخصصات التنمية الصناعية خلال السنوات 1970 _ 2000 نحو 5994.9 مليون دينار، بمتوسط سنوي 193.38 مليون دينار.

ويمكن القول أن حجم المخصصات لقطاع الصناعة يعد كافيا خاصة في مجتمع كالمجتمع الليبي؛ إذ لا يمكن أن يعمل مجموع القوى العاملة في الصناعة بل يكون موزعا بين مختلف القطاعات، سيما أن كم وكيف هذه القوة يعد غير كاف لسد

حاجة القطاعات، وهذا ما يدلل عليه استقدام واستخدام العمالة الأجنبية في قطاعات متعددة لا يمكن تجاهل عددها.

غير أن كفاية هذه المخصصات لم تفلح في واقعيا ـــــ إذا استثنينا الصناعات البتروكيميائية ـــ في خلق قاعدة صناعية تكون احد البدائل الممكنة للنفط كمصدر لتمويل باقي قطاعات التنمية، ولعل ما يدلل على ذلك تقلص النشاط الصناعي الذي كان منتشراً كما ونوعا وانحساره، ليظل في شكل مجموعة محدودة من المجمعات الصناعية التي تعتمد أساسا على الخارج في موادها الخام، أو تلك التي لا تستطيع منتجاتها تحقيق منافسة في السوق المحلية ولا السوق العالمية.

ج ـ مخصصات قطاع النفط والغاز:

جدول(11) مخصصات قطاع النفط واستغلال الغاز خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	-	53	178.8	411.2	275.5	395	462	466.7
المجموع	2242.2							

يتضح من الجدول السابق عدم تخصيص أي مبالغ من اجل تنمية قطاع النفط واستغلال الغاز خلال السنوات 1963 ـ 1969، ولعل ذلك يرجع إلى عدم سيطرة الدولة الليبية على ثروة النفط، فقد كانت الشركات النفطية صاحبة الامتياز هي من يستخرج النفط ويُسوِقَهُ، وبالتالي تتحكم في عملياته. كما يتضح أن مخصصات هذا القطاع بين السنوات 1970 ـ 2000 قد بلغت 2242.2 مليون دينار، أي بمتوسط سنوي 72.32 مليون دينار.

ويمكن القول ان حجم تلك المخصصات قد كان كافيا، ذلك انه خلق تطويرا في القطاع النفطي استخراجا وتكريرا ومعالجة، بانت نتائجه على تطور ارتفاع مستوى كميات الإنتاج، وعلى استحداث صناعات بتروكيميائية يمكن أن تسهم في تمويل الخطط التنموية.

د ــ مخصصات قطاع الكهرباء:

جدول(12) مخصصات قطاع الكهرباء خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	25.3	77	255.3	871.6	1186	728.7	393	434.9
المجموع	3971.8							

يُفهم من الجدول أعلاه أن إجمالي مخصصات تنمية هذا القطاع قد بلغت نحو 3971.8 مليون دينار، كانت حصة السنوات 1970 ــ 2000 منها نحو 9346.5 مليون دينار، أي بمتوسط سنوي 127.30 مليون دينار.

ولعل اهتمام الخطط بهذا القطاع جعله في المرتبة الخامسة من حيث حجم المخصصات، ويشير ذلك إلى ضآلة البنية الأساسية لهذا القطاع قبل عام 1970. ولأن الطاقة الكهربائية تمثل ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد هدفت الخطط من خلال مخصصات هذا القطاع إلى سد الحاجة من الطاقة الكهربائية للاستهلاك في مختلف القطاعات التنموية، وفي مختلف المجالات الأخرى. وقد بلغت أعلى قيمة لمخصصات تنمية هذا القطاع في الخطة الخمسية خلال السنوات 1981 ــ 1985 إذ وصلت إلى 1186 مليون دينار، أي بمتوسط سنوي 237.2 مليون دينار، في حين بلغ المتوسط السنوي خلال السنوات 1963 ــ 1969 نحو 3.61 مليون دينار.

هـ ـــ *مخصصات قطاع الإسكان والمرافق:*

جدول(13) مخصصات قطاع الإسكان والمرافق خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	191.2	253.4	561.4	1717.6	2371.5	1942.5	851.8	746.2
المجموع	8635.6							

من الجدول رقم (13) يتبين أن قطاع الإسكان والمرافق قد حظي بأكبر مخصصات خلال السنوات 1970 ـ 2000، حيث بلغت نحو 8444.4 مليون دينار، بمتوسط بلغ 272.4 مليون دينار في السنة، ويبدو من خلال هذه المخصصات أن الخطط سعت إلى سد العجز نهائيا في قطاع الإسكان كما جاء في أهداف الخطة 1981 ـ 1985، إلا أن العجز ظل قائما دون أن يسد، وذلك نتيجة لمعوقات مختلفة أهمها تقلص العوائد النفطية والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على الاقتصاد الليبي. ولعل حجم هذه المخصصات الذي ظل يتصاعد باستمرار خلال الخطط التنموية عدد السنوات 1986 ـ 1990 لهو دليل على أنها في الاتجاه الصحيح؛ ذلك إن مخصصات الإسكان ينبغي أن تكون في تزايد مستمر مُواكِبَةً الزيادة السكانية وازدياد حالات الزواج وتكوين الأسر.

و ـــ *مخصصات قطاع المواصلات:*

جدول(14) مخصصات قطاع المواصلات خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	118.6	112.9	284.5	1132.2	1868.5	629.9	298.1	610.5
المجموع	5055.2							

يتضح من الجدول السابق أن قطاع المواصلات والنقل البحري قد خصص لـه 5055.2 مليون دينار منها 118.6 مليون دينار خصصت للسنوات 1963 _ 1969، ليكون إجمالي مخصصات هذا القطاع 4936.6 مليـون دينـار خـلال السـنوات 1970 _ 2000، بمتوسط بلغ نحو 159.24 مليون دينار في السنة، ولعل ذلك يضـع هذا القطاع في الترتيب الرابع من حيث حجم المخصصات، ولعله يشير إلى تخلـف شبكة الطرق البرية الخاصة بالسيارات، وانعدام الطرق الحديدية، إضـافة إلى نقـص وسائل النقل الجوي والبحري، قبل عام 1970، ما حمل الخطط على تخصيص هـذه المبالغ من أجل نشر الخدمات الحديثة في النقل واستحداث فرص استخدام جديـدة. ويمكن القول أن حجم تلك المخصصات قد كان مناسبا قياسا إلى عدد الكيلو مترات التي عُبِدَتْ في مختلف المناطق، والتي تبدو للعيان.

س ــ مخصصات قطاع التعليم:

جدول(15) مخصصات قطاع التعليم خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	59.9	84.6	220.7	598.6	829.3	612.8	740.2	554.8
المجموع	3700.9							

يشير الجدول أعلاه إلى أن قطاع التعليم قد حَظِيَ باهتمـام كـبير؛ إذ بلغـت مخصصاته خلال السنوات 1970 _ 2000 نحو 3641 مليون دينار بمتوسـط 117.45 مليون دينار في كل سنة. ولعل هذا الاهتمام نابع من اعتبار أن هذا القطاع يعد أهم القطاعات، التي تسهم في مد الأفراد بالمعارف والعلوم اللازمة لتواتر مسيرة التنمية في المجتمع، ويبدو أن مخصصات هذا القطاع قد سعت إلى ضمان تساوي فرص التعلـيم

بالمجان لمن هم في سن الدراسة، من أجل إمدادهم بالمعارف المطلوبة التي تؤهلهم للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولعل هذه المخصصات من حيث حجمها قد خلق وضعا تعليما مميزا في المجتمع الليبي؛ إذ تشير البيانات في نهاية التسعينات إلى أن 37 % من الليبيين يجلسون على مقاعد الدراسة. غير انه عند مقارنة هذه المخصصات بما يتم تخصيصه في كوريا فان الأمر يبدو مقلقا بعض الشيء ذلك أن كوريا الجنوبية تخصص للتعليم ما يزيد عن 20 % من مجموع ميزانيته التنموية، أي خمس ميزانيتها للتعليم.

ش ــ مخصصات قطاع الصحة:

جدول(16) مخصصات قطاع الصحة خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	24.3	50.9	66.2	313.1	401.1	235.6	313.7	374.6
المجموع	1779.5							

يتضح من الجدول رقم (16) أن الخطط قد أولت عناية بالجانب الصحي إذ خصصت مبالغ وصلت إلى 1755.2 مليون دينار خلال السنوات 1970 ــ 2000، بمتوسط 56.61 مليون دينار سنويا، وذلك من أجل توفير الخدمات الصحية ورفع مستواها، وزيادة نسبة العاملين الليبيين في مجموع القوى العاملة في المجال الصحي، ومن أجل الوصول إلى المعدلات المطلوبة في عدد الأسرة، وإنشاء المراكز العلاجية، ومن أجل العدالة في توزيع الخدمات الصحية، ومنح الأولوية للمناطق النائية، ومن أجل التركيز على مشروعات الصحة الوقائية بتحصين الأفراد ضد الأمراض ونشر الوعي الصحي والغذائي السليم. واستئصال الأمراض السارية والمتوطنة. وتطوير

وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة، وتطوير الإدارة الصحية· والتوسع في إيفاد البعثات العلمية والعملية للخارج· والعناية بالمعاهد الصحية ومدارس التمريض، والاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بالخدمات الصحية من أجل تطويرها· وبالنظر إلى حجم هذه المخصصات وقياسا إلى الأرقام العالمية فان هذه المخصصات تكون مقبولة فهي في حدها الأدنى، لكنها غير كافية تماما، ذلك أنها استبعدت جانب صيانة الهياكل الإنشائية والبنية التحتية لمنجزاتها، كما أنها اهتمت بالتخصيصات للصحة العلاجية على حساب الصحة الوقائية، وهذا محل خلل ونقص في المخصصات تؤاخذ علية الخطط في تخصيصاتها·

ش ــ مخصصات قطاع التكوين والتدريب

جدول(17) مخصصات قطاع التكوين والتدريب خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	1.7	1.5	24	57	70.5	130.4	80	140.3
المجموع	505.4							

تفصح بيانات الجدول السابق عن مخصصات قطاع التكوين والتدريب المهني التي بلغت نحو 503.7 مليون دينار خلال السنوات 1970 ــ 2000، في محاولة من الخطط التنموية إيجاد المؤهلين والمدربين مهنيا في أغلب التخصصات التي تتطلبها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية· وبالنظر إلى هذه المخصصات وبمقارنتها بحالة النقص في المهن الإنتاجية والحرفية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج؛ فان هذه المخصصات تعد متواضعة·

ص ــ مخصصات قطاع الإعلام والثقافة:

جدول(18) مخصصات قطاع الإعلام والثقافة خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	10.4	11.9	25.1	132.3	99.5	41.6	25	45.9
المجموع	391.7							

يتضح من الجدول أعلاه أن خطط التنمية قد استهدفت إعداد أفراد المجتمع لمراحل التغيير المقصود وتوعيتهم به من خلال دور الإعلام المرئي والمسموع والمقروء وفي كل مجالاته، وعليه فقد خُصصت لهذا القطاع نحو 381.3 مليون دينار خلال السنوات 1969 _ 2000، بمتوسط سنوي بلغ نحو 12.3 مليون دينار.

ض ــ مخصصات قطاع الاقتصاد:

جدول(19) مخصصات قطاع الاقتصاد خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	5.5	12.6	9.6	86.5	419.4	77.2	13.5	51
المجموع	675.3							

يتضح من الجدول رقم (19) أن قطاع الاقتصاد والتجارة قد حظي بنحو 669.8 مليون دينار خلال السنوات 1970 _ 2000، بمتوسط سنوي بلغ 21.60 مليون دينار، ويمكن القول أن هذا القطاع قد اعتراه الخلل في الأداء خلال حقبة الثمانينات وحتى التسعينات، ذلك انه قد عانى صعوبات جمة خاصة خلال فترة الحصار

الاقتصادي الغربي على المجتمع الليبي، الذي كانت له آثار على جميع القطاعات سيما قطاع التجارة المرتبط أساسا بالتوريد والتوزيع والتصدير.

وعليه يمكن القول أن مخصصات الخطط في قطاع الاقتصاد لم تكن كافية؛ وهـــذا ما يدل عليه التضخم الاقتصادي ، ونمو السوق السوداء الموازية للنشاط الاقتصـــادي العام خلال حقبة الثمانينات.

ط ــ مخصصات قطاع التخطيط

جدول (20) مخصصات قطاع التخطيط خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	9.7	3.5	10.1	21.7	50.5	25.5	23.9	59
المجموع	203.9							

يتضح من الجدول السابق أن خطط التنمية قد خصصت لهذا القطاع نحو 194.2 مليون دينار، خلال السنوات 1970 ــ 2000، بمتوسط سنوي بلغ 6.26 مليون دينار، ويبدو أن هذه المخصصات التي حددت لقطاع التخطيط قليلة ويمكن اعتبارها غير كافية، ذلك أن الخطط ينبغي أن تبنى في ضوء دراسات مختلفة الأنواع والمجالات، وهذا بطبيعة الحال يستلزم تخصيص أموال أكثر وأزيد، هذا سيما وأننا نتحدث عن التخصيص لا الإنفاق الفعلي، إذ أن ما يخصص قد لا ينفق فعليا، ويمكن الاعتقاد أن قطاع التخطيط قد شاب تحقيقه لبعض أهدافه شيء من القصور، ذلك انه اقتصر في بنائه للخطط على دراسات في قطاعات محددة. ما جعله لا يتطلب ضخامة في التخصيص أو الإنفاق.

ط ــ مخصصات قطاع العدل والأمن العام

جدول(21) مخصصات قطاع العدل والأمن العام خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	52.3	0.4	–	52.2	–	–	25.3	72.7
المجموع	202.9							

حظي قطاع العدل والأمن العام هو الآخر بمخصصات من أجل تنميته، إذ بلغت قيمتها نحو 202.9 مليون دينار خلال السنوات 1969 ــ 2000، وذلك من أجل استتباب الأمن العام بمختلف مستوياته، وقد بلغ متوسط المخصصات حسب الخطط 25.36 مليون دينار ليبي. ويمكن ملاحظة عدم وجود مخصصات تنموية لهذا القطاع خلال السنوات 1980 ــ 1990، ولعل ذلك يرجع إلى إدماج هذا القطاع في قطاع آخر. ويستبعد الباحث عدم القيام بتنمية لعشر سنوات في احد القطاعات المهمة. ومع ذلك يبقى تخميناً بأن ميزانية هذا القطاع قد اقتصرت على التسيير و لم تهدف إلى التنمية قائما.

ط ــ مخصصات قطاع الرياضة الجماهيرية

جدول(22) مخصصات قطاع الرياضة الجماهيرية خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	-	-	-	75.6	93.5	31.3	11	46.3
المجموع	257.7							

يتضح من الجدول رقم (22) السابق أن إجمالي ما خصصته خطط التنمية لقطاع الرياضة الجماهيرية قد بلغ نحو 257.7 مليون دينار خلال السنوات 1976 ــ 2000 بمتوسط 10.73 مليون دينار في السنة، كما يتضح عدم تخصيص أي مبالغ لقطاع

الرياضة الجماهيرية منفردا خلال السنوات 1963 ـ 1975.ولعل غياب وجود بعض القطاعات خلال بعض الخطط مؤشر على محاولة المخطط الليبي دمج هذا القطاع في آخر غيره، أو تركة دون مخصصات ماليه، والاكتفاء بميزانية تسييرية، وقد يكون غياب القطاع لعدم وجوده من الأصل، ويكون قد استحدث فيما بعد فيظهر، وتظهر له مخصصات في الخطط اللاحقة، بينما لا يكون له ظهور في خطط أخرى.

ط ـ مخصصات قطاع الضمان الاجتماعي

جدول(23) مخصصات قطاع الضمان الاجتماعي خلال السنوات 1963 ـ 2000.

السنوات	1963 - 1969	1970 - 1972	1973 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1986 - 1990	1991 - 1995	1996 - 2000
المخصصات	29.7	16.5	22.9	24.8	57.6	21.7	21.3	22.6
المجموع	217.1							

يتضح من الجدول السابق أن خطط التنمية قد خصصت نحو 187.4 مليون دينار خلال السنوات 1970 ـ 2000 في مجال الحماية والأمن الاجتماعيين، من أجل حماية ورعاية الأسرة والطفولة والأمومة، ومن أجل ضمان إيراد ثابت لعديمي الدخل الناتج عن العجز الصحي أو التقدم في السن، وغيرها من العوامل.

وبالنظر إلى تلك المخصصات فانه يمكن القول أنها كافية، ذلك أن تكلفة أعداد الفئات الداخلة في أطار الحماية الاجتماعية محدودة. خاصة في ظل وجود نشاطات اقتصادية مختلفة، وفي ظل وجود القطاع الأهلي؛ الذي لا يزال يمارس دورا هاما في التكافل والأمن الاجتماعيين. هذا فضلا عن ما تضفيه القيم الدينية والاجتماعية في هذا السياق. غير انه لا يمكن الركون إلى القطاع الأهلي ذلك انه غير مضمون

الاستمرار، وعليه ينبغي لخطط التنمية مواصلة إمداد هـــذا القطـــاع بالمخصصـــات التنموية من اجل ضمان تحقيق واستمرار الحماية والأمن الاجتماعيين.

وأخيرا، فانه بالنظر إلى مجمل المخصصات المالية للقطاعات المختلفة فانـــه يمكـــن اعتبارها ذات مستوى مرتفع من حيث الكم أي من حيث القيمة المالية؛ غير أن مـــا أُنفق أو ينفق قد لا يكون مطابقا لما يخصص. ومن هنا فان الجهد الراهن، يأمـــل أن يُتْبَع بجهد علمي آخر في هذا المجال، بحيث يتم التعرف على قيم الإنفاق الفعلي، إذا ما اجري عليها تخفيض أم أنها بقيت على حالها أم زيدت وضوعفت، وان زيدت فكـــم كانت هذه الزيادة؟ وان خفضت فلماذا ؟ هذه الأسئلة وغيرها يمكـــن أن تكمـــل صورة التقييم الجاري للتجربة التنموية الليبية، سيما أن كتاب واحد، وباحث واحـــد قد لا يمكنه ولا يتسنى له تحقيق هذا؛ وعليه فان تكاثف الجهود، وتناول التقييم مـــن جوانب مختلفة يسرع من استنباط النتائج العامة والخاصة من اجل الاستنارة بهـــا في وضع خطط جديدة تتسلح بما توصلت إليه التقييمات المختلفة.

ثالثا: الخطط من حيث النتائج العامة:

هذا هو المستوى الثالث من التحليل، والذي يبحث في النتائج العامة للخطط التنموية وسيتم فيه تناول نتائج تجربة التنمية بشكل عام، على أن يقسم هذا التناول إلى فترتين: الأولى ما قبل الخطط المستهدفة بالتقييم وذلك من أجل رسم صورة عن الأوضاع الناتجة عن محاولات التنمية التي بدأت منذ عام الاستقلال وحتى عام 1969، والثانية تبين النتائج العامة للتجربة التنموية في المجتمع الليبي بين السنوات 1970 وحتى 2000.

1 ـ نتائج التخطيط خلال السنوات 1952 ـ 1969.

بدأت محاولات التخطيط للتنمية في ليبيا منذ عام 1952، إلا أن الخطط التنموية ذات المخصصات الذاتية لم تكن إلا في الستينات، حيث أدى ظهور النفط في ليبيا وإنتاجه وتصديره منذ عام 1962 إلى انتعاش الاقتصاد الليبي. وأدت الزيادات المتتالية في الإنتاج والتصدير من خام النفط إلى زيادات مناظرة في عائدات ليبيا من التصدير عامة وفي موارد الدولة من النفط بصورة خاصة، إلا أنه لم يصاحب ذلك زيادة مماثلة فيما يخصص لدعم قطاعات الاقتصاد الأساسية كالزراعة والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والإسكان حتى تنمو هذه القطاعات بنسب تعادل أو تقرب من معدلات نمو قطاع النفط.

أعدت خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتنفذ خلال السنوات 1963 ـ 1968، وفي عام 1968 تم إعداد خطة التنمية للعام 1969، ثم أعدت خلال عام 1969 خطة للتنمية تنفذ في العام 1970، كان من أهم أهداف كل تلك الخطط التنموية تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع الليبي خاصة ذوي الدخل المحدود، والاهتمام بالقطاع الزراعي، واستمرار القطاع العام في الاستثمار، وتنمية المناطق القروية. وقد ذهب جل إنفاق تلك الخطط لبناء الهياكل الأساسية والمرافق العامة التي

كانت تفتقر لها البلاد. ويمكن القول أن تلك الخطط لم تعط اهتماما كافيا لقطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية كالزراعة والصناعة والنفط؛ بل اقتصرت على مشـــروعات صغيرة ومتفرقة وذات أهداف غير واضحة. كما أنها لم تتمكن من النهوض بقطاعات التنمية البشرية (الخدمات التعليمية والصحية بالذات)، و لم يصاحب الزيادات المتتالية في إنتاج وتصدير النفط زيادة مماثلة فيما يخصص لدعم قطاعات الاقتصاد الأساســية كالزراعة والصناعة والكهرباء والنقل والمواصلات والإسكان، بل اقتصر التوسع على القطاعات التي تخدم قطاع النفط مثل التجارة والمصارف وبعض أنشطة النقل.

وقد كان من نتائج التخطيط للتنمية خلال السنوات 1952 ـــ 1969 وجـــود اقتصاد يعاني من نمو غير متوازن تتحكم فيه الشركات الأجنبية التي تسيطر على قطاع النفط، وعلى قطاع المصارف والتامين والتجارة. فكانت ثروة ليبيا تستنزف بشكل لا يخدم مصالحها ولا يهتم بالاستثمارات في الداخل؛ مما أوصل حجم الفائض المـــودع لدى المصارف الأجنبية خلال الفترة 1963 ـ 1969 حوالي 309 مليون دينار، وهـــو مبلغ يكاد يصل إلى نصف حجم مخصصات خطط التنمية خـــلال الســـنوات قبـــل 1970، الذي بلغ نحو 625.3 مليون دينار، هذا في الوقت الذي كانت القطاعـــات الأساسية في الاقتصاد الليبي في أمس الحاجة إلى المزيد من المخصصات التي تدفع بهـــا إلى التقدم والنمو. ترتب على هذه الأوضاع انعدام النمـــو المتســـاوي للقطاعـــات الإنتاجية، وعدم الاستفادة من تزايد الاستهلاك الناتج عن الانتعاش الحادث عن زيادة الدخل من النفط في إيجاد إنتاج زراعي وصناعي محلي، وعدم مراعاة العدالة في التنمية المكانية، بالإضافة إلى ظهور فروق كبيرة بين دخول الأفراد وفروق بـــين المنـــاطق، وحدوث اختلال في الخدمات الاجتماعية كان أبرزها النقص الواضح في خـــدمات التعليم، وعدم كفاية الخدمات الصحية، وقصور الوحدات السكنية عـــن اســـتيعاب الزيادة في عدد الأسر ما أدى إلى ظهور مشكلة أحياء الصفيح.

ومن جهة أخرى يمكن القول أن التخطيط خلال السنوات 1964 ـ 1969 استطاع تحقيق نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب العوائد النفطية، إذ زاد النمو الحقيقي مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 364.6 مليون دينار في سنة 1964 إلى 1223 مليون دينار في سنة 1969 بمعدل نمو سنوي مركب وصل إلى نحو 14 % سنويا، وزاد الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي من 107 دينار في سنة 1962 إلى نحو 654 دينار في سنة 1969 بزيادة 547 دينار.

2 ـ نتائج التخطيط خلال السنوات 1970 ـ 2000.

بعد عام 1970 وجدت أجهزة التخطيط أمامها الكثير من مظاهر الاختلال في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، خلقت تلك الأوضاع ما يكفي من المبررات لقيام تنمية شاملة على أساس علمي جديد يمكن معه إحداث ثورة تنموية على الأوضاع الحياتية المتدنية، وإشباع حاجات الجماهير وضمان عدالة توزيع الموارد والدخول.

وبعد أن تخلصت البلاد من الاستعمار سعت الدولة إلى تحرير الاقتصاد الوطني من سيطرة الايطاليين، وأولت اهتماما كبيرا لإتباع أسلوب جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعتمد هذا الأسلوب على المحافظة على ثروة البلاد النفطية وعدم تبديدها.

هدفت خطط التنمية خلال السنوات 1970 ـ 2000 إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية للغرب، ومن التبعية للنفط. كما هدفت إلى تقديم الخدمات الاجتماعية المجانية، توسلت في ذلك بإستراتيجية حاولت تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي الوطني، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتوسيع قاعدة التوزيع، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وعدالة توزيع ثروات المجتمع الليبي.

اتصف التخطيط خلال السنوات 1970 ـ 2000 بضخامة مخصصات الخطط التنموية، يعكس ذلك قيمة المبالغ التي أسهمت في إيجاد مؤشرات يمكن من خلالها

الحكم على مستوى أهداف الخطط واستراتيجياتها، ومستوى نتائجها العامة وانعكاساتها على الجانب الاجتماعي والاقتصادي لحياة الأفراد.

وبمقارنة قيمة مخصصات التنمية خلال السنوات 1952 _ 1969 ومخصصات التنمية خلال السنوات 1970 _ 2000 يتضح بجلاء الفرق بين مخصصات كل منهما، فقد بلغت خلال السنوات 1952 _ 1969 مجتمعة نحو 633.2 مليون جنيه، في حين بلغت خلال السنوات 1970 _ 2000 مجتمعة نحو 40793.7 مليون دينار.

ويمكن القول أن التخطيط خلال السنوات 1970 _ 2000 تمكن من النهوض بقطاعات التنمية البشرية (الخدمات التعليمية والصحية بالذات) فقد ارتفعت معدلات التمدرس بين من هم في سن الدراسة، وانتشرت المؤسسات التعليمية في كل أنحاء البلاد، ضمنت تساوي فرص التعليم بالمجان لمن هم في سن الدراسة، من أجل إمدادهم بالمعارف المطلوبة التي تؤهلهم للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فقد وصلت نسبة الطلبة المنشغلين بالدراسة في مستويات ومراحل مختلفة إلى 37 % من الليبيين، إذا أضيف إليهم المكلفون بتقديم الخدمات التعليمة تصل نسبة الليبيين المنشغلون بالعملية التعليمية إلى نحو 41 % من الليبيين.

وقد خصصت الخطط التنموية مبالغ وصلت إلى 1755.2 مليون دينار خلال السنوات 1970 _ 2000، بمتوسط 56.61 مليون دينار سنويا، وذلك من اجل توفير الخدمات الصحية ورفع مستواها، وزيادة نسبة العاملين الليبيين في مجموع القوى العاملة في المجال الصحي، ومن أجل الوصول إلى المعدلات المطلوبة في عدد الأسرة، وفي إنشاء المراكز العلاجية ونشر الوعي الصحي واستئصال الأمراض السارية والمتوطنة. وتطوير وتدعيم المؤسسات الصحية والطبية القائمة هذه كلها أسهمت في رفع معدلات توقع الحياة إلى 70 عاما بعد أن كان المواطن الليبي لا يعيش بالمعدل أكثر من 46 عاما.

أما في قطاع الإسكان والمرافق قد خصصت خطط التنمية نحـــو 8444.4 مليـــون دينار، بمتوسط بلغ 272.4 مليون دينار في السنة، ويبدو من خلال هذه المخصصات أن هذا القطاع قد استأثر بأكبر قدر من مخصصات الخطط وذلك سعيا إلى سد العجز نهائيا في قطاع الإسكان كما جاء في أهداف الخطة 1981 _ 1985، إلا أن العجـــز ظل قائما دون أن يسد.

وفي مجال الأمن الاجتماعي يتبين أن خطط التنمية قد خصصت نحو 187.4 مليـــون دينار خلال السنوات 1970 _ 2000 من أجل حماية ورعايـــة الأســـرة والطفولـــة والأمومة، ومن أجل ضمان إيراد ثابت لعديمي الدخل الناتج عن العجز الصـــحي أو التقدم في السن، وغيرها من العوامل.

❋❋❋❋

الفصل الخامس

طبيعة وأبعاد خطط التنمية خلال السنوات 1970 ـــ 2000

أولا: أبعاد خطط التنمية على الجانب المتعلق بالتنمية البشرية

ثانيا: أبعاد خطط التنمية على الجانب الاقتصادي

تمهيد

يعالج هذا الفصل طبيعة التنمية في ليبيا بين عامي 1970 ـ 2000، وذلك ببيان الأسس والقواعد الضمنية التي ارتكن إليها تخطيط التنمية في المجتمع الليبي والتي صبغت هذه الخطط وأظهرتها بهذه الطبيعة. يلي ذلك عرض المستوى الرابع من التقييم، المتمثل في أبعاد الخطط التنموية على الجانب الاجتماعي وعلى الجانب الاقتصادي للمجتمع؛ أي قدرة خطط التنمية على تحقيق مؤشرات التنمية الاجتماعية المرغوبة في قطاعات الإسكان والتعليم والصحة، وفي مجال مشاركة وتمكين المرأة. ويمكن اعتبار هذا المستوى ميدانا يمكن فحص وإدراك جهود التنمية من خلال مؤشرات التنمية المتحققة فيه.

هذا بالإضافة إلى أبعاد الخطط على الجانب الاقتصادي من حيث: تطور الاستثمار، ومن حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن حجم الاستثمار يعبر عن مدى قدرة النشاط الاقتصادي على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها، ومدى قدرته على استيعاب تلك الاستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعالة في الناتج القومي الإجمالي. ومن حيث تطور الناتج المحلي الإجمالي المتحقق عن سياسة الاستثمار التي اتبعت خلال سنوات الخطط التنموية. وأخير، من حيث تطور معدلات متوسط دخل الفرد الذي زاد بمقدار ثمانية أمثاله خلال السنوات 1970 ـــ 1997، حسب ما أشارت إليه البيانات المتاحة.

طبيعة التنمية في ليبيا بين عامي 1970 ـــ 2000.

أولت سياسات التنمية الليبية أهمية خاصة بالإنسان واعتبرته هدف التنمية ووسيلتها، ذلك أنها تؤمن انه كلما ارتفع مستواه المعيشي، وحقق إشباع حاجاته تَيَسَرَ له دخول نطاق الرفاه والعدل الاجتماعيين. وقد اعتبرت خطط التنمية أن الموارد الأولية والموارد البشرية هي المقومات الرئيسية للاقتصاد التنموي، وجزءا أوليا ورئيسياً في هذه العملية.

ولعل ما بذل من جهود وما خصص من أموال في سنوات الخطط يعطي دلالة واضحة على هذا التوجه، فقد بلغ حجم الإنفاق من أجل تنمية مجالات التعليم والصحة والإسكان والمرافق والقوى العاملة مجتمعة نحو 14530.8 مليون دينار [1].

ومن أجل الاهتمام بالإنسان الليبي ـــ هدف التنمية ووسيلتها ـــ فقد نزع المخططون لتحقيق وإحداث التغيير إلى الإعداد المبكر لخطط التحول متوسطة المدى، وتقسيمها إلى مراحل زمنية كان لكل منها أهدافا محددة وواضحة حسب ما تقتضيه الأوضاع آنذاك، وكان الهدف الرئيس المبتغى هو رفع مستوى المعيشة، وتخفيض أعباء الحياة على المواطنين.

وسعيا لتحقيق هذا الهدف سُنت القوانين، وأعلنت الوثائق التي تكرس مبدأ كرامة الإنسان وإشباع حاجاته الأساسية. ولعل وثيقة حقوق الإنسان، التي أُعلنت في المجتمع الليبي، وأقرها في مؤتمراته الشعبية، تعد أبرز هذه الإجراءات التي تؤكد على الاهتمام بالإنسان كإنسان وليس كأداة مادية. كل هذه الأمور وغيرها خلقت محفزا للعمل التنموي الوطني، وخلقت مناخاً مناسباً لتوظيف المزيد من الاستثمارات التي كان لها أثر إيجابي في الإسراع في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع

---

[1] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، الكانون 2001، ص 26 ـ 28.

الليبي بالرغم من كل العقبات والصعوبات التي واجهت تنفيذ بـــرامج ومشـــروعات خطط التنمية.

إن الخطوات التي تضمنتها خطط التنمية محل اهتمام البحث صيغت من اجل إيجاد تغييرات في مستوى الحياة وفي نوعها، فقد هدفت تحول المجتمع الليبي من حالة البؤس والفقر، إلى مستوى مقبول من المعيشة، ومن حالة النقص الكبير في إشباع الحاجات الأساسية إلى حالة قرب إشباعها[1].

لقد شكلت قطاعات التنمية مجالات اتسع فيها حجم الطموحات التي تقصد إيجاد بيئة جديدة صحية وتعليمية تعمل على إيجاد العدالة الاجتماعية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص للوصول إلى تعميم ونشر الرعاية والخدمات الاجتماعية.

ولترجمة تلك الطموحات إلى رؤية واقعية يكون فيها الإنسان الليبي هـــو محـــور التنمية وغايتها، فقد سعت الدولة الليبية إلى ترسيخ مجتمع العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص وانخفاض التفاوت في الدخول وفي مستوى الحياة بين الشـــرائح الاجتماعيـــة المختلفة من خلال استراتيجات الخطط وأهدافها المختلفة الاجتماعيـــة والاقتصـــادية والإسكانية والتعليمية والصحية التي اقترحتها. ويعد ذلك بمثابة قاعدة يمكن من خلالها تحقيق الوصول إلى مجتمع التنمية المرغوب. وعليه فقد تم السعي لإرساء دعائم مجتمع اشتراكي جديد، تشبع فيه الاحتياجات الأساسية لكافة أبناء المجتمع دون تمييـــز ولا إبطاء. وتم تعزيز وسائل الرقابة الإدارية والمالية الشعبية التي اعتمدت المساءلة الشعبية وسيلة لمحاسبة اللجان الشعبية المنفذة للقرارات التي تتخذها الجماهير، وفقا لمبدأ سلطة الشعب الذي تقرر بموجبه الجماهير ما يهم تسيير حياتها لتنفذه اللجان الشعبية الـــتي يختارها.

---

[1] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، "التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، طرابلس، 1999، ص 55.

سعت تجربة التخطيط التنموي في المجتمع الليبي إلى تحقيق ما سبق عرضه من أهداف من خلال اعتماد مبدأ التخطيط للتنمية، الذي بدأ في منتصف الستينيات من القرن العشرين بعد ظهور النفط، بكميات يمكن معها اعتماد خطط إنمائية، والصرف عليها من عوائد هذا المورد. غير أن ما خصص من مبالغ للإنفاق على مخططات التنمية في ذلك الوقت كان ضئيلا حيث بلغت خلال السنوات 1963 _ 1969 نحو 625.3 مليون دينار ليبي. تلك المبالغ عدت قليلة، ذلك أنها لم تمكن تلك الخطط من انتشال المجتمع من حالة الفقر والبؤس التي يعيشها أبناؤه [1]، هذا فضلا عن عدم عدالة توزيعها مكانيا واتصاف بعض إجراءاتها بالفساد والبيروقراطية.

إن تخصيص وإنفاق المبالغ الكبيرة لم يظهر إلا في الخطة الثلاثية خلال السنوات 1973 _ 1975 والخطتين اللتين تلتاها خلال السنوات 1976 _ 1985، التي رصدت لها مخصصات بلغت أكثر من 23172.1 مليون دينار [2]، كما خصص للسنوات 1986 _ 2000 مبالغ وصلت نحو 16652.2 مليون دينار [3]، لذا فقد تميزت هذه المخططات بضخامة الإنفاق في اغلب القطاعات التي تتوجه نحوها برامج ومشروعات التنمية كالتعليم والصحة والإسكان والزراعة والصناعة والموصلات.

استهدفت الخطط والبرامج الاستثمارية بعد عام 1969 في تنفيذ مشاريعها كل مناطق الجماهيرية دون تخصيص، وسعت إلى أن تعم المجتمع الليبي حالة من النهضة والتغيير بشكل لا يكون كسابقه من الخطط التنموية، نظرا للفرق الكبير بين الأوضاع الإنسانية لأفراد المجتمع خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، وبين هذه الأوضاع خلال سنوات الخطط التنموية المنفذة خلال السنوات 1970 _ 2000، فقد تمت إعادة توزيع الدخول والأصول، وتم استرداد ملكية الشعب للموارد الطبيعية، كما تم

---

[1] - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 2000، مرجع سابق، ص 24.

[2] - "التقرير الوطني للتنمية البشرية - ليبيا - 1999"، مرجع سابق، ص 55.

[3] - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 2000، مرجع سابق، ص 24.

تطوير البنية التحتية الاجتماعية والمادية، وتعد هذه الأهداف المتحققة من أهم الانجازات الرئيسية التي وصلت لها التجربة التنموية مقارنة بما كانت عليه الأوضاع قبل عام 1969 [1]. ونظراً لاتساع المشاريع التنموية في قطاع التعليم فقد حدثت طفرة في التعليم الكمي، إذ تطورت أعداد التلاميذ في جميع مراحل التعليم من 365311 تلميذا في العام الدراسي 1970/1969 إلى 1810500 تلميذا في العام الدراسي 1997/1996[2]. وطرأ ارتفاعٌ ملحوظٌ في المستوى الصحي، الذي يمكن الاستدلال عليه من الإحصاءات الحيوية؛ إذ انخفض معدل الوفيات الخام ليصير وفقا لتعداد 1995 نحو 3.1 بالألف بعد أن كان 4.9 بالألف في عام [3]. كما طرأت تغيرات على غير هذه المستويات التي كانت متدنية جدا مقارنة بما هو جارٍ قبل هذه الخطط.

لقد ركزت خطط التنمية والبرامج الاستثمارية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم على سياسة إحلال الواردات بمعنى تصنيع السلع الاستهلاكية بدلا من استيرادها؛ غير أنها لم تفلح في خلق قاعدة صناعية قادرة على أن تكون بديلا للنفط كمصدر وحيد وناضب لتمويل مشروعات خطط التنمية.

---

[1] ـ"التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 61.

[2] ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاما، 1998، ص 44.

[3] ـ"التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 100.

أولاً: أبعاد خطط التنمية خلال السنوات 1969 _ 2000:

لبيان الخطوات التي قامت بها الخطط التنموية التي سعت إلى إيجاد تغييرات في مستوى الحياة وفي نوعها؛ ومن أجل عرض المستوى الرابع من التقييم، المتمثل في أبعاد الخطط التنموية على الجانب الاجتماعي وعلى الجانب الاقتصادي للمجتمع الليبي؛ وبيان أبعاد تحقيق خطط التنمية مؤشرات التنمية الاجتماعية المرغوبة والخاصة بالتنمية البشرية المتمثلة في قطاعات الإسكان والتعليم والصحة، وفي مجال مشاركة وتمكين المرأة. فانه يمكن عرض هذا المستوى لفحص خطط التنمية في بعدين أساسيين: الأول يتمثل في الجانب المتعلق بالتنمية البشرية، والثاني في الجانب المتعلق بالتنمية الاقتصادية ونبدأ بالأول.

أولا: أبعاد خطط التنمية على الجانب المتعلق بالتنمية البشرية.

يمكن رصد مرامي جميع جهود التنمية وتقييمها من خلال إخضاعها إلى أسئلة تعمل إجاباتها على معرفة نوع العوائد التي أفرزتها تلك الجهود والوقوف على طبيعة تلك التغيرات التي تركت أثرها على مجمل الأوضاع الحياتية للجماهير وعلى مستوى التقدم الذي قد تم إنجازه.

وعليه يمكن التساؤل عن مدى استجابة بعض القطاعات التي تشكل خدماتها الأركان الأساسية للتنمية الاجتماعية، وتضمن إشباع منظومة الحقوق البشرية، تلك المنظومة التي تشكل في مجملها شرعة حقوق الإنسان، وأحقيته في التمتع بحياة كريمة تليق بتنميته كبشر. وعليه فإن الأخذ بالتطورات التي طرأت على بعض قطاعات التنمية كمؤشرات يمكن الاستدلال بها على مستوى إنجاز الخطط التنموية يعد ممكنا ويعطي دلالة فهو انعكاس لتلك الأهداف والاستراتيجيات والمخصصات.

وتشكل قطاعات الإسكان، والتعليم، والصحة، ومشاركة المرأة ميدانا يمكن فحصه، خاصة في ضوء ما تتميز به السياسة المرسومة لتحقيق العدالة الاجتماعية

والتوزيع العادل للدخول والثروات في المجتمع الليبي التي تعتبر مساوية في الأهمية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

لقد سعت خطط التنمية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة التوزيع وإفادة الفئات محدودة الدخل بقدر يتناسب مع ناتج عملية التنمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وعدالة توزيع الدخل، والقضاء على أي مظهر من مظاهر الاستغلال. وهذا ما انعكس على قطاعات الإسكان والتعليم والصحة ومشاركة المرأة، فقد بذلت جهود من أجل تنمية وتطوير هذه القطاعات فخصصت لها ميزانيات تنموية قربتها كثيرا من إحداث التغيير المطلوب، ومكنتها من تهيئة أوضاع معيشة لا يمكن مقارنتها بما كانت عليه قبل عام 1970، ومن أجل بيان المستوى الرابع من تقييم خطط التنمية فإنه يمكن رصد بعض التغيرات في القطاعات التالية:

1 ـ قطاع الإسكان :

يشكل السكن أحد الأركان الأساسية للتنمية البشرية المستديمة، ومن الشروط الفاعلة في تقرير نمو قدرات الفرد والعائلة، والمجتمع ككل، فهو حق من حقوق الإنسان التي تضمن له حياة ملائمة. لهذا فقد اعتمدت الخطط التنموية معالم سياسة إسكانية محددة، تمثلت في الارتقاء بالمستوى المعيشي للجماهير، وتوفير سكن صحي لكل الأسر، والتأكيد على الإسكان الشعبي، واعتبار مشروعات الإسكان العام أداة رئيسة للرفع من مستوى الوضع السكني، واعتبار أن التمليك مبدأ السياسة الإسكانية الرئيس، والسعي لزيادة الرصيد السكني للتغلب على العجز القائم، مع توفير البنية التحتية الوطنية، وإنتاج المواد الأولية اللازمة للإنشاء والتعمير بهدف تحقيق الاعتماد على الذات في هذا المجال [1].

[1] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 89.

وقد اعتمدت السياسة الإسكانية في الخطط التنموية على جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بتمكين الأسر من المساكن فتبنت مقولة "البيت لساكنه"، التي جاءت لتؤكد مبدأ ملكية السكن كأساس للسياسة الإسكانية المتبناة في خطط التنمية الليبية، ذلك أن السكن يشكل احد الأركان الرئيسة للتنمية المستديمة؛ بل ويعد من الأهداف الفاعلة في تقرير نمو قدرات الفرد والأسرة [1]. ترتب على هذا سعي الدولة لتوفير المساكن من خلال الإنشاء المباشر والتمليك، ومن خلال منح القروض، أو اعتبار أن البيت لساكنه، ولكن ترتب على هذا أيضا تردد النشاط الخاص في الإقبال على النشاط التجاري في بناء المساكن أو تأجيرها خشية امتناع المستأجر من دفع قيمة الإيجار المتفق عليه [2].

ونظر لاشتمال الحقوق الأساسية للإنسان توفر السكن، الذي بدونه لن يضمن حياة كريمة ولن يحقق لنفسه ولا لأسرته الطمأنينة ولا احترام الذات. بناءً على هذه الأهمية فقد تصدرت مجهودات الإسكان أولويات الإنجاز في الخطط التنموية ، وذلك سعيا لتصور أشمل لسياسة الرفاه المتبناة بإشباع الحاجات الأساسية، التي تبتدئ بتوفير السكن الصحي الحديث؛ فطرأ تغيرٌ نوعي وكمي على الأوضاع السكنية؛ إذ شهد هذا القطاع فورة تنموية، تغيرت فيها الأوضاع الإسكانية من شيوع الأحياء الهامشية وأكواخ الصفيح ــ التي شكلت نسبة 45 % من إجمالي البنية السكنية عشية الثورة ــ إلى شيوع الأحياء الحديثة والصحية.

ويلاحظ في تنمية وتطور البنية الإسكانية زيادة نسبة توفر السكن الأفقي إلى نحو 70 % عام 1995 مقابل 52.2 % عام 1964، مشتملة هذه الزيادة على تغيرٍ في انتشار وسائل الراحة الحديثة والسلع المعمرة، وتحسن مستوى المرافق الصحية في البناء وتحسين نوعيته. يضاف إلى هذا أن ما نسبته 94 % من مجموع المساكن التي تأوي

---

[1] - المرجع السابق، ص 94.

[2] - علي خضير مرزا، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية 1985 - 1996، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع إعداد خطة التحول، 1998، ص 38.

الأسر الليبية مجهز بماء جارٍ. وأن ما نسبته 99.7 % قد زودت بالتيار الكهربائي. وأن ما نسبته 94.75 % من المساكن قد زود بمرافق صحية حديثة متصلة بشبكة المجاري العامة أو متصلة بخزان أرضي[1].

استهدفت الخطة الأولى والثانية بناء 320 ألف وحدة سكنية نفذ منها 193 ألف وحدة سكنية؛ مما أسهم في ضمان توفير جزءٍ كبير من الطلب على السكن اللائق للأسرة الليبية، وأسهم في تحقيق مستوى رفاه اجتماعي عال بضمان حصول العديد من الأسر على مسكن صحي حديث. إما في الخطة الثالثة 1981 _ 1985 فقد استُهْدِفَ بناء 146 ألف وحدة سكنية نفذ منها 80 ألف، وأضيف لها عامي 1986 _ 1987 نحو 17 ألف، أما في الأعوام 1988 _ 1992 فقد تمت إضافة 49 ألف وحدة سكنية كانت مساهمة الإسكان العام فيها ما نسبته 40 % فقط، نظرا لتخفيض مخصصاته من ميزانيات التنمية. وفي السنوات 1993 _ 1996 تم إنجاز 43295 وحدة سكنية، أسهم قطاع الإسكان بنحو 16% من تكاليف هذا القطاع[2].

جدول (24) المستهدف والمنجز من الوحدات السكنية في السنوات 1970 ـ 1996.

السنوات	المستهدف	المنجز	الفرق
1980 - 1970	320000	192648	- 127352
1987 - 1981	146200	97852	- 48348
1996 - 1988	-	91950	+ 91950
المجموع	466200	382450	

يتضح من الجدول السابق أن خطط التنمية خلال السنوات 1970 _ 1996 قد أنجزت 382450 وحدة سكنية من أصل 466200 وحدة سكنية كانت قد هدفت إلى انجازها، أي بنقص 83750 وحدة سكنية. ويتضح أن الجزء الأكبر من الوحدات السكنية قد أنجز في خلال السنوات 1970 _ 1980 حيث وصل المنجز منها إلى 192648، في حين لم يصل نصف هذا العدد في السنوات 1981 _ 1987. وكذلك بين 1988 _ 1996. ومع كل تلك الجهود التنموية الحثيثة، إلا انه وبوجود الظروف

[1] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق،ص ص 90 ـ 91.
[2] ـ المرجع السابق، ص 92.

المعوقة لهذه الجهود فان العجز في توفر السكن مازال قائما، ولازالت أسر ليبية تنتظر أن يؤمن لها المجتمع المأوى، وهذا ما يشير إليه عدد الوحدات السكنية المتوفرة في عام 1995 الذي بلغ 669 ألف وحدة سكنية، في حين أن الأسر المستقرة بلغت نحو 728 وبطرح عدد الوحدات المتوفرة من عدد الأسر المستقرة يتبين أن العجز في الوحدات السكنية وصل إلى 59 ألف وحدة سكنية.

وتشير بيانات التقرير الوطني للتنمية البشرية إلى ارتفاع مستوي التزاحم في السكن في بعض المدن الليبية، وذلك بناءً على مقياس وُضِعَ عام 2000، اعتبر أن الأسرة المكونة من ستة أفراد هو المعدل الوطني لحجم الأسرة الليبية، التي يقيم أفرادها في مسكن مكون من ثلاث غرف[1].

2 ـ قطاع التعليم:

يعد التعليم أحد مظاهر التنمية البشرية والتغيرات الاجتماعية الواضحة في المجتمع الليبي خلال السنوات محل اهتمام الدراسة الراهنة، فقد ارتفعت القيمة الاجتماعية للتعليم، ما جعله هدفا للغالبية العظمى من الأفراد. ويمكن اعتبار أن ما حققته خطط التنمية من نجاح ملحوظ في هذا القطاع هو الذي أدى إلى ارتفاع القيمة الاجتماعية للتعليم، فقد جعلت تلك الخطط من التعليم مكوناً أساسياً لرصيد الشخصية، فصار بمثابة بوابة النجاح.

وتشير الإحصاءات في نهاية التسعينيات إلى أن 37 % من أفراد المجتمع الليبي يجلسون على مقاعد الدراسة لتلقي العلوم والمعرفة في مستويات ومراحل تعليمية مختلفة. بالإضافة إلى ما نسبته 4 % من الليبيين قد تم تكليفهم بتقديم الخدمات التعليمية. هذا يعني أن نحو 41 % من الليبيين منهمكون في العملية التعليمية بشكل أو بآخر، يحملون الدولة الليبية ما يقرب من 16.6 % من حجم الإنفاق العام وما يزيد

[1] ـ الجماهيرية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، " التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002"، طرابلس، 2002، ص 68.

عن 37 % من الميزانية الإدارية [1]. وبلغ إنفاق خطط التنمية على نشر التعليم والمعرفة خلال السنوات 1970- 2000، نحو 1493.6 مليون دينار، حيث بلغ الإنفاق في عام 1970 نحو 6.6 مليون دينار ليبي، ونحو 73.2 مليون دينار ليبي في عام 1985، والجدول التالي يبين المخصصات والإنفاق الفعلي خلال سنة 1970، وخلال سنة 2000 على قطاع التعليم [2]:

جدول (25) تطور المخصصات والإنفاق التنموي على قطاع التعليم في عام 1970، وعام 2000.

البيان	1970	2000
المخصصات	17.1 (مليون دينار)	249.3 (مليون دينار)
الإنفاق الفعلي	6.6 (مليون دينار)	260 (مليون دينار)

يتضح من الجدول السابق تطور مخصصات خطط التنمية في قطاع التعليم، حيث بلغت في عام 1970 نحو 17.1 مليون دينار أُنفق منها 6.6 مليون دينار، في حين وصلت في عام 2000 إلى 249.3 مليون دينار أنفقت كلها وزيد عليها 10.7 مليون دينار. ويبدو من خلال هذا الإنفاق اهتمام الخطط بنشر المعرفة والتعليم فتحقق لها ضمان اكتمال التعليم لما نسبته 65 % من أبناء المجتمع الليبي، الذين تزامنت بدايتهم الدراسية مع بداية الخطة التنموية الأولى، إذ لم تتخلف عن ذلك إلا نسبة 17.7% ممن اكتفت بالتعليم الابتدائي، ونسبة 17.3 % ممن تسربت من النظام التعليمي، وتركت الدراسة قبل إنهاء المرحلة الابتدائية [3]. ولعل المؤشرات في الجدول التالي تعبر عن كم التطور التعليمي [4].

---

[1] ـ عامر علي غميض، السياسات الاستراتيجية والتكتيكية لقطاع التعليم، دراسات، السنة الخامسة، العدد السادس عشر، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الربيع، 2004، ص 158.

2 ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص ص 22 ـ 26.

[3] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية 2002"، مرجع سابق، ص ص 120 ـ 121.

[4] ـ منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاما، مرجع سابق، ص 44.

جدول (26) تطور عدد الطلاب في العام الدراسي 1970/1969، والعام الدراسي 1997/1996.

البيان	1970/1969	1997/1996	الفرق
تعليم أساسي	347162	1390080	1042918
تعليم متوسط	14486	269000	254514
تعليم عالي	3663	151420	147757
المجموع	365311	1810500	1445189

يتضح من الجدول السابق التطور الكبير في أعداد الطلاب إذ بلغ الفرق بين أعدادهم في العام الدراسي 1970/1969، وبين أعدادهم في العام الدراسي 1997/1996 نحو 1445189 طالبا وطالبة. ويبين الجدول التالي[1] تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول:

جدول (27) تطور عدد المدرسين في المجتمع الليبي
والمدرسات والفصول خلال العام الدراسي 1970/1969، والعام الدراسي 2000/1999.

البيان	1970/1969		2000/1999	
مراحل التعليم	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول
التعليم الأساسي	13569	11091	94380	34778
التعليم المتوسط	1023	618	33767	6624
التعليم الجامعي	-	-	6214	113
الإجمالي	15148	11709	130188	41515

يتضح من الجدول السابق تطور عدد المعلمين من الجنسين خلال العام الدراسي 1970/1969، والعام الدراسي 2000/1999، حيث بلغت أعدادهم فيهما 15148، و 130188 على التوالي، أما أعداد الفصول فقد بلغت 11709، و41515 فصلا في كل منهما على التوالي.

[1] - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 2000، مرجع سابق، ص 92.

3 ـ قطاع الصحة:

من منطلق أن الصحة لا تعني غياب المرض فحسب، بل هي شأن متكامل لسلامة الجسد والعقل والحالة الاجتماعية؛ فإن اهتمام الخطط التنموية لم يقتصر على عـــلاج الأمراض الجلية والشهيرة، بل تجاوزه إلى مواجهة مشكلات التسيير الصحي في إطار أوسع لسلامة الفرد والمجتمع، وبالتالي تجاوزت المعنى الطبي الضيق للصحة. وقد انطلق موقف خطط التنمية وميزانيات التحول السنوية من بعدها حيال المسألة الصحية من خلال إطار فلسفة السياسة الاجتماعية للمجتمع الليبي، التي اعتبرت الصحة حقاً من حقوق الإنسان ومكوناً أساسياً من توفير الحاجات الاجتماعية الأساسية للجميـــع، وهدفاً هاماً من أهداف المجتمع في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي، والقضـــاء علـــى ثالوث التخلف المتمثل في المرض والجهل والفقر [1].

من هذه الفلسفة تبلور الاهتمام بهذا القطاع الذي تبدى في استراتيجية مفادها أن الرعاية الصحية حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين، وأن التمتع بأعلى مســـتوى مـــن الصحة هو أحد الحقوق الأساسية للأفراد. تحققت هذه الاستراتيجية من خلال توفير وتطوير الخدمات الصحية وإنشاء المرافق الصحية المتطورة، وتوفير الأدوية والعـــلاج المجاني بقصد توفير أفضل المعدلات لتلك الخدمات كما وكيفا، علاجيا ووقائيا لجميع السكان، وفي مختلف المناطق والمدن.

أثّرت هذه الفلسفة على حجم الأموال التي رصدت لهذا القطاع في خطط التنمية والذي بلغ مجموعها خلال 1970 ـ 1987 نحو 946.8 مليون دينار، أنفـــق منـــها 799.3 مليون دينار وبنسبة 84.4 من المجموع الكلي، ليكون متوسط الإنفاق الكلي 44.4 مليون دينار سنويا ، أي بمقدار 3.7 مليون دينار شهريا، أو 123 ألف دينـــار يوميا، وبمقارنة هذا الإنفاق بما ينفق في كثير من الدول يلاحظ تفوق هذه المعـــدلات بكثير مقارنة بعدد السكان في ليبيا. وقد بلغت حصة هذا القطـــاع في 1998 نحـــو

---

[1] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 99.

150 مليون دينار في حين كانت في 1970 نحو 9.8 مليون دينار، أي بما يزيد عن 13 ضعفا وبنسبة كلية تفوق 1300 % [1].

ومن الجدول التالي [2] يتضح الفرق بين الإنفاق بين عامي 1970 _ 2000:

جدول (28) المخصصات والإنفاق على قطاع الصحة خلال عام 1970، وعام 2000. (بالمليون دينار)

البيان	1970	2000	إجمالي السنوات
المخصصات	9.8	889.6	1843.7
الإنفاق الفعلي	4.9	107.4	887.3

يتضح من الجدول السابق تطور حجم الإنفاق الفعلي على قطاع الصحة العامة خلال السنوات 1970 _ 2000 الذي بلغ نحو 887.3 مليون دينار، إذ بلغت في عام 1970 نحو 4.9 مليون دينار، في حين بلغت في عام 2000 نحو 107.4 مليون دينار أي أن الإنفاق على هذا القطاع تضاعف نحو 22 مرة.

ومن المؤشرات التي تؤكد على التغير الايجابي الذي طرأ على الأوضاع الصحية في ليبيا، ونجاح خطط التنمية ومن بعدها الميزانيات السنوية في تحقيق أهداف الفلسفة الاجتماعية المتبناة مؤشرات التحولات الديموغرافية التي توضح بجلاء انخفاض معدل الوفيات الخام، فقد أصبح وفق نتائج الإحصاءات الحيوية عام 1995 نحو 3.1 بالإلف بعد أن كان 9.4 بالإلف عام 1973. تركز الانخفاض بين الفئات العمرية صغيرة السن مما يشكل دلالة واضحة على نجاح الجهود الوطنية لخطط التنمية في الارتفاع بالمستوى الصحي. ولعل الأهم من ذلك ما طرأ على معدلات وفيات الرضع الذي انخفض من 118 إلى 24.4 بالألف، خلال تنفيذ الخطط التنموية مما جعل ليبيا في مصاف الدول المتميزة بين الدول النامية في مجال التنمية البشرية. ويظهر مؤشر طول أو معدل توقع الحياة عند الولادة إلى أن معدل عمر الفرد لم يتجاوز 46 سنة في بداية

[1] - صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 - 1999، مرجع سابق، ص 562.

[2] - لمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 2000، مرجع سابق، ص 22 - 28.

الخطط التنموية، في حين أن ذلك المعدل قد ارتفع ليصل إلى 65 سنة حسب إحصاءات 1995 وقدر عام 1998 بحدود 70 سنة. أما في مجال التغذية فان وفرة الغذاء للفرد الليبي الواحد قد أتاحت حسب أرقام سنة 1993 معدل 3787 سُعرة حرارية، وهو معدل عال يفوق بكثير المعدل الدولي المتفق عليه للبالغين والمقدر بنحو 2400 سُعرة حرارية، كما انه يرتفع عن معدل الدول الأوربية [1].

وثمة مؤشرات أخرى تبين نجاح خطط التنمية في تطوير وتنمية الأوضاع الصحية لأبناء المجتمع الليبي، إذ يوضح الجدول التالي أعداد الأُسرة، وعدد العيادات المجمعة، وعدد مراكز ووحدات الرعاية الصحية الأساسية، فضلا عن إجمالي القوى العاملة في المجال الصحي، وغيرها من المؤشرات [2]:

جدول (29) تطور أهم المؤشرات الصحية خلال السنوات 1970، 1980، 1990، 1996.

البيان/	1970	1980	1990	1996
عدد الأسرة	7589	14372	21734	22005
عدد الأسرة لكل (1000) من السكان	3.9	4.5	4.5	4.1
عدد العيادات المجمعة	1	18	36	35
عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية	12	81	106	150
عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية	439	678	726	348
عدد مراكز الدرن	9	22	23	14
عدد الأطباء وأطباء الأسنان	783	4388	5687	6517
عدد السكان لكل طبيب	2507	740.0	798	-
عدد هيئات التمريض	3073	13360	19529	17980
عدد السكان لكل عضو هيئة تمريض	639	242.0	232	-
عدد الفنيين والمساعدين	385	2079	5841	6955
عدد السكان لكل فني ومساعد	5098	1561.0	777	-
عدد السكان (ألف نسمة)	1963.0	3245.8	4539.3	3525.0

[1] - التقرير الوطني للتنمية البشرية - ليبيا - 1999"، مرجع سابق، ص 103.

[2] - منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاما، مرجع سابق، ص 49.

ورغم الجهود التي بذلت في مجال الرعاية الصحية إلا أن استعدادات الرعاية الصحية في مجال رعاية المسنين لم يتكيف كليا لاستيعاب الأعداد المتزايدة من المسنين التي أضحت شريحة سكانية تمثل نحو 7 % من السكان، إذ لم يرتب التخطيط الصحي لطب المسنين في أولوياته بل ظلت الخدمات الطبية تقدم لهم في إطار الرعاية الصحية العامة [1].

4 ــ مجال مشاركة المرأة وتمكينها:

تكمن أهمية تمكين المرأة ومشاركتها في قياس تكافؤ الفرص المتوفرة، وفي قياس أشكال توزيعها على الفئات المختلفة. ذلك أن عدم المساواة بين الجنسين حسب النوع يشكل أكبر وأكثر مظاهر الإجحاف؛ ما يؤثر عمليا على نصف عدد السكان تقريبا.

وإيمانا من السياسة الاجتماعية الليبية بهذه الحقيقة، فقد سعت جاهدة من خلال برامج التنمية إلى تحقيق الإنصاف وعدالة توزيع الفرص بين الجنسين، كان من نتائجها أن تحقق تحسن نوعي وكمي كبير في بناء قدرات المرأة الليبية؛ إذ تشير الإحصاءات إلى تضاعف معدلات معرفة الليبيات بالقراءة والكتابة إلى نحو خمس مرات بين عامي 1964 ___ 1984 من 9.1 % إلى 42.4 % من مجموع النساء 10 سنوات فأكثر، تضاعف 2001 ثانية ليصل إلى 80.7 % [2].

---

[1] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 106.

[2] ـ المرجع السابق، ص 146.

جدول (30) تطور نسبة تمدرس الإناث خلال السنوات 1973، 1984، 1995. (نسبة مئوية)

السنة	1973	1984	1995
التعليم الابتدائي	42.4	47.8	48.1
التعليم الإعدادي	24.8	41.9	47.6
التعليم الثانوي	22.4	36.8	48.8
التعليم العالي	12.9	23.4	48.2

يتضح من الجدول السابق تطور نسبة تمدرس الإناث في السنوات 1973، 1984، 1995، حيث زادت نسبة التحاقهن بالتعليم الابتدائي في عام 1973 من 42.4 % إلى 48.1 % في عام 1995، وفي التعليم العالي من 12.9 % في عام 1973 إلى 48.2 % في عام 1995. وفي إطار تطور مؤشرات التنمية في مجال رعاية الأمومة والطفولة يمكن القول أن مؤشر معدل البقاء للمرأة الليبية تميز بالارتفاع المستمر، إضافة إلى تطور مؤشرات أخرى كالولادة تحت إشراف مؤهل أو المتابعة الصحية أثناء الحمل وبعده، والجدول التالي يبين ذلك[1]:

جدول (31) تطور مؤشرات التنمية
مجال رعاية الأمومة والطفولة في المجتمع الليبي.

المؤشر	في سنة 1995
العمر المتوقع عند الولادة	66 سنة
الولادات تحت إشراف مؤهل	% 94.4
المتابعة الصحية أثناء الحمل	% 81
المتابعة الصحية بعد الوضع	% 18

يبين الجدول أعلاه معدل توقع الحياة عند الولادة بالنسبة للإناث الذي وصل عام 1995 نحو 66 عاما، في حين قدر بنحو 48 عام عند نهاية الستينيات. كما يتبين أن 81 % من النساء الليبيات تتم متابعتهن أثناء الحمل، ونحو 94.4 % منهن تكون

[1] ـ المرجع السابق نفسه ، ص ص 136 ـ 137.

ولادتهن تحت إشراف مؤهل، ولكن 18 % منهن فقط تتم متابعتهن صحيا بعد الوضع.

أما فيما يتعلق بمعدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؛ فإنه يمكن القول أن تلك المعدلات قد شهدت تسارعا ملحوظا، فقد تضاعف مرتين ونصف عما كان علية قبل بدء الخطط التنموية.

جدول (32) معدلات مشاركة المرأة الليبية
في النشاط الاقتصادي خلال السنوات 1973 ، 1984، 1995. (نسبة مئوية)

المشاركة الاقتصادية	1973	1984	1995
النشاطات الاقتصادية لمجموع الإناث في سن العمل	5.86	11.12	14.52
العاملات للقوى العاملة الوطنية	-	14.7	18.7
العاملات للقوى العاملة الوطنية	-	8.8	16.95

يبدو من بيانات الجدول السابق أن معدلات مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وصلت إلى نحو 14.52 % في 1995 بعد أن كان 4.15 % في 1964.

إلا أن هذه النسبة تبقى دون مستوى طموح الخطط التنموية، وتبقى العوامل الاجتماعية المختلفة سبباً وراء هذه النسبة، التي من بينها الزواج [1].

[1] - الجماهيرية العظمى، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، "تقرير التنمية البشرية 2006"، المرأة في الجماهيرية المساواة مع الاختلاف، ص 64.

ثانيا: أبعاد خطط التنمية على الجانب الاقتصادي:

1 ـــ تطور الاستثمار:

يعبر حجم الاستثمار عن مدى قدرة النشاط الاقتصادي على تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها للاستثمار، ومدى قدرته على استيعاب تلك الاستثمارات وترجمتها إلى زيادات فعالة في الناتج القومي الإجمالي. وبناءً على أهمية الاستثمار في نمو الاقتصاد القومي فإن خطط التنمية لم تغفل هذا النمو.

رصدت الخطط من تطور الاستثمار نحو 45630.0 مليون دينار ليبي خلال السنوات 1970 ـ 2000[1]. وازداد حجم هذا الاستثمار على مدى السنوات 1970 ـ 2000 حيث بلغ نحو 2281.2 مليون دينار في عام 2000 بعد أن كانت 442.7 مليون دينار عام 1970 كما هو موضح بالجدول التالي[2]:

جدول (33) تطور حجم الاستثمار

في المجتمع الليبي خلال السنوات 1970 ـ 2000. [سنوات مختارة]

السنة	المخصصات(مليون دينار)
1970	242.7
1975	1054.7
1980	2756.8
1985	1558.1
1990	1135.1
1995	1244.6
2000	2281.2

يتضح من الجدول السابق تطور حجم الأموال المخصصة للاستثمار، حيث كانت في عام 1970 نحو 242.7 مليون دينار، ازدادت لتصل نحو 2756.8 مليون دينار في عام 1980، ثم انخفضت إلى 1135.1 مليون دينار في عام 1990 ، لتعاود الازدياد في عام 2000 لتبلغ نحو 2281.2 مليون دينار.

---

[1] ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص 35.

[2] ـ المرجع السابق، ص ص 33 ـ 35.

انصب اهتمام التخطيط التنموي على الاستثمار المحلي من أجل ضمان تحقيق الرفاه الاجتماعي، الذي يتأتى من خلال تقديم الخدمات الأساسية والارتقاء بمستواها. ولهذا فقد اتبعت السياسة الاستثمارية سياسة تطوير وزيادة حجم مخصصات الاستثمار في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والجدول التالي يبين تطور مخصصات الاستثمار حسب القطاعات المختلفة[1]:

جدول (34) تطور التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية (حجم الاستثمار) في المجتمع الليبي خلال السنوات 1962 ـ 2000.[سنوات مختارة].

الأنشطة الاقتصادية	مخصصات الاستثمار (بالمليون دينار ليبي)				
	1962	1969	1970	1985	2000
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	2.4	11.4	11.6	120.5	508.7
استخراج النفط والغاز الطبيعي	36.5	154.0	93.0	145.8	200.0
التعدين والمحاجر الأخرى	0.2	0.8	0.6	0.9	5.5
الصناعات التحويلية	1.6	9.7	9.4	215.1	40.3
الكهرباء والغاز والمياه	3.3	26.1	36.6	250.7	142.5
التشييد	1.4	6.0	2.2	91.6	9.0
التجارة والمطاعم والفنادق	1.5	2.0	3.0	24.4	12.0
النقل وتخزين والمواصلات	9.0	36.1	20.1	232.4	256.9
المال والتأمين وخدمات الأعمال	0.1	0.3	0.3	18.8	14.0
ملكية المساكن	4.5	36.1	39.6	135.6	208.0
الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة)	1.7	15.6	10.3	209.7	464.6
الخدمات التعليمية	0.5	9.4	8.1	78.7	308.3
الخدمات الصحية	0.2	3.7	5.4	41.6	107.4
الخدمات الأخرى	2.0	4.0	2.5	1.3	4.0
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	64.4	315.2	242.7	1558.1	2281.2

وقد اتسم البرنامج الاستثماري المنفذ بخصوصية نبعت من خصوصية فلسفة السياسة الاجتماعية التي تم تبنيها خلال السنوات 1970 ـ 2000؛ حيث رجحت كفة القطاعات المتمحورة حول سياسة الخدمات الأساسية التي تمثلت في قطاعي ملكية المساكن والخدمات الاجتماعية حيث خصص للأول 4291.2 مليون دينار، وللأخير 6548.8 مليون دينار.

[1] ـ نفس المصدر السابق 33 ـ 37.

وعند عرض نتائج هذا الاستثمار عل معايير المؤشرات الاجتماعية للتنمية فإن كفة القطاعات التي تحقق هذه المؤشرات ترجح لصالحها. وفي المقابل عند عرضه على تحقيق هدف الاعتماد على الذات، أو تخفيض الاعتماد على مصدر النفط؛ فان الأمر لن يكون في صالح الخطط ولا استثماراتها في قطاعات كالصناعة والزراعة.

2 ـ تطور الناتج المحلي الإجمالي:

اتصف أداء الاقتصاد الوطني في نموه بأنه مر بمرحلتين أساسيتين وذلك منذ بداية الخطط الإنمائية بعد عام 1969. اتصفت الأولى بالنمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي، وامتدت خلال خطتي التنمية الأولى والثانية 1973 ـ 1980، إذ وصل معدل النمو في الأولى نحو 9.2 % وفي الثانية 6.4 %. واتصفت المرحلة الثانية بنمو غير مستقر امتدت هذه المرحلة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إذ تحول النمو الايجابي إلى نمو سالب بمعدل 4.15 % خلال السنوات 1980 ـ 1985 ليصعد إيجابيا بمعدل 3 % خلال السنوات 1985 ـ 1990، ليبدو ضئيلاً جداً خلال السنوات 1990 ـ 1995 بمعدل 1.4 % فقط [1]، وفي عام 1999 كانت نسبة النمو في الناتج المحلي نحو 3.3 % [2]. ويمكن احتساب متوسط نسبة النمو السنوي خلال السنوات 1970 وحتى 1997 بنحو 10 % [3].

أما عن نمو الناتج المحلي الإجمالي فقد اتصف بالتطور رغم ما اعتراه من هبوط والجدول التالي يوضح نمو الناتج المحلي بالمليون دينار [4]:

---

[1] ـ صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 ـ 1999، مرجع سابق، ص 256.

[2] ـ "التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 78.

[3] ـ علي خضير مرزا، التطورات الاقتصادية والنمو في ليبيا 1997 ـ 1999، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع إعداد خطة التحول والتدريب الإنمائي 2002، ص 1.

[4] ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص ص 40 ـ 44.

جدول (35) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي 1970 ـ 2000. [سنوات مختارة]

السنة	الناتج المحلي الإجمالي(مليون دينار)	معدل النمو %
1970	1288.3	23.1
1975	3674.3	3.2 -
1980	10553.8	38.8
1985	7852.1	0.6
1990	824.6	14.7
1995	10672.3	10.4
2000	17620.2	25.2

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر قيمة للناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1970 _ 2000 قد تحققت في عام 2000؛ حيث وصلت إلى نحو 17620.2 مليون دينار. وبلغت أدناها في عام 1990، إذ وصلت فقط 824.6 مليون دينار ولعل هذه القيمة تبتعد كثيرا عما تحقق في سنة 1980، وفي سنة 2000، حيث بلغ في سنة 1980 نحو 10553.8 مليون دينار ليبي. كما يتضح من الجدول السابق أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1970 _ 2000 قد تحققت في عام 1980 حيث وصلت إلى نحو 38.8 %، تلاها العام 2000 بلغت فيه نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 25.2 %. ووصلت ادني نسبة لها نحو .

في الجدول التالي [1] بيان لنمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي 1963 _ 1969:

جدول (36) تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الليبي وتطور معدلاته

بتكلفة عوامل الدخل خلال السنوات 1963 ـ 1969 بتكلفة عوامل الدخل الجارية.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل النمو
1963	235.3	51.3
1964	364.6	55.0
1965	492.1	35.0
1966	634.9	29.0
1967	747.8	17.8
1968	1072.6	43.4
1969	1223.0	14.0

[1] ـ المرجع السابق، ص ص 46 ـ 47.

تشير البيانات في الجدول رقم (36) إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1963 _ 1969 يختلف كليا عن النمو المحقق خلال السنوات 1970 _ 2000، حيث تذبذبت القيمة من الناتج المحلي الإجمالي بين 235.3 _ 1223.0 مليون دينار ليبي في عامي 1963 _ 1969، لتكون أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 1964 حيث وصلت إلى 55 %، في حين كان أدنى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي هبطت إلى 14 % خلال عام 1969.

وبالنظر إلى مستوى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن القول أنها مستويات عالية، وأنها أعلى مما يمكن أن تستهدفه أي عملية تنموية، غير أن ما يضير هذا الرأي هو أن هذا الذي تحقق لم يكن بفعل عملية إنتاجية بل كان نتيجة لارتفاع مبيعات النفط.

جدول (37) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية 1970، 1985، 2000.(بالمليون دينار)

الأنشطة الاقتصادية	1970	1985	2000
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	33.1	342.2	1439.7
استخراج النفط والغاز الطبيعي	812.6	3500.4	6661.0
التعدين والمحاجر الأخرى	1.7	49.6	313.5
الصناعات التحويلية	22.7	421.7	972.9
الكهرباء والغاز والمياه	6.2	111.7	291.8
التشييد والبناء	87.2	677.4	1087.1
التجارة والمطاعم والفنادق	47.0	572.2	1700.3
النقل والتخزين والمواصلات	43.2	471.8	1252.0
المال والتأمين وخدمات الأعمال	13.0	253.7	350.3
ملكية المساكن	59.0	250.5	481.3
الخدمات العامة (عدا التعليمية والصحية)	98.1	494.8	1237.7
الخدمات التعليمية	39.7	429.1	921.9
الخدمات الصحية	15.8	186.0	506.2
الخدمات الأخرى	8.0	91.0	404.5
الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين:	1288.3	7852.1	17620.2
- استخراج النفط والغاز الطبيعي	*812.6*	*3500.4*	*6661.0*
- الأنشطة الاقتصادية غير النفطية	475.7	4351.7	10959.2

يتضح من الجدول رقم (37) أن الناتج المحلي الإجمالي يوزع بين: استخراج النفط والغاز الطبيعي وبين الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، وعليه فإن أعلى قيمة في الناتج المحلي قد تحققت من نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي خلال عام 1970، فقد كانت 812.6 مليون دينار، في حين بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية 475.7 مليون دينار، ويلاحظ انعكاس هذا الوضع خلال عام 2000 حيث تحققت أعلى قيمة في الناتج المحلي من الأنشطة غير النفطية، حيث بلغت مساهمتها 10959.2 مليون دينار في حين بلغت مساهمة الأنشطة النفطية نحو 6661.0 مليون دينار.

كما يتضح أن أعلى مساهمة بين الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2000 كانت لقطاع التجارة والمطاعم والفنادق، حيث بلغت 1700.3 مليون دينار، في حين كانت أدنى مساهمة لقطاع الكهرباء والغاز والمياه التي بلغت نحو 291.8 مليون دينار.

3 ـ تطور معدلات متوسط دخل الفرد:

يعد متوسط دخل الفرد بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية من المؤشرات التي تقاس بها نتائج خطط التنمية، وفي خطط التنمية الليبية يتضح انه قد زاد من 237 ديناراً عام 1970 إلى 1870 دينار عام 1997، أي أنه قد زاد نحو ثمانية أمثاله خلال الفترة ذاتها، وهو يفوق معدل الزيادة في السكان في نفس الفترة [1].

أما عن نتائج جهود خطط التنمية الليبية بين سنتي 1970 ـ 2000 في مجال مؤشر متوسط دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي فانه يمكن النظر إلى الجدول التالي [2]:

---

[1] ـ صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 ـ 1999، مرجع سابق، ص 259.

[2] ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـ 2000، مرجع سابق، ص 50.

جدول (38)

تطور معدلات متوسط دخل الفرد خلال السنوات 1970 ـ 2000. [سنوات مختارة]

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	عدد السكان	متوسط دخل الفرد دينار
1970	1288.3	1963000	656
1975	3674.3	2595500	1416
1980	10553.8	3180800	3318
1985	7852.1	3617800	2170
1990	8246.9	4525000	1822
1995	10672.3	4799000	2224
2000	17620.2	5426800	3246.9

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع متوسط دخل الفرد النقدي مقيسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي؛ فقد تطور من 656 ديناراً عام 1970 إلى 2426 دينار عام 1997، بمعدل نمو 10 %، وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدل الزيادة السكانية والمقدرة بنحو 3.8 خلال الفترة ذاتها. وما قيل عن مستوى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن ان يقال عن نمو معدلات متوسط دخل الفرد، من حيث أن ما تحقق لم يكن بفعل عملية إنتاجية صناعية أو زراعية بل كان نتيجة لريع النفط.

ويبقى متوسط دخل الفرد مؤشرا غير كافٍ للتعبير عن مستوي المعيشة الحقيقي لحياة الأفراد، ومستوى الرفاه الاجتماعي، إلا أنه يمثل أحد المؤشرات الهامة في منظومة المؤشرات للحكم على الإنجاز التنموي وقياس مستوى المعيشة.

وأخيرا، يمكن القول أن الخاصية الأساسية للاقتصاد الليبي تمثلت في أُحادية المورد، الأمر الذي انعكس سلباً عليه، فقد كانت مساهمة القطاعات غير النفطية قد زادت خلال فترة خطط التحول 1973 ــ 1985، بمعدل سنوي قدره 9.1 %، بحيث ارتفعت تلك القيم من 1424.0 مليون دينار عام 1973 إلى 4050.9 عام 1985، قبل أن تتراجع في السنوات اللاحقة لتأخذ مسارا راكدا في التسعينيات، انتهت إلى حدود 4220.9 مليون دينار عام 1995[1].

[1] ـ التقرير الوطني للتنمية البشرية ـ ليبيا ـ 1999"، مرجع سابق، ص 78.

كما أن جهود تغيير الهيكل الاقتصادي الليبي قد تعرضت إلى التذبذب، فلم يتم تنويع الاقتصاد، وانخفضت قدرته على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية غير النفطية، فبذلت من أجل تغيير هذا الواقع جهود تمثلت في تشجيع إقامة التشاركيات الإنتاجية والخدمية لمزاولة الأفراد للأعمال ذات الطابع الصناعي والزراعي، والمهن والحرف ذات الطابع الإنتاجي، عن طريق مشاركة غيرهم أو بمفردهم فأنشئت منذ عام 1986 نحو 10223 تشاركية في مختلف المجالات، مُولت هذه التشاركيات وفقا لجدواها الاقتصادية، ومُنحتْ قروضا خلال السنوات 1986 ـ 1992 بلغ إجمالي قيمتها 46.87 مليون دينار [1].

ويبدو أن جميع هذه المراحل لم تصل بالاقتصاد الوطني إلى التحرر من سيطرة قطاع النفط وهيمنته على باقي القطاعات في تحصيل الناتج المحلي الإجمالي للمجتمع الليبي، ذلك أن قطاع النفط ظل الداعم الرئيس للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وقطاع الخدمات العامة والاجتماعية حتى تاريخ إعداد هذا الكتاب.

❋❋❋❋❋

[1] ـ صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 ـ 1999، مرجع سابق، ص 436.

الفصل السادس

التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي 2001 ـ 2012

طبيعة وأبعاد خطط التنمية خلال السنوات 2001 ـــ 2012

أولا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية 2001 ـــ 2005

ثانيا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية 2004 ـــ 2008

ثالثا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية 2008 ـــ 2012

رابعا: استنتاجات ختامية

تمهيد:

تتم في هذا الفصل محاولة استكمال تحليل طبيعة وأبعاد عملية التخطيط للتنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي خلال السنوات 2001 _ 2012. إلا أن محاولة تحليل الخطط في هذه السنوات سينحو منحى آخر جديد، لم تنتهجه الفصول السابقة في طريقة عرض الخطط ومحاولة تحليلها. ذلك أن هذا الفصل سيعرض الملامح الرئيسة للخطط التي تم إعداد أطرها الأولية العامة خلال السنوات 2001 _ 2010، والتي استهدفت السنوات العشر الأولى في الألفية الثالثة، إضافة إلى سنتين إضافيتين هما: 2011، و2012. ويتناول الاستراتيجية والاتجاه العام في مجال الخدمات الاجتماعية في كل من الأطر العامة للخطط الثلاثة: الأولي الخطة الخمسية 2001 _ 2005، والثانية الخطة الخمسية 2004 _ 2008، والخطة الخمسية 2008 _ 2012، وبهذا فإن الفصل الحالي يختتم محاولة الكتاب الكلية في عرض وتحليل تجربة التخطيط للتنمية الإنسانية في المجتمع الليبي؛ مركزا على الاستراتيجيات والأهداف العامة للخطط، تاركا العديد من المحاور الهامة التي يمكن تناولها وطرحها على بساط البحث والتفتيش والتحري والوصف والتفسير في كتابات أخرى ومن طرف باحثين آخرين.

أولا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية 2001 ـــ 2005:

تتمايز الأفكار والأشياء من خلال ما تتسم به في ذاتها أي في طبيعتها، وما تتسم به في أبعادها، والتخطيط للتنمية الاجتماعي كعملية اجتماعية يمكن النظر إليه على أنه شيء أو فكر؛ له طبيعة تميزه وتخصه ببعض الشواهد التي تخلق له تفردا وتمييزا.

وباعتبار أن التخطيط في مجمله عملية تنطوي على برامج ومشروعات؛ فإن هذه البرامج والمشروعات قد حددت لتحقيق أهداف بعينها، تتحقق في ضوء استراتيجية معلومة يمكن من خلالها الاستدلال على طبيعة تلك الخطط. هذا الاستدلال بدوره يُمَكِن من إدراك أبعاد تلك البرامج والمشروعات التي تنطوي عليها هذه الخطة أو تلك. ولعل ما يأتي الحديث فيه يبين طبيعة الخطة 2001 ـ 2005 وما تتميز به عن غيرها من الخطط:

1 ـــ طبيعة الخطة 2001 ـــ 2005:

مع قرب بداية الألفية الثالثة استعدت أجهزة التخطيط لوضع خطة جديدة، تستوعب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت في المجتمع الليبي، والتي نتج جلها عن خطط التنمية وعن الميزانيات التسييرية التي اقترحت ونفذت في السنوات الثلاثين الأخيرة من القرن العشرين؛ إلا أن هذا الاستعداد جاء شكليا، ذلك انه اقتصر على إعداد الأطر العامة للخطط دون التنفيذ الحقيقي لها على الواقع، فقد تكاثفت ظروف متعددة أوقفت اعتماد وتنفيذ الخطط المرسومة. ويمكن القول انه بدلا من مواجهة انهيار الأسعار العالمية للنفط بفعاليات بديلة واستيعاب الحالة التمويلية بكفاءة إلا إن الأمر اخذ منحى التخفيض ومزيد من التخفيض في الموارد المالية إلى الحد الذي توقف معه إتمام العديد من المشروعات التنموية، وبات الأمر ليس كما كان من قبل، فقد أدى الانهيار إلى جنوح الاقتصاد الوطني نحو أداء جد متواضع، نتج عنه ركود مستويات المعيشة عند المستويات التي تحققت في السابق.

ولا تعاب تلك المستويات، لكن الذي يعاب هو ركودها وعدم حراكها، الذي حتما يؤدي إلى مزيد انخفاضها، وبالتالي تدني المستوى المعيشي نتيجة الزيادة السكانية، ونتيجة تغير أنماط الحياة التي يفرضها نسق تطور واستمرار الحياة ذاتها.

وقد كشف تدني العوائد النفطية عن مراكز الضعف في الجهاز الإنتاجي، سيما في اعتماده على القوة العاملة الماهرة وغير الماهرة المستوردة. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ فإن التغير الذي أصاب النمط الاستهلاكي لأبناء المجتمع الليبي لم يغير بعض العادات والتقاليد، وخاصة فيما يتعلق بقيم العمل لحد يسمح بالتعويض عن الأيدي العاملة الأجنبية؛ بل إن التعود على نمط استهلاكي واستيرادي معين في فترة الوفرة النفطية قاوم التغيير بعد التدني في العوائد النفطية، مما ساهم في مشاكل التضخم وانتشار الأسواق الموازية.

وبرغم التزايد والتطور في أعداد المنضوين في العملية التعليمية وازدياد عدد مخرجاتها؛ إلا أن ميدان الإنتاج والعمل الإنتاجي الذي يسهم في رفع المستوى الاقتصادي للأفراد لم يرتق أداءه إلى المستوى المطلوب، ظلت إنتاجية العمل عند الحدود الدنيا و لم تصل إلى مدى يمكن معه انجاز بناء اقتصادي على أساس مستديم يحقق التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

وعليه فقد لجأت أمانة التخطيط إلى عرض نفس الأطر العامة للخطط بعد إجراء تعديلات تتناسب والموقف الراهن للزمن الذي تعد فيه الخطة المطلوبة. وقد تابعت أجهزة التخطيط ومعها اللجان الشعبية للقطاعات التفكير في إعداد خطط تنموية متكاملة تتصف بالاستراتيجية وطول الأمد غير أن الظروف الدولية لم تكن مواتية؛ ذلك أن الحصار المفروض على المجتمع الليبي ظل قائما خلال هذه الفترة، و لم تُرفع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن إلا في عام 2003؛ ترتب على هذا أن ساد اتجاه خلال هذه الفترة أن العقوبات ستستمر، وانه في ظل تلك العقوبات لن يكون في مُكنة أجهزة التخطيط ولا أجهزة التنفيذ أن تضع أو تنفذ خطة متكاملة، وظل المجتمع

في حالة ترقب وانتظارا لرفع العقوبات وإنهاء الحصار؛ وفي هذه الأثناء لم تألو الجهات المختصة جهدا من أجل اختراق الحصار وإبطال تلك العقوبات.

وفي ظل الأوضاع سالفة الذكر ومع نهاية عام 2000 تم تبني اتجاه الاستمرار في الميزانيات السنوية ضئيلة التخصيصات المالية؛ التي لا تكفي للمحافظة على المكاسب التي حققتها الخطط السابقة؛ فما بالك بتطوير الأوضاع السائدة التي تضخم فيها الاقتصاد بما يزيد عن 8.8 %، مما دفع إلى انحسار دور الدولة في عملية التنمية إلى أضيق الحدود، هذا فضلا عن العجز في الميزانية العامة والدين العام الذي بلغ في 2001 نحو 7644 مليون دينار ليبي وبقي هذا المبلغ على ما هو عليه حتى عام 2003[1].

وبالرغم من تبني سياسة الميزانيات السنوية إلا أن أمانة التخطيط قد أعدت إطارا كليا لخطة تتضمن برنامجا تنمويا للسنوات 2001 _ 2005 سعت فيه جاهدة إلى حماية ما تحقق من مستوى مرتفع للحياة؛ وان صار متواضعا بعد نقص التمويل.

وقد وضع الإطار الكلي للخطة 2001 _ 2005 في ضوء واقع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الليبي خاصة في قطاعات الاقتصاد والخدمات الاجتماعية[2]، وقد تناول ذلك الإطار تلك التطورات في ضوء عدد السكان الذي بلغ 4.4 مليون نسمة إضافة إلى 0.5 مليون غير ليبي، وفي ضل نسبة نمو سكاني بين تعداد عام 1985 _ 1995 حوالي 2.85 % سنويا، وعملا بهذه النسبة قدر أن عدد السكان سيصل في عام 2000 إلى 5.06 مليون نسمة وفي عام 2005 سيكون 5.83 مليون نسمة، وهذا بطبيعة الحال سيكون له أثره على التركيب العددي والنوعي للأيدي العاملة الوطنية التي يؤمل منها تنفيذ مشروعات الخطط، سيما في ظل هيمنة قطاع الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية على هيكل الاستخدام ووقوع تغيرات

---

1 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مشروع البرنامج التنفيذي 2008 ـ 2012، الجزء الأول، الإطار العام، 2007، ص 55.

2 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مجلس التخطيط العام، ملخص الإطار الكلي لخطة التنمية 2001 ـ 2005، ص 1.

اجتماعية على نسق العمل والتشغيل وعلى هيكل الاستخدام، من أهمها توجه الإناث إلى المشاركة في شغل وظائف في هذا القطاع الذي يكاد أن يكون هو مصدر الاستخدام الوحيد.

أما عن التطورات الإنتاجية الكلية والقطاعية والتي من بينها إنتاجية العمل فقد أوضحت البيانات الوردة بشكل جلي أن إنتاجية العمل قد طالها تدهور منذ بداية الثمانينات، خاصة في القطاع غير النفطي، وقد تركز هذا التدهور في الصناعات التحويلية؛ ولا يخفى اثر هذا التدهور في إنتاجية العمل على أرباب والأسر العاملين بهذه الصناعات، سيما أنهم يعولون أسرا.

وقد ظل القطاع النفطي يحتل مركزا متميزا في الاقتصاد الليبي، ذلك أن صادراته شكلت 98 % من مجموع الصادرات، ما يشير إلى وضع تنموي خطير يتمثل في عدم قدرة أياً من القطاعات الأخرى المساهمة في نصيب مؤثر من الصادرات؛ فما تبقى لجميع القطاعات التي يمكن أن تسهم في التصدير لم يزد عن 2 % من الحصة الإجمالية للتصدير، وهذه نسبة منخفضة جدا ولا يمكن بأي حال من الأحوال لاعتماد عليها أو حتى النظر إليها أنها ذات قيمة.

وعليه يمكن القول أن خطط التنمية لم تصل تماما إلى تحقيق أهدافها، سيما في الجانب الاقتصادي، ولم تتمكن من تحقيق الهدف الاستراتيجي لها، المتمثل في خلق مصادر بديلة للنفط، وهذا بطبيعة الحال ما يعكسه حجم الصادرات من قطاع النفط والصناعات النفطية مقابل الصادرات الأخرى.

ورغم مساهمة القطاع النفطي التي تم وصفها إلا أن عوائده كانت متدنية فاتبعت سياسة نقدية متقشفة من اجل ضبط النفقات إلى أضيق الحدود من أجل تجاوز الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذا تقليل مخصصات الاستثمار في الخدمات الاجتماعية التي تأثرت بالعجز في الميزانية والدين العام.

2 ـ الاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للخطة 2001 ـ 2005:

جاءت الخطة 2001 ـ 2005 متضمنة استراتيجية اقتصادية واجتماعية تنموية تنطلق من اتجاهات برزت تحلل الواقع، ومن تصورات وتوقعات ومستهدفات مستقبلية تراعي حقيقة أن العقود الثلاثة السابقة للتنمية في المجتمع الليبي قد شهدت إضافات رأسمالية وتعليمية ومعرفية مهمة؛ قابلها تواضع بل انخفاض في الأداء الاقتصادي. وتراعي حقيقة انه من غير المتوقع أن يتغير نمط العوائد النفطية، ما يجعل الدولة في المستقبل غير قادرة على الوفاء بكامل الاحتياجات من الخدمات الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، بالأسلوب والمستوى الذي انتهجته ووصلت إليه في السابق. ما يبرز تدني هذا المستوى وتبرم الأفراد من هذا التدني وامتزاج الشعور العام عدم الرضا عن الخدمات وعدم المحافظة على ما تحقق منها.

وقد ركزت الاستراتيجية على مبدأ العجز المائي وندرة المياه ومحدوديتها مراعية في ذلك أن الاستمرار بطرق الاستغلال القديمة التي اتبعت في سنوات الخطط السابقة هو نهج خطير وغير صالح وينبغي التحول عنه عن طريق الاستخدام الرشيد لهذا المورد حتى يتحقق الأمن المائي ويتحقق الحفاظ على مكتسبات الخطط السابقة في هذا المجال.

وفوق كل ذلك فقد وعيت هذه الاستراتيجية بوضع الاقتصاد الوطني على انه غير قادر على النهوض بقطاع صناعي يستطيع أن يحول الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر ناضب إلى اقتصاد صناعي يعتمد على إنتاج مستمر ومتطور. وهذه القضية تحتاج منفردة إلى بحث خاص يضيق موضوع الكتاب عن تداولها.

ورغم ما تقدم إلا أن أهدافا استراتيجية ظلت في مقدمة الأهداف التي تسعى إليها استراتيجيات خطط التنمية كلما أعدت أجهزة التخطيط خطة، ولعل في استمرار تبني تلك الأهداف إشارة إما إلى عدم تحققها أو إلى استمرار الطلب عليها؛ وفي هذا السياق يمكن القول أن هذا الاستمرار إنما هو تعبير عن عدم تحقق تلك الأهداف.

وقد انتهجت أجهزة التخطيط استراتيجية محددة في سعيها إلى تحقيق جملة من الأهداف، وقد تمثلت هذه الاستراتيجية في الاتجاه العام الآتي[1]:

1. وجود إضافات رأسمالية وتعليمية مهمة مقابل تواضع الأداء الاقتصادي.
2. توقع استمرار ركود نمط نمو العوائد النفطية.
3. نقص القدرة على الوفاء بالخدمات الاجتماعية.
4. تدني إنتاجية عومل الإنتاج خاصة إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية.
5. عدم القدرة على إيجاد بديل عن النفط.
6. خطورة الموقف المائي للمجتمع الليبي.

يأتي هذا الاتجاه العام محددا الاستراتيجية التي تنتهجها هذه الخطة في نقاط مختصرة تبين الوعي بأن تجربة الخطط في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، التي احتوت ثلاثة خطط رئيسية أعدت ونفذت؛ قد كان لها الأثر البالغ في إيجاد إضافات رأسمالية ومعرفية وتعليمية مهمة لا يمكن نكرانها أو تجاهل أيا منها، لذا واجب مراعاتها في التخطيط بالرغم من تواضع أداء الاقتصاد في المقابل لها.

كما تبين انه من غير المتوقع أن يتغير نمط نمو العوائد النفطية التي هي أساس تمويل برامج خطط التنمية ومصدره الوحيد ليحقق تطور سريع في نمو هذه العوائد، كما يتوقع أن يكون مسار النمو اقرب إلى الاتجاه البطيء منه إلى السريع.

وتضيف هذه الاستراتيجية أن الدولة لن تكون في أثناء هذه الخطة قادرة تماما على مواجهة كامل الاحتياجات من الخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والخدمات التعليمية، وخدمات الرعاية الاجتماعية، بذات الدرجة ونفس المستوى الذي تم سابقا. فضلا عن أنها غير قادرة في ظل هذه الظروف أن تنفذ كافة وكامل الاستثمارات اللازمة لدوام النمو وتفعيل حدوثه.

وتشير هذه الاستراتيجية إلى تباطؤ نمو الاقتصاد وركود حركته بعد الخطة الأولى الثلاثية والخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة أي في نهاية عقد الثمانينات والتسعينات،

---

[1] - المرجع السابق، ص 6.

كان ناتجا عن تدني إنتاجية عومل الإنتاج خاصة إنتاجية قطاع الصناعات التحويلية الذي كان قد خصص له أموال ضخمة سيما في الخطة الثانية والثالثة؛ ما أثّر على مردود الخطط الذي ساعد على تباطؤ ارتقاء المستوى المعيشي.

وتبين هذه الاستراتيجية عدم قدرة الخطط السابقة ولا الميزانيات التسييرية السنوية على إيجاد بديل عن المصدر الوحيد والناضب للتمويل، أي النفط، إذ رغم كل الجهود المبذولة فقد ظل النفط هو الممول الوحيد، ولم يظهر بديل يوازيه أو يسهم بنصيب يحتسب معه.

ولم تغفل هذه الاستراتيجية خطورة الموقف المائي للمجتمع الليبي فقد تم استغلال الموارد المائية بشكل يتصف بالتبذير وعدم مراعاة مبدأ الندرة المائية كما يتصف بانخفاض درجة الاستخدام الاقتصادي الرشيد في أكثر المجالات إنتاجية وحيوية، والاستمرار في هذا الاتجاه من شأنه أن يفاقم مشكلة الماء ويهدد أية مكتسبات في الحياة الإنسانية.

3 ــ الأبعاد الاجتماعية للخطة 2001 ــ 2005:

بالنظر إلى الأهداف الاجتماعية والاقتصادية التي رُسمت وأُعتمدت في الخطط السابقة عن عام 2001، وقياسا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن الظروف المختلفة التي كانت قد تعاضدت في تلك السنوات، وبناء على الظروف العالمية التي عملت على صنع بعض التصدعات في بعض النظم المجتمعية؛ هذه الأوضاع مجتمعة خلّفت اقتصاداً يتسم بقصور كبير في بعض نواحيه، ذلك انه خاض تجربة سيطر فيها القطاع العام على جميع الأنشطة الاقتصادية.

ولا يخفى ما لهذا الحال من قدرة على إيصال النظام الاقتصادي إلى حالة عدم التوازن بين النشاط الأهلي الذي لا يمكن لأي اقتصاد مهما بالغ في تبني الاشتراكية أن يتجاوزه، ذلك أن فلسفة الاشتراكية والاقتصاد الاشتراكي لم يكتب لها الفهم

الكامل بين الناشطين اقتصاديا في المجتمع الليبي، إلى الحد الذي أنتج معه ثقافة جديدة ترسخ لمبادئ معاكسة تماما لما تهدف التنمية إلى تحقيقه؛ فقد استشرت ثقافة العداء للقطاع العام، وعدم الثقة في المنتج الوطني صنيعة شركات القطاع العام، خاصة تلك التي تتعلق بالمشروعات التنموية التي تتطلب إمكانات وقدرات تقنية عالية، فضلا عن تلك التي تتطلب كفاءة إدارية مواكبة لنمط الاقتصاديات الناجحة، والقائمة في الدول ذات النظم الاقتصادية التي لا تعاني عجوزات.

استمر العمل بمبدأ مجانية الخدمات الاجتماعية المستهدفة للسكان الليبيين؛ من خدمات تعليمية هدفت هذه الخطط السنوية إلى إبقائها إلزامية ودون مقابل، وخدمات صحية أيضا جعلتها بالمجان، ما يحسب لها معيار نجاح؛ كونها استمرار لسياسة سابقة رغم كل الصعوبات التمويلية خاصة في قطاعات حيوية لا يأتي ناتج الاستثمار فيها بعوائد مادية مباشرة سيما في أوضاع تتصف بالشح الإنمائي والفاقة التمويلية. كما أنها واقعية وتهتم بأوضاع جديرة بالاستهداف والاهتمام والإنماء؛ فأي دولة لا تستهدف نشر التعليم بين أبناء المجتمع لا يكتب لها التقدم خاصة في ضوء الرأي السائد أن نشر التعليم كما ونوعا هو مفتاح التطور والنمو ومحور التقدم المنشود.

كذا الحال بالنسبة لوعي الخطط السنوية بمشكلة السكن ومحاولتها العمل على تقليص العجز بأن تعطي القطاع الخاص الدور الذي يستحقه كي يسهم في تحقيق هذا الهدف التنموي؛ إلا أن هذا الدور ظل على حياء من المشاركة، سيما في ظل القوانين والأوضاع التشريعية السائدة بشأن مشاركة القطاع الخاص الاستثمار في مجال توفير السكن وتأجيره

لقد أوجب اتباع هذه الاستراتيجية أن يتم تبني هدفين رئيسين تنبثق عنهما أهداف فرعية كثيرة. يمثل الهدفان محاولة لعلاج تباطؤ النمو الاقتصادي سيما في

القطاعات الإنتاجية الذي يؤثر على أداء القطاعات الخدمية ويتمثل الهدفان في الآتي[1]:

أولا: إيجاد الأوضاع والمناخ الاجتماعي والاقتصادي الملائم لتحقيق مقصد التنويع الاقتصادي المأمول في تكوين مصادر إضافية للنمو المستديم مع قطاع النفط.

ثانيا: استغلال الأصول القائمة والقوى البشرية والتنظيمية والإدارية والمؤسسات القائمة والمستحدثة بكفاءة أفضل.

ومن خلال هذا الاستهداف فإن الاتجاه العام لإستراتيجية الخطة ينصرف إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية، وتنظيم استغلال الأصول القائمة باتجاه زيادة إنتاجيتها، وبعبارة أخرى يمكن أن تتمثل الأهداف الاجتماعية للخطة في الآتي[2]:

1. مد إلزامية التعليم إلى المرحلة المتوسطة وإعادة تنظيم قطاع التعليم.
2. إعادة تنظيم القطاع الصحي.
3. إعادة تنظيم صناديق التقاعد.
4. إقامة شبكة أمان اجتماعي.
5. مواجهة متطلبات العولمة والإفادة منها.

جاءت هذه الأهداف انعكاسا للوضع القائم، ونظر للحاجة الماسة إلى إعادة تنظيم قطاعات الخدمات والرعاية الاجتماعية؛ فقد استهدفت الخطة مد إلزامية التعليم إلى المرحلة المتوسطة، وإعادة تنظيم قطاع التعليم، ووضع الأسس اللازمة لتبني برنامج طويل المدى لتكييف النظام التعليمي لغرض اللحاق بالتطورات العالمية. بالإضافة إلى الاستمرار في تغطية التعليم الأساسي لجميع من هم في سن التعليم، مع مراعاة أن يتجه التعليم الثانوي والجامعي تجاه إكساب الطلاب قاعدة عريضة من المهارات في المجالات العلمية والتقنية والإدارية، تؤهلهم للتكيف مع متطلبات سوق العمل، هذا فضلا عن تشجيع البحث العلمي والتقني ودعمه.

---

[1] - المرجع السابق، ص 7.

[2] - المرجع السابق نفسه ، ص 8.

وقد انسحب ما جاء على القطاع التعليمي من استهداف إعادة تنظيمه على القطاع الصحي فهو الأخر حدد له خطوات لإعادة تنظيمه واستنباط الوسائل والسبل للرفع من مستوى أدائه، والعمل على مشاركة المواطنين في تحمل كلفة التأمين الصحي وبما لا يؤثر سلبا على الفئات محدودة الدخل أو الصحة العامة.

أما في اتجاه التأمين الاجتماعي وتأمين الشيخوخة وثبات مصدر الدخل فقد هدفت الخطة إلى إعادة تنظيم صناديق التقاعد من خلال ربط مقدار الأقساط المدفوعة بالراتب التقاعدي المنتظر والعمل على ذلك تدريجيا.

وأما في مجال الأمن الاجتماعي العام فقد هدفت الخطة إقامة شبكة أمان اجتماعي تحمي الأفراد من انعكاسات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن إعادة الهيكلة، مع إقامة مراكز قادرة على تدريب وإعادة تأهيل من تم تمليك أو إلغاء وحداتهم الإنتاجية، وفي نفس هذا الاتجاه يتم تشجيع وتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة من خلال توفير وتيسير التمويل الضروري.

ثانيا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية 2004 ـــ 2008:

1 ـــ طبيعة الخطة الخمسية 2004 ـــ 2008:

جاء العام 2004 وقد سبقه رفع العقوبات عن ليبيا وإنهاء الحظر الذي فرض نحو تسع سنوات كانت عجافا، أدت إلى معاناة الشعب الليبي. وأدت إلى زيادة التضخم في اقتصاده، والى انخفاض قدرة المواطن الشرائية وتناقص السلع الضرورية وسوء توزيعها، وظهور السوق الموازي، واستمرار تدني وتدهور قيمة الدينار الليبي أمام العملات الرئيسة؛ ما وضع المواطن الليبي تحت وطأة ضغوط لا حصر لها كان لها الأثر السلبي في حياته، وعلى تعديل اتجاهاته وأفكاره وقيمه الاجتماعية التي تقود حياته وتحكم سلوكه.

تم إعداد إطار كلي لخطة التنمية 2004 ـ 2008 وصدر هذا الإطار في شهر التمور ـــ أكتوبر ـــ 2003 مشتملا على استراتيجية خاصة؛ استنبطت الدروس من الظروف السابقة، وراعت بعين الاعتبار المحكات التي واجهت الخطط السابقة والتي منعت من اعتماد وتنفيذ خطط تنموية طويلة المدى. واهتمت بتحديد مستوى من النمو يكفل استدامة التنمية وتواصل عطائها.

لقد مثل الإطار العام لهذه الخطة جملة من المؤشرات الكلية التي تشمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة، وكذلك التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية كنمو الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار، والادخار، وإيرادات ونفقات الميزانية، فضلا عن المتغيرات الخارجية كالصادرات، والواردات، وتوازن ميزان المدفوعات.

غير أن ما يهم موضوع الكتاب أبعاد جملة المؤشرات تلك على قطبي الرعاية الاجتماعية الأولية: الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، فضلا عن الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمن الاجتماعي. وما يهمه أيضا اتجاه السياسة والإستراتيجية العامة لهذه الخطة الخمسية 2004 ـ 2008، التي تعد الخطة الثانية في مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي أُريد من تنفيذ برامجها تحقيق تحولات في أنماط الفكر التنموي

في المجتمع الليبي، سيما أن أحداثا عالمية وقعت كانت قد طورت أنماط الفكر الاجتماعي، وطرق إعداد الاستراتيجيات وتبنيها.

لقد رُسم مسار النمو الذي اختير في خطة هذه السنوات في ظل إتباع استراتيجيات النمو المعتادة، وفي ظل حزمة من السياسات المساندة لها على مدي أبعد من خمس سنوات قادمة، ذلك أن تحقيق الأهداف الاستراتيجية في تنويع مصادر التمويل من ناحية، وحسن استغلال الموارد ورفع الإنتاجية من ناحية أخرى يحتاج إلى مدة أطول من تلك المشار إليها، فهو يستدعي فترة انتقالية لإعداد الاقتصاد وإحداث التغييرات اللازمة في التشريعات والمؤسسات وآليات العمل بحيث يخلق المناخ الملائم لحسن استغلال الموارد وحسن تخصيصها كرفع نسبة استغلال الطاقات الإنتاجية ورفع إنتاجية العوامل الإنتاجية. وكذلك الإعداد لتفعيل استراتيجية التنويع من خلال الاستثمار في أكثر المجالات إنتاجية وكفاءة، وكان معدي هذه الخطة قد قدروا أن هذه الرؤية الاستراتيجية غالبا ما ستستنفذ مدة الخطة كلها. وقد قررت الخطة أن بوادر انطلاق النمو ستظهر في نهاية الخطة وعلى مدى الفترات اللاحقة.

تأسيسا على ذلك فقد حُددت نسبة للنمو في الناتج غير النفطي قدرت بنحو 6 % سنويا على مدي العقد، باعتبار أن هذه النسبة كفيلة بتأمين نمو مستديما على المدى البعيد، فضلا على انه قابل للتطبيق في حدود الموارد والاستخدامات والإمكانات المتاحة. كما أن هذه النسبة توافق مسار أسعار صادرات النفط الخام التي تحكمها الظروف الدولية دائمة التقلب والتغير ونصيب ليبيا من هذه السوق في ظل تفاعل ظروف العرض والطلب. لقد مثل الإطار الكلي لهذه الخطة 2004 _ 2008 صورة للنمو الذي هدفت إليه في ظل تحقيق التوازنات المختلفة في الاقتصاد، ذلك أن من أهم شروط تحقيق تنمية مستدامة هو تحديد الموارد والاستخدامات الداخلية والخارجية في إطار مترابط يمكن معه مقابلة المتطلبات وتجنب الاختلالات.

2 ـ الاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للخطة 2004 ـ 2008:

بالنظر إلى ما تقدم؛ فإن هذه الخطة قد رسمت لبرامجها أهدافا تروم تحقيقها في ظل استراتيجية تستأنس باتجاه عام؛ ينطلق من تحليل الواقع واستخلاص العبرة من التجربة، ويركز هذا الاتجاه على الحقائق التالية:

1. تواضع الأداء الاقتصادي الوطني.
2. توقع استمرار ركود نمط نمو العوائد النفطية الليبية.
3. نقص القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان الليبيين.
4. تدني إنتاجية عومل الإنتاج أدى إلى ركود المستوى المعيشي.
5. غياب التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.
6. عدم تحقق الأمن المائي للمجتمع الليبي[1].

يأتي الاتجاه العام لهذه الخطة في ذات السياق الذي انتهجته الخطة السابقة 2001 ـ 2005، بل يكاد يتطابق الاتجاهان؛ إلا في بعض الجزئيات الصغيرة، التي لا يُرتكن إليها في تحقيق فروق بين الخطط. وعليه يمكن القول أن هذه الخطة قد أُعدت بناء على قصور تحقق بعض أهداف الخطة السابقة، أو التخلي عن تنفيذ برامج خططها لأسباب مختلفة، لعل أهمها ضعف التمويل، وذلك بالرغم من إنهاء الحصار وانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن ذلك لم يكن محفز حقيقا ولا قادر على الوفاء باحتياجات الخطط من مجمل الإمكانات اللازمة من موارد مالية وبشرية واجتماعية.

لقد حدد هذا الاتجاه استراتيجية الخطة معتمدا في ذلك التركيز على المشكلات التي واجهت الخطة السابقة وواجهت غيرها من قبل، والتي جاءت تصويرا لواقع التطورات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التجربة التنموية. وعليه فقد تكرر التنبيه إلى تواضع الأداء الاقتصادي وضعف نموه وبط حركته، وكان ذلك بالرغم من تحقق الكثير من المكاسب في بعض مجالات الخدمات الاجتماعية كالتعليم، ذلك القطاع

1 ـ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الكلي لخطة التنمية 2004 ـ 2008، ص 61.

الذي اتضح فيه اثر التخطيط جليا، بالرغم من الصعوبات التي عانى منها طلية أكثر من عقد ونصف من الزمن. ويبدو أن المعوقات التمويلية والإدارية وغيرها قد أفلحت في أن تخفف من الانتشاء بهذه المكاسب وتبهيت صورتها.

في اتجاه آخر تكهنت الاستراتيجية العامة للخطة بعدم تسارع نمو عوائد النفط بالرغم من انتعاش أسعاره، وبنت محاورها على اعتبار أن مسار التطور البطيء هو الأكثر احتمالا. وعلى هذا يترتب تحجيم دور الدولة في الوفاء بالاحتياجات الأولية للسكان بالأسلوب والمستوى ذاته، ذلك أن حجم التخصيص والإنفاق في الخطط السابقة كان سخيا إلى الحد الذي غير وجهة الحياة كلية. غير أن ذلك الإنفاق قد تعرض إلى انتكاسة مردها قصور التمويل وشح مصادره، والذي كان لعدد من العوامل الأثر الحاسم فيه، لعل أهمها الاتكال على النفط ممولاً وحيداً لبرامج ومشروعات خطط التنمية.

وأكدت هذه الخطة في إستراتيجيتها ما جاء في استراتيجية الخطة التي سبقتها من حيث أن تدني إنتاجية عوامل الإنتاج وخاصة إنتاجية العمل وبالذات في قطاع الصناعة التحويلية قد كان لها الأثر البالغ في تباطؤ وركود النمو الاقتصادي، فقد اعتمدت الخطط السابقة هدف ولوج التصنيع بنوعيه الخفيف والثقيل وضخت أموالاً هائلة من اجل الاستثمار في هذا القطاع، وجعله مصدرا من مصادر الدخل والتمويل، التي يمكن أن يعول عليها غير أن النتائج جاءت بغير ما أريد لها، سيما أن قطاع الصناعة قد ولى القهقرى وتفاقمت مشكلاته إلى الحد الذي لا يمكن معه دعمه، أو ضخ المزيد من الأموال فيه لعدم جدوى ذلك اقتصادياً.

وقد تابعت هذه الاستراتيجية نمط سابقتها في التحذير من الوضع المائي الذي وصفته بالمتدهور والخطير، ذلك أنها اعتبرت أن استغلال المياه لم يكن رشيدا؛ بل تميز بالتبذير. ومع الأسف فإن هذا النمط ما يزال السائد حتى بعد انتهاء مدة هذه الخطة، فالثقافة الاستهلاكية وعدم الوعي بالوضع المائي سواء من قبل السكان بوجه عام، أو

من قبل من يتقلدون مناصب ومسؤوليات، يشكل أول عقبات الأمن المائي، فمن المعروف أن ليبيا بلد شبه صحراوي، وان مصدر المياه المتجدد الوحيد هو الأمطار؛ إذ لا وجود لا لأنهار ولا عيون غزيرة الإنتاج تشكل مشاركة هامة في الرصيد المائي، وعلى هذا فقد وافقت الخطة الصواب في تحذيرها من هذا الموقف، لذا يحسن التنبه إلى مثل هذا الوضع وتدارك ما يمكن تداركه.

وبالرغم من قيام مشروع النهر الصناعي إلا أن عطاءه لن يكون إلى الأبد فمنابعه محدودة وناضبة؛ ومهما كثرت فهي حل لسنوات، وهو بذا جهد يروم إلى إنقاذ تدهور الوضع المائي في ليبيا. ولا يفسر هذا القول على انه قدح في فكرة المشروع ذاته؛ ففكرة المشروع في الوضع الراهن تقدم أفضل ما يمكن تقديمه في مجال توفير المياه لاستمرار الحياة واستعماله في الأغراض المختلفة.

في ضو هذه الاستراتيجية التنموية حددت الخطة أهداف تخدم تحقيق نجاح ما، صوب معالجة النقاط التي تبتغي الاستراتيجية مراعاتها. ولعل من أهم هذه الأهداف هو إيجاد وصنع المناخ الملائم لتحقيق هدف التنوع الاقتصادي، ذلك الهدف الذي استعصى تحقيقه على كل ما سبق من خطط التنمية؛ فجاءت كلها تهدف وتطلب تحقيق هذا الغرض وتتبناه في استراتيجياتها.

ويأتي الهدف الثاني لاستراتيجية هذه الخطة، متمثلا في الوصول إلى الاستغلال الأمثل للأصول القائمة، والقوى البشرية والتنظيمية والإدارية والمؤسسات القائمة والمستحدثة بكفاءة أفضل، بمعنى استهداف تعظيم إنتاجية عوامل الإنتاج المختلفة سيما العمل ورأس المال، وتستأنس الخطة في ذلك على أنه كفيل بتقليل وإزالة الهدر السائد والمتمثل في انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية، سواء كان ذلك في الصناعة أو التعليم أو الصحة أو وسائل الاتصالات وغيرها من القطاعات. فضلا عن انه يعني إعادة هيكلة تلك المنشآت والقطاعات التي تشرف عليها تلك المنشآت التي تستهلك من الموارد النادرة أكثر مما تضيف. وترى الخطة أن هذا الهدف سيؤمن زيادة الإنتاج

ومن ثم فانه سينعكس على مستوى المعيشة بشكل عام دون عبء مماثل في الإنفاق الاستثماري.

أما في الجانب الاجتماعي فقد بنت الخطة استراتيجيتها على أساس مراعاة نسبة نمو السكان التي لقيت انخفاضا في السنوات 1985 _ 1996 فقد بلغت 2.9 % بعد أن كانت حوالي 3.8 % سنويا في السنوات السابقة، كما راعت أن أكثر من نصف السكان الليبيين هم من فئة الأعمار الأقل من عشرين سنة. كما أنها وضعت بعين الاعتبار نسبة البطالة بين الليبيين التي بلغت 11% في عام 1995 وتوقعت الخطة ازديادها؛ نظرا لقرائن ذلك وظهور مؤشراته، ولعل الإجراءات التي جرت عام 2003 والرامية إلى ترشيد عدد موظفي الدولة كفيل بازدياد هذه النسبة.

ويتفرع من هذه الحقائق والمؤشرات جملة من التبعات المتوقعة في المستقبل تمتد من الاستقلال العائلي، أي تزايد تكون الأُسر وانفصالها، ومن ثم تنامي الطلب على السكن والخدمات العامة وتنامي الطلب على العمل. وتتوقع الخطة انخفاض نسبة نمو السكان مستقبلا والتي يمكن ردها إلى أسباب اقتصادية في المقام الأول. وتؤكد على أن تبعات هذا الوضع خلال السنوات القادمة ستكون محكومة بالواقع السكاني الحاضر. وفي اتجاه آخر فإن الأعداد المتزايدة من القوة العاملة التي ستدخل سوق العمل ستكون بأعداد هائلة؛ لذا وجب التنبه إلى هذا الأمر فهو في غاية الأهمية ويحمل وجهين منها أولها أنها ثروة ينبغي أن تستغل وتستثمر، وثانيها انه طاقة يحسن توجيهها؛ فان لم توجه لن تأتي بخير، بل سيكون في انتظارها الانحراف والجريمة، وليس يخفى أثر ذلك على المجتمع وموارده وطاقاته ونظمه.

ونظرا لأهمية الإسكان وباعتباره منضويا في اهتمامات التنمية الاجتماعية؛ فإن هذه الخطة قد قدرت الاحتياجات المستقبلية الإضافية المتجمعة للوحدات السكنية بين

العامين 1995 ـ 2010 بما يتراوح بين 316 ألف و 469 ألف وحدة سكنية[1]، ويتطلب ذلك انجازا سنويا يتراوح بين 21 ألف و 31 ألف وحدة سكنية.

ولم تتوقع الخطة سيما في ظل الظروف السائدة آنئذ الوفاء بتلك المتطلبات من قبل الدولة، وذلك لعدد من العوامل التي من أهمها: نقص توفر الأراضي للبناء داخل المخططات العمرانية، بالإضافة إلى نقص الطاقات الوطنية القادرة على البناء، وتعاضد ذلك مع كبر مساحة البناء المطلوبة لدى الليبيين، والقوانين والسياسات السائدة، وبُنى المؤسسات، فضلا عن إمكانات التمويل.

أما في مجال التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية؛ فإن الخطة قد بنت إستراتيجيتها على مبدأ الاستمرار في أداء الخدمات التعليمية والصحية وبالمجان، مع إجراء بعض التحويرات على نوع الأداء وحجمه؛ بحيث لا يكون كسابقه في الخطط السابقة من جهة، وبحيث لا يؤدى ذلك التحوير إلى فقدان ما تحقق من مكاسب تنموية في هذين القطاعين بالذات، سيما أن الكثير من المؤشرات هي من يحدد تلك المكاسب وهي من يحدد طبيعة تلك التحويرات.

لقد حكم ضعف الإيرادات أسلوب تقديم الخدمات ومستواها، إذ تبنت الخطة اللجوء إلى تخفيض نسبة زيادة هذه النفقات؛ وبالتالي توقعت تدهور مستوى الخدمات، وكانت في ذلك مضطرة تحت ضغوط صعوبة تمويل الميزانية، ولجأت إلى إعادة النظر في حجم مساهمة الأفراد في كلفة هذه الخدمات، وتوقعت أن هذه الأوضاع هي التي ستسود المجتمع الليبي على الأمدين المتوسط والبعيد، فانتهجت الخطة أسلوب التدرج في إشراك وإدخال إجراءات جديدة، تسمح للدولة بتقديم خدمات تعليمية وصحية، ولكن بفاعلية أعلى وكلفة اقل من خلال تركيزها على فئة ذوي الدخل المحدود، والفقراء، ومشاركة القطاع الأهلي في تحمل الكلفة العامة، أو كلفة الخدمات الإضافية لما يزيد عن الحد الأدنى الذي تتكفل به الدولة.

---

[1] ـ المرجع السابق، ص 72.

2 ـــ أبعاد خطة التنمية 2004 ـــ 2008:

بالرغم من أن السياسات الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي في المجتمع الليبي قد أدت إلى تخفيض التفاوت في توزيع الدخول بشكل فعال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، إلا أن من المرجح أن هذا التفاوت قد كان قد تعمق خلال السنوات العشر الأخيرة، نتيجة ركود دخول فئة واسعة من العاملين، وعلى رأسهم الموظفين العموميين. وفي المقابل تزايد دخول فئات أخرى يعملون في النشاط الأهلي، إضافة إلى التأثير المتباين للتضخم الاقتصادي على قطاعات واسعة من المجتمع.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الركود الاقتصادي والتضخم الذي لم تبرز معالمه بوضوح و لم تبن انعكاساته إلا مع بداية الألفية، سيما مع وجود الحصار واستمراره، ومع وجود حظر الطيران من والى ليبيا، قد أدى كل هذا إلى تنامي نسبة البطالة، والى نمو الفئة الاجتماعية التي تعيش تحت خط الفقر. لذا فان اتخاذ سياسة فعالة تجاه هذا الموقف لابد أن تُؤَمِنُ استمرار معيشة الفئات الاجتماعية في المستوى الذي قررته الخطط السابقة وحققته.

وعليه فان هذه الخطة قد عمدت إلى مساعدة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل، وانصرفت إلى تأمين قدراتها للحصول على العمل المجزي من ناحية، وتأسيس شبكة أمان اجتماعي ـــ من ناحية أخرى ـــ تكون فاعلة ومؤثرة وذلك اعتمادا على إتباع سياسة تدريب وإعادة تأهيل تؤمن اكتساب المهارات التي يحتاجها العاطلون والعاملون عند تغيير العمل. يوازي ذلك العمل على توفير التمويل للصناعات الصغيرة واليدوية والحرفية الواعدة، خاصة تلك التي لا تستطيع الحصول على تمويل بالطرق المعتادة.

لقد جاءت أبعاد هذه الخطة مختلفة التأثيرات، ذلك أن استهداف إعادة الهيكلة قد أنتج تغييرات متعددة ومختلفة، وما يهم منها على وجه الخصوص تلك المتعلقة

بالجوانب الاجتماعية، ولعل من أهمها انتشار البطالة وازدياد وتيرة التقاعد المبكر، ولا يغيب عن الأذهان ما لهذه الظواهر من تبعات اجتماعية طويلة المدى.

هذا فضلا عن أن فتح الباب وعلى مصراعيه، ودون ضوابط فعلية أمام المبادرات الفردية قد زاد من فرصة نشوء وبروز التفاوت في الثروات والدخول، ونمو النشاز الاجتماعي[1].

إن سنوات سيطرة الدولة بقطاعها العام على كل الأنشطة قد عودت فئة واسعة من المواطنين الاعتماد التام على الدولة، وأنشأت ثقافة الطلب والاستجداء التي باتت هي السائدة، فقد بات يطالب المواطن ويطالب، ويداوم الطلب حتى وان كان قادرا ولا تحق له هذه المطالبة، هذه الثقافة ينبغي لها أن تعالج، ولمعالجتها لابد للخطط أن تعي البديل لهذه الثقافة، ولابد أن يرافق تبديلها برامج وخطط تعيد هيكلة الأوضاع الثقافية بما فيها القيم المحركة والموجهة للأفراد والمحفزة لنشاطاتهم.

ومن أجل أن تحافظ الخطة على توازن ميزانيتها واستكمال تصفية الدين العام لزمها تحديد نمو الاستهلاك، وفي هذا المجال جنحت الخطة إلى أن يكون نمو الاستهلاك في المجتمع في حدود نسبة نمو السكان تقريبا، التي بلغت حوالي 2.9 %، ويمكن القول أن نسبة النمو هذه ضئيلة، سيما في مجتمع بهذا الحجم وتلك الإمكانيات، التي يمكن فيما لو حَسُنَ استغلالها تحقيق ما هو أكثر من ذلك.

ويمكن اعتبار هذه الخطة وبالرغم من عدم تنفيذ برامجها بشكل كامل على هيئة الخطط الثلاثة الأولى؛ يمكن اعتبارها خطوة في اتجاه التنمية وليست خطة بالمعني الدقيق للخطة إن صح التعبير؛ ذلك انه لم تتم الإفادة من إطارها ولا مقترحاتها بالشكل الذي يراد له، وعليه يمكن اعتبارها إطارا مرجعيا يُستأنس به في إعداد غيرها من الخطط، وتتم العودة له؛ سيما انه يمثل انعكاسا لحالة المجتمع في زمن بعينه، سادت فيها حالة من عدم اليقين في استقرار عوائد النفط وتنامي مصادر التمويل.

---

[1] - المرجع السابق، ص 98.

ثالثا: طبيعة وأبعاد خطة التنمية 2008 ـــ 2012

1 ـــ طبيعة خطة التنمية 2008 ـــ 2012

جاءت الخطة الخمسية 2008 ـــ 2012 في وقت يمر اقتصاد المجتمع الليبي فيه بمرحلة انتقالية، تتسم بسيادة إطار عام من القيود والتحديدات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وعلى ما يرافقها من تشريعات، إلى حالة من توحيد الأسواق وإلغاء العديد من القيود والتشوهات السعرية، مع إدراك الخطة استمرار تأثير تلك القيود وتلك التشوهات في زمن تنفيذها؛ غير أن معديها كانوا متفائلين إلى الحد الذي اعتبروا أن عمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ستُتَبع سيكون أكثر فعالية منه في الهيكل القديم، سيما عندما تتسم حزمة السياسات بالاتفاق والتوحد.

وجاءت هذه الخطة أيضا في ظل توقع بقاء دور الدولة أساسيا في الإدارة العامة، أو إدارة الاقتصاد من خلال الاستثمارات العامة الممولة من العوائد النفطية، إلا إن هذه الاستثمارات قد توقع لها أن تتركز في الاستثمارات الاجتماعية والبيئية والبنى الأساسية وقطاع النفط وبعض الصناعات غير النفطية، ماعدا ذلك فان الاتجاه العام لسياسة المجتمع تنحو صوب فسح المجال للنشاط الأهلي للاستثمار والتملك في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية على حد سواء.

بهذه الطبيعة التنموية جاءت الخطة الخمسية 2008 ـــ 2012 ما منحها سمة لم تكن في سالفاتها من الخطط. ولعل هذا يشير إلى ازدياد وعي المخطط الليبي بالمسارات الواقعية التي ينبغي أن تتبع دون المغالاة أو التفريط في بعض الحيثيات، استنادا إلى إيديولوجية ما. ذلك أن الحاجات والضرورات هي من يحدد الإيديولوجيات، التي بطبيعة الحال تخدمها خطط التنمية الاجتماعية قبل الاقتصادية، باعتبار أن التنمية الاجتماعية في حقيقة الأمر هي المتغير المستقل لا التابع، والثانية هي المتغير التابع لا المستقل. وقد ثبتت صحة هذا القول قياسا إلى الدور الذي تلعبه التنمية الاجتماعية التي تفرض إيديولوجية بعينها.

وجاءت هذه الخطة في ظل اتجاه كوني يركز على أهمية الأطر المؤسسية والإدارة والتنظيم في المساعدة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والنمو المستديم. لذلك تكتسب إعادة الهيكلة في المنشآت العامة وتمليكها، والتغيرات المؤسسية في الإدارة الاقتصادية والبيروقراطية التي يمكن أن تساهم بفاعلية في التنظيم والتوجيه السليم لعملية التخطيط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا أهمية كبيرة.

لقد أثبتت تجارب العديد من الدول أن توفر عناصر رأس المال والموارد وحتى العمل لا تؤدي وحدها إلى تنمية مستدامة؛ ولا أدل على ذلك من وفرة الموارد النفطية في البلدان المنتجة للنفط. إذ مع توفر رأس المال في تلك البلدان وتوفر الموارد وحتى العمل إلا أنها لم تستطع تحقيق تنمية ذاتية الدفع؛ أي مستدامة. ولعل ضعف عنصر الإدارة وضعف الحاكمية والشفافية في أدائها على مستوى منشآت القطاع العام والنشاط الأهلي ومستوى الإدارة الاقتصادية الوطنية له دور أساس في الوصول إلى هذه النتيجة.

من ناحية أخرى فإن توفر عناصر الجدية في العمل والإدارة الكفوءة والريادة في النشاط الأهلي والإدارة الاقتصادية الوطنية الواعية والعاملة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الملائم في العديد من الدول الأخرى؛ أدى بالرغم من الشح النسبي للموارد إلى درجة ونمط من النمو الاقتصادي المستمر بشكل لم تستطع الكثير من الدول النفطية الوصول إليه.

وقد جاءت هذه الخطة أيضاً في ظل وضع معلوماتي يتصف بوجود تخلخل هيكل البيانات. وقد طال أمد هذا الوضع لأكثر من عقدين، فتوقف صدور العديد من النشرات، وانقطع صدور الدوريات التي كانت مستمرة الصدور، وتأخر صدور بعضها. ويمكن القول إن غياب الدور الفعال لجهة مركزية قادرة على تجميع وتنسيق وتوفير البيانات في الوقت والمكان والانسجام المطلوب أثر بشكل كبير على النوعية والشمول واليقين في أي تقييم أو تحليل لأداء السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

2 ـ الاستراتيجيات والأهداف الاجتماعية والاقتصادية للخطة 2008 ـ 2012:

لم تأت استراتيجية هذه الخطة بعيدة عن استراتيجية سابقتها الخطة الخمسية 2004 ـ 2008 إلا في بعض الجزئيات الصغيرة التي لا تمثل فروقاً جوهرية بين الأساسيات التي تبنى عليها الخطط. وعلى أي حال فإن استراتيجية هذه الخطة قد تمثلت في سياق كلي، إذ اعتبرت أن الهدف الأساس للتنمية هو تحسين المستوى المعيشي المستدام للمواطنين وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وهذا كله ينصرف إلى مجموعة من الأهداف الكلية التي يحقق التوصل إليها انجاز الهدف الأساس، دفع هذا الهدف الأساس إلى تبني استراتيجية عامة للتنمية تضمن تحقق الأهداف الفرعية في ضوئها.

وقد انطوت استراتيجية الخطة في اثنين من المحاور الهامة والرئيسية وهما[1]:

1. تكوين أوضاع مؤسسية واجتماعية واقتصادية تشكل بيئة مناسبة يتحقق فيها هدف التنويع الاقتصادي المفقود والمنشود، الذي يضمن تكوين ونمو مصادر إضافية للدخل تعاضد المصدر المُعتَمَد عليه وقت الخطة وبعدها.
2. العمل على استغلال الأصول القائمة والقوى البشرية والتنظيمية والإدارية والمؤسسات القائمة والمستحدثة بكفاءة أفضل.

والملاحظ هنا تكرار ورود هذين المحورين في الخطتين السابقتين وبنفس السياق والمضمون، ما يدلل بشكل واضح على إن الخطتين السابقتين لم يمكنهما تحقيق أهم ما تصبوان إليه، ولهذا جاء التكرار تعبيراً على إصرار المخطط الليبي على تحقيق مثل هذه الأهداف الاستراتيجية، وتعبيراً على وعيه بما ينبغي أن يتحقق نتيجة أهميته أو نتيجة عدم القدرة على تحققه في السابق وظل الطلب عليه قائما؛ لكونه من الاحتياجات الأساسية، أو من ضرورات استدامة النمو. كما يمكن ملاحظة مبدأ التأكيد على وجود أصول قد تم تحقيقها. وعلى هذا يمكن القول أن الجهود السابقة حققت اختلافاً

---

1 ـ مشروع البرنامج التنفيذي 2008 ـ 2012، مرجع سابق، ص 70.

بيناً في الأوضاع الحياتية، وتغيراً حقيقاً على البنية التحتية وعلى الهياكل الإدارية والتنظيمية للمؤسسات والنظم الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال هذه الاستراتيجية فانه يمكن تحديد الاتجاه العام لهذه الخطة واعتباره يتحدد في النقاط التالية[1]:

1. المحافظة على الموارد الطبيعية.
2. العمل على زيادة استغلال الطاقات القائمة.
3. تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي.
4. تحقيق نمو يفوق نسبة نمو السكان.
5. ترتيب خيارات النمو القطاعي.
6. تنظيم قطاع التعليم، وتبني برنامج طويل المدى لتكييفه مع التطورات العالمية.
7. تنظيم قطاع الصحة، مع استمرار التزام الدولة بتقديم الخدمات الصحية.
8. العمل على إعادة بنية نظام التقاعد والصناديق العاملة في إطاره.
9. العمل على إقامة شبكة أمان اجتماعي.
10. تعديل سلم الرواتب والمهايا في الإدارة العامة، وبناء جهاز إداري جديد.
11. العمل على تأمين تكيف وتفاعل اجتماعي ايجابي مع متطلبات العولمة.
12. العمل على بناء قوة عاملة قادرة على النهوض بمسؤولية التنمية والنمو.
13. بعث الدور التاريخي لليبيا للوصل بين البلدان العربية أولا، ثم بين أوربا وأفريقيا.

يبدأ الاتجاه العام للخطة بالتأكيد على صون الموارد الطبيعية سيما الناضبة منها والمتمثلة في الماء والنفط، وهما من الموارد التي تتعرض إلى الاستنضاب؛ نظرا لتزايد الطلب عليها، ونظرا لكونها عنصر رئيسي في الحياة الإنسانية احدهما لاستمرارها أصلا، والآخر ـــ النفط ـــ مصدر ريعي ذو عوائد سهلة نسبيا ومجزية كليا. وعليه فان هذين الموردين يشكلان أهمية خاصة في المجتمع الليبي، ينبغي لذلك المحافظة عليهما من الهدر والاستتراف. كما ينبغي المحافظة عليهما من التلوث، وتعزيز وزيادة

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 70 ـ 73.

الاحتياطي المؤكد منهما، مع مراعاة حق الأجيال القادمة فيهما ومنع الاستخدام الجائر لكليهما.

وجاء التركيز على زيادة الاستغلال الفعلي والمؤثر للطاقات الإنتاجية القائمة مطلبا ثانيا لهذه الاستراتيجية؛ فاعتُبِرت الطاقات الإنتاجية مجالا يستحق مزيدا من الاستغلال بشكل مؤثر وفعال، وذلك لأهميته في استدامة التنمية وضمان النمو الاقتصادي الداعم للخدمات الاجتماعية.

وأعادت الخطة تبني استراتيجية التنويع في الحصول على العملات الأجنبية، وقصدت إلى استحداث موارد أخرى جديدة، مثل السياحة والخدمات والتجارة والتمويل وتشجيع الصناعات التصديرية حال كونها ذات مردود اقتصادي مجزي ولا تسبب هدر الموارد. وأعلنت أن السبيل إلى ذلك، هو اتخاذ جملة من السياسات السعرية والمؤسسية الكفيلة بتشجيع الاستثمار في تلك المجالات، التي لم يمنحها النشاط الاقتصادي في السابق كبير اهتمام، نظرا لتطلبها استثمارات طويلة الأمد وبنية تحتية متطورة جدا.

أما عن تبني نسبة النمو الاقتصادي فإن الخطة أكدت على إنها ينبغي أن تفوق نسبة نمو السكان، وفي هذا التأكيد تختلف هذه الخطة عن سابقتها، التي لم يتجاوز استهدافها لنسبة النمو عن نسبة نمو السكان. ولعل تغير النسبة في هذه الخطة يعود إلى الوعي التخطيطي، والى تحسن بعض الظروف التي تدعو وتمكن من استهداف نسب نمو أفضل. وبما إن الحال كذلك؛ فإن ذلك يعطي مؤشر على بدء تحسن الأوضاع التنموية.

في اتجاه آخر فإن الخطة لم تغفل مسألة الترتيب القطاعي؛ أي تحديد أي القطاعات له أولوية الاهتمام، والاستثمار فيه. ولعل الظروف التي مر بها المجتمع الليبي قد أكسبته

خبرة تخطيطية غنية يمكن معها تصور وإعداد خطط تستثمر تلك الخبرة وتستضيء بها في إعداد الخطط المستقبلية.

وقد جاءت الخطة بحزمة من البرامج الهادفة إلى إعادة تنظيم قطاع التعليم، ووضع الأسس اللازمة لتبني برنامج طويل المدى لتكييف النظام التعليمي لاكتساب المهارات العلمية والتقنية اللازمة لمواكبة التغير في القرن الحادي والعشرين.

وما قُصد إليه في قطاع التعليم انسحب على قطاع الصحة، من حيث استمرار مجانية الخدمات مع العمل على إعادة تنظيم هذا القطاع؛ وذلك باستنباط السبل الكفيلة برفع مستوى الخدمات وانتهاج سياسة مشاركة المواطنين في تحمل تكلفة التأمين الصحي والتدرج في ذلك، مع مراعاة الفئات محدودة الدخل.

واهتمت الخطة بإعادة تنظيم بنية صناديق التقاعد والتضامن، من خلال ربط الأقساط المدفوعة بالراتب التقاعدي المنتظر، وإجراء مزيد الدراسات التي تبين اتجاه أداء صناديق التقاعد، ومدى ملائمة مجموع إيراداته وتغطيتها لما يتوقع أن يطلب منه من أموال تغطي رواتب المتقاعدين المضمونين، وأصحاب المعاشات الأساسية وخدمات الرعاية الاجتماعية.

ونالت الرواتب في الوظيفة العامة اهتمام الخطة، فقد توجهت إلى العمل على تعديل سلم الرواتب الوظيفي في الإدارة العامة، على أن يكون هذا التعديل تدريجيا. مع العمل على بناء جهاز وظيفي مقتدر ومكتفٍ مالياً.

لم تهمل الخطة التطورات العالمية الحديثة سيما في العلاقات الاقتصادية التي فرضت قيام تكتلات تمثلت في بروز منظمة التجارة العالمية، والتي تعد من أهم العوامل المساهمة في صوغ العلاقات التجارية وفقا لأسس ومعايير جديدة؛ وعليه فإن الخطة تبتغي العمل على توفير المناخ الاقتصادي والبنى الأساسية والقانونية، التي تُؤَمِنُ

التكيف الايجابي مع متطلبات عولمة الاقتصاد، واستغلال الفرص التي تتيحها وتفرضها المنظمة الدولية.

القوى العاملة جاءت ضمن الاتجاه العام لهذه الخطة، فقد أكدت الخطة على السير قدما في إعداد قوة عاملة قادرة على النهوض بمسؤولية التنمية والنمو، والتعامل القادر والبناء مع التطورات التقنية والإنتاجية والتنظيمي، وكل ما يستوعب ويحدد هذه العملية، مع تفعيل الحوافز التي تؤمن الإحلال التدريجي للعمالة الليبية محل العمالة الأجنبية والعربية، مع مراعاة ألا يؤثر ذلك سلبا على قدرة ونمو الاقتصاد وإنتاجيته.

لم يهمل الاتجاه العام للخطة دور ليبيا التاريخي؛ فقد جاء في هذا الاتجاه اهتمام الخطة بالدور الليبي كحلقة وصل بين الشمال والجنوب وبين شرق الوطن العربي وغربه، ولعل في هذا إشارة إلى تنامي تفاعل منظمات ومؤسسات المجتمع الليبي مع منظمات ومؤسسات المجتمعات الأخرى، وهذا يزيد ويوسع أفق التفاعل الذي يؤدي إلى إنتاج مزيد من عوامل التغير الذي يروم التقدم في مختلف المستويات.

هكذا يبدو الاتجاه العام لهذه الخطة، وقد تم تلخيص جميع نقاطه، وعلى ذلك يمك القول أن المخطط الليبي يمكنه تبني أهداف استراتيجية حقيقية وواقعية. ويبقى العمل على تنفيذ وإنجاح برامج الخطط رهن بالتمويل ورهن بثقافة المجتمع، ورهن بعوامل أخرى يمكن مناقشتها في عمل أخر. إلا انه يمكن التأكيد على أن التجربة التخطيطية في المجتمع الليبي وعلى مدى أربعين عاما قد وعت دروسا يمكن اعتبارها عبرا، وبالتالي يمكن العمل على تلافي نتائجها غير المرغوبة وتحفيز ما هي مرغوبة.

3 ــ أبعاد خطة التنمية 2008 ــ 2012

لاغرو أن يكون لهذه الخطة كغيرها من الخطط أبعاد وتأثيرات، سواء نفذت الخطة أم لم تنفذ. وأبعادها حال عدم تنفيذها مقتصرة على واضعيها وجهاز التخطيط. فهي بذلك اختبار واقعي ميداني، ومحك تجريبي يُخضع نظرياتهم ومقولاتهم واستراتيجياتهم وحتى توقعاتهم إلى التمحيص والتحقيق، وذلك من خلال ملاحظتهم موافقة ما خططوه لما جرى دون تنفيذ الخطة، وما الذي يحدث لو نفذت، ومحاولة قياس ذلك مع الواقع الفعلي، من حيث أن توقعاتهم وخططتهم ستصمد أمام التغيرات والتحديات التي تبرز في الغالب بمرور الوقت، أم أنها ستنهار. بمعنى آخر يعد عدم تنفيذ الخطط بمثابة فرصة مجانية، زهيدة التكاليف لمراجعة الحسابات، والتدقيق في الأولويات وترتيب الأساسيات.

أما حال تنفيذ الخطط فهو محك آخر أكثر واقعية، وأكثر فعالية نظرا لكونها ملموسة المحكات بعيدة عن التنظير، في حقيقة الواقع وصلبه، فتاتي نتائج المحكات حقائق، يمكن رصدها والاستدلال بها لإعداد وبناء خطط جديدة، تعتمد على الخبرة الواقعية والتجربة الميدانية، التي تعد من أكثر مصادر المعرفة بالشيء يقينا وثباتاً.

وفي هذا السياق فان للخطة 2008 ــ 2012 أبعادا مختلفة جلها لم تتضح معالمه ذلك إن إعداد هذا الكتاب قد جاء قبل انتهاء النصف الأول من مدتها؛ وعليه فإن التكهن بالنتائج والأبعاد النهائية للخطة مطلب قد يصعب تحقيقه، ولكن يمكن رصد بعض الأبعاد التي بانت تأثيراتها إلى حد ما. ولعل من أهم تلك الأبعاد هو برنامج توزيع الثروة على الأُسر الليبية، الذي سار موازياً لخط انتهجه المجتمع الليبي مع المجتمع العالمي في برنامج الأمم المتحدة. سيما أهداف الألفية التي ينبغي الانتهاء من تحقيقها مع نهاية العام 2015 الذي ضرب كأجل للقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة في مجتمعا العالم النامي.

في هذا الإطار تشير التقارير إلى تبني السياسة الاجتماعية في المجتمع الليبي برنامج توزيع ثروة المجتمع على الأُسر الليبية لانتشالها من الفقر وتحسين مستواها المعيشي ويتمثل هذا البرنامج في تمكين الأسر الليبية من الاستثمار، وتكوين أصول مادية لتحسين مستوى معيشتها؛ بدلاً من البرامج والأساليب التقليدية المتمثلة في الإعانات والدخول الضمانية التي لا يمكن أن تكون حلاً جذريا للقضاء على الفقر وتحسين معيشة المواطن ، حيث إن الخروج من دائرة الفقر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الجمع بين الدخول التي تؤمن الحياة اليومية وتكوين الأصول المادية التي تكمن فيها حاجة المواطن. لأن الفقر هو عدم القدرة على تكوين الأصول المادية الأساسية اللازمة لحياة كريمة، فضلا على انه مسألة دخل وموارد.

وقد كان من نتائج برنامج توزيع الثروة أن استهدفت نحو 300 ألف أسرة ليبية وفقاً لأسس وضوابط تتحدد بموجبها الأسر المؤهلة للاستفادة منه. وقد تأهلت نحو 245370 أسرة ليبية للحصول على محافظ استثمارية بقيمه تبدأ من ثلاثون ألف دينار وتصل إلي خمسين ألف دينار، وفقا للتكوين الأسري، إذ بلغ عدد الأسر المكونة من ثلاثة أفراد استفادت من هذا البرنامج نحو 47346 أسرة، قيمة محفظة كل منها 30 ألف دينار ليبي. وبلغ عدد الأسر المكونة من أربعة أفراد 36164 أسرة قيمة محفظة كل منها 40 ألف دينار ليبي. أما الأسر المكونة من خمسة أفراد فأكثر، فقد بلغ عددها 161860 أسرة قيمة محفظة كل منها 50 ألف دينار ليبي.

ولا يخفى اثر وأبعاد هذا الاستثمار في الأسر، من حيث توفير الدعم المالي الذي يمكنهم من إشباع حاجاتهم الأساسية، وانتشال بعض الأسر من الأوضاع المتردية التي تعيشها نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي وقعت بالمجتمع الليبي جراء عديد العوامل التي قد يضيق المجال لذكرها، ولعل الباحث يتناول شيئا منها في موضع آخر غير هذا الكتاب.

رابعا: استنتاجات ختامية

عَرَضَ الكتاب البيانات المتعلقة بخطط التنمية الليبية خلال السنوات 1970 _ 2012، ومن خلال تلك البيانات يمكن القول إن خطط التنمية قد صاغت أهدافا واقعية ويمكن تحقيقها، ذلك أن ما توصلت إليه من تحولات وتبدلات جذرية في مستويات الحياة من المستويات المتدنية التي تنعدم فيها أدني مؤشرات التنمية البشرية تدلل بشكل واضح على أن خطط التنمية قد حظيت بجانب كبير من التوفيق في ارتكاناها إلى المبادئ والاستراتيجيات المختلفة التي استضاءت بها في التنفيذ. كما أنها قد كانت على صواب في تقدير مخصصات الكثير من قطاعاتها، وذلك بناء على ما عرض من بيانات؛ إلا أن ما يضير هذا كله هو عدم قدرة هذه الخطط على خلق بديل عن النفط كمصدر لتمويل التنمية؛ إلا إن هذا لا يلغي النجاح الواضح الذي تحقق في مجال الخدمات الاجتماعية، وان كان هذا يلقي بظلال تسوؤه.

ويمكن تلخيص مسيرة تجربة التخطيط للتنمية في المجتمع الليبي في النقاط الآتية:

1. لم يتم الأخذ بأسلوب التخطيط العلمي للتنمية الشاملة إلا في السنوات 1973 _ 1985، وقبل ذلك قامت محاولات صغيرة ومتفرقة لتنمية بعض القطاعات دون الآخر، غير انه تم التخلي عنه ابتداء منذ نهاية الخطة الثالثة ثم عودته في الخطة 2008 _ 2012.
2. جاءت الأهداف الاستراتيجيات في الخطط بما يتلاءم والاحتياجات الواقعية لأبناء المجتمع الليبي، كما أنها جاءت في كل خطة تالية انعكاسا للوضع السائد والمستوى الذي حققته الخطة السالفة لها.
3. أدت وساعدت الفلسفة الاجتماعية والسياسية المتبناة على انتشار واسع للفوائد المتمثلة في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المجتمع بالمجان وبأقصى قدر من العدالة.

4. اتخذت التنمية في المجتمع الليبي النموذج الاشتراكي طريقا لها، ذلك الذي يتخذ من مبادئ وأطروحات الكتاب الأخضر منطلقا له.

5. هدفت خطط التنمية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وإلى تخفيض التفاوت في الدخول والتفاوت في مستوى الحياة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

6. استهدفت خطط التنمية كل مناطق الجماهيرية دون تخصيص، ولم تحرم منطقة جغرافية دون غيرها، ولا شريحة من المجتمع دون سواها، ولا قطاع دون غيره بسبب من الأسباب.

7. هدفت خطط التنمية السنوات خلال 1973 _ 1985 إلى إرساء قواعد البنية الأساسية، واستهدفت خطط المرحلة الثانية 1986 _ 2000 الحفاظ على ما حققته الخطط التنموية السابقة وتصفية الالتزامات القائمة، واستكمال المشروعات الجاري تنفيذها، واقتراح أخرى جديدة محدودة.

8. تميزت خطط التنمية بضخامة المخصصات للكثير من القطاعات كالزراعة والصناعة والموصلات والإسكان و التعليم والصحة.

9. لم يتعدَّ العمل في الخطط التي تلت العام 1985 أكثر من إعداد أطرها العامة جرى العدول عن الاستمرار في استكمالها بسبب تزايد صعوبات التمويل.

10. ارتفاع مستوى السكن وتوفره، إذ شكلت المساكن الهامشية وأحياء أكواخ الصفيح نسبة 45 % من إجمالي البنية السكنية عام 1969، حولتها خطط التنمية إلى مساكن حديثة ازدادت من خلالها نسبة توفر السكن الأفقي إلى نحو 70 % عام 1995 مقابل 52.2 % عام 1964.

11. زيادة في التعليم الكمي؛ إذ تطورت أعداد التلاميذ من 365311 تلميذا في العام الدراسي 1971/1970، إلى 1810500 تلميذا في عام 1997، أي بفرق 1445189 تلميذ. وتطور عدد المدرسين والمدرسات من 15148 معلم ومعلمة،

والفصول الدراسية من 11709 فصل دراسي خلال العام الدراسي 1970/1969، إلى 130188 معلم ومعلمة، و 41515 فصل دراسي في العام الدراسي 2000/1999.

12. ارتفاع ملحوظ في المستوى الصحي للسكان حيث حققت مؤشرات التحولات الديموغرافية انخفاضا في معدل الوفيات الخام، إذ أصبح وفق نتائج الإحصاءات الحيوية عام 1995 نحو 3.1 بالإلف بعد أن كان 9.4 بالإلف عام 1973. وانخفاض معدلات وفيات الرضع من 118 إلى 24.4 بالألف، وارتفاع معدل عمر الفرد من 46 سنة في بداية الخطط التنموية ليصل إلى 65 سنة حسب إحصاءات 1995 وقدر عام 1998 بحدود 70 سنة.

13. تحسن ملحوظ في مجال مشاركة وتمكين المرأة من حيث الزيادة في التعليم الكمي والنوعي والارتفاع الملحوظ في المستوى الصحي ومستوى رعاية الأمومة والطفولة. إلا أن مشاركتها في النشاط الاقتصادي لا تزال دون طموح الخطط التنموية رغم أنها شهدت تسارعا تضاعف بما يناهز أربع مرات عما كان عليه قبلها.

14. دفعت خطط التنمية وخدماتها إلى استثمار موارد وإمكانات مالية ضخمة لولوج المجتمع الليبي إلى عالم التقدم المادي والحضاري ما أدى إلى ارتفاع معدلات متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 656 دينار ليبي في عام 1970 إلى نحو 3246.9 دينار ليبي في عام 2000.

15. لا تدخل تجربة التنمية في المجتمع الليبي في نطاق أي اتجاه من اتجاهات تفسير التنمية كالاتجاه الانتشاري أو التطوري أو السيكولوجي، ذلك أن تجربة المجتمع الليبي نموذج فريد، ينبع تفرده من خصوصية الفلسفة السياسية والاجتماعية المتبناة.

ويمكن تلخيص بغض المآخذ على التجربة التنموية الليبية في الآتي:

1. لم تتمكن خطط التنمية ولا البرامج الاستثمارية رغم ضخامتها من خلق بديل عن النفط كمصدر لتمويل المشاريع التنموية، فكان هذا أهم أوجه قصور هذه التجربة، التي أدت إلى تقليص المستهدف من الخطط التنموية.
2. يحتل القطاع النفطي مركزا متميزا في الاقتصاد إذ أن صادرات النفط والمنتجات النفطية والكيماوية المشتقة منه تولد حوالي 98 % من عوائد الصادرات.

وتأسيسا على ذلك، فانه يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى أداء خطط التنمية في المجتمع الليبي، ولعل من أهم هذه التوصيات ما يلي:

1. تنويع هيكل الاقتصاد الوطني لضمان استدامة التنمية، ولحماية الثروات الوطنية من الاستنزاف، وتطوير الموارد الوطنية؛ وذلك بتكوين مصادر جديدة للدخل القومي تخفف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد لتمويل خطط التنمية.
2. استمرار التخطيط في استهداف تحقيق مجتمع العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص، والاستمرار في تطوير خدمات التعليم والصحة والإسكان، واستمرار الرفع من معدلات متوسط دخل الفرد.
3. الاستمرار في تحسين الظروف التي تتيح مشاركة أكثر للمرأة، من خلال استحداث مشروعات الأسرة المنتجة.
4. العمل على توازن الإنفاق على القطاعات الخدمية والقطاعات الإنتاجية، مع مراعاة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية عند وضع مخصصات القطاعات، والعمل على وضع أهداف تنموية تتصف بالواقعية في قطاعي الصناعة والزراعة.
5. التركيز على رفع مستوى العنصر الوطني من خلال تأهيله وإعادة تأهيله، وتدريبه وتعليمه طوال سنوات إنتاجه.

6. العمل على رفع مستوى الوعي العام بمعنى الاعتماد على الذات في إنجاز المشاريع وإشباع الحاجات، وذلك من خلال قنوات الإعلام، ومجالات التعليم المختلفة وبرامج التوعية المتعددة.
7. تنفيذ وانجاز المزيد من بحوث ودراسات التقييم للخطط التنموية في مجالات مختلفة وفي ضوء معايير أخرى.
8. تشجيع الباحثين في ميدان التنمية على انجاز هذا النوع من الدراسات والبحوث.

❋❋❋❋❋❋

المصـــــــــــادر والمراجع

أولا: المصـــــــــــادر

1) المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، تفاصيل الميزانيـــة الاســـتثنائية للتنميـــة للســـنة الماليـــة 1968 __ 1969.

2) المملكة الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، تفاصيل ميزانية التنمية للسنة المالية 1969 __ 1970.

3) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية لعـــام 1970.

4) الجمهورية العربية الليبية، وزارة النفط، النفط الليبي، 1971.

5) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط والتنمية، تفاصيل ميزانية التنمية للسنة المالية 1971.

6) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، دراسة عن هيكل الاقتصاد الوطني للجمهورية العربيـــة الليبية في الفترة 1964 __ 1971 مقدمة إلى اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية، يناير 1973.

7) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، "الخطة الثلاثيـــة للتنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة 1973 __ 1975" طرابلس، 1973.

8) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطـــيط، مصـــلحة الإحصـــاء، المجموعـــة الإحصائية لعام 1976

9) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، أمانة التخطـــيط، "خطـــة التحـــول الاقتصـــادي والاجتماعي 1976 __ 1980" طرابلس، 1976.

10) القوات المسلحة العربية الليبية، إدارة التوجيه المعنوي، الجماهيرية، 1980.

11) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية للتخطيط، "خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1981 __ 1985"، الجزء الأول، 1980.

12) موسوعة الشباب المصورة، قلب العالم أطلس الوطن العربي، جنيف: دار المختار للطباعة والنشـــر والتوزيع، 1981.

13) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الإطار الأولي لخطـــة التحول الاقتصادي والاجتماعي 1986 __ 1990.

14) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الموجهات العامة لخطة التحول 1991 ـــ 1996، في إطار التعبئة الشاملة.

15) الجماهيرية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، أضواء على منجزات الاقتصاد الوطني خلال عشرين عاما من ثورة الفاتح العظيم، 1990.

16) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـــ 1996، الكانون 1997.

17) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال ثمانية وعشرين عاما، 1998.

18) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية ليبيا 1999، طرابلس، 1999.

19) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1999.

20) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، اللجنة الشعبية العامة للمالية، تقرير متابعة تنفيذ ميزانية التنمية للسنة المالية 2000.

21) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 ـــ 2000، الكانون 2001.

22) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية ليبيا 2002، طرابلس، 2002.

23) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي لعام 2003، طرابلس، 2004.

24) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لعام 2005، طرابلس، 2006.

25) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، "تقرير التنمية البشرية 2006"، المرأة في الجماهيرية المساواة مع الاختلاف، 2006.

26) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي لعام 2007.

ثانيا: الكتب

1) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، ط 3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة مشروع المستقبلات العربية البديلة، 1989.

2) أبوالقاسم محمد العزابي، "التعليم العالي ومتطلبات التنمية "، في كتاب ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية، الجزء الأول، (تحرير) محمد علي الأعور، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006.

3) أبوالقاسم العزابي، فوزي الأسدي، بشير أبوقيله، دليل الباحث، ط 2، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1982.

4) أ · ب · ثرلوول، النمو والتنمية، ترجمة قاسم عبد الرضا الدجيلي، وعلي عبدالعاطي، طرابلس، إدارة المطبوعات والنشر جامعة الفاتح، 1998.

5) السيد الحسيني، التنمية والتخلف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

6) العجيلي عصمان سركز، وعياد سعيد امطير، البحث العلمي أساليبه وتقنياته، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2002.

7) اندروووبستر، مدخل إلى علم اجتماع التنمية، ترجمة: عبدالهادي والي، والسيد عبدالحليم الزيات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

8) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، القاهرة، سينا للنشر، 1992.

9) حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 1990.

10) حسين عبد الحميد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، ط 3، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2002.

11) ــــــــــــــــ، تطور النظم الاجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.

12) ذوقان عبيدات، وعبدالرحمن عدس، وكايد عبد الحق، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، ط 6، عمان، دار الفكر، 1998.

13) ر. بودون، و ف. بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، (ترجمة) سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986.

14) زينب زهري، وقباري محمد إسماعيل، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي مداخل نظرية وعملية، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985.

15) سعيد أحمد أبوحليقه، مشكلة التنمية في ليبيا، طرابلس، د.ن، 2005.

16) سميرة كامل محمد علي، واحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية الأُطر النظرية ونموذج المشاركة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993.

17) سي. أوين بابيك، ارتقاء التقدم نهاية النمو الاقتصادي وبداية تطوير الخصائص البشرية، ترجمة محمد عبدالقادر، وزهير صندوقة،عمان، دار الشروق، 1995.

18) سيف الإسلام معمر القذافي، ليبيا والقرن الواحد والعشرون، دار 1 ـــ 9، 2000.

19) صبحي قنوص، وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاما 1969 ـــ 1994 التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994.

20) ـــــــــــــ، وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاما، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 ـــ 1999، الطبعة الثانية مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999.

21) عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993.

22) عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2008.

23) عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، ط 7، القاهرة، مكتبة وهبة، 1998.

24) عبدالباسط عبد المعطي، وعادل مختار الهواري، علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1987.

25) ـــــــــــــ ، الوعي التنموي العربي ممارسة بحثية، ط 2، بيروت، معهد الإنماء العربي، 1989.

26) عبدالباسط محمد حسن، التنمية البديلة، دراسات وقضايا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.

27) ــــــــــــــ ،البحث الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.

28) عبد الحسن زلزلة، العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.

29) عبدالرحمن عيسوي، الإسلام والتنمية البشرية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1988.

30) عبد الرحيم تمام أبو كريشة، دراسات في علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.

31) عبد الناصر محمد رشاد، التعليم والتنمية الشاملة" دراسة في النموذج الكوري"، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997.

32) علي الهادي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1984.

33) ــــــــــــــ، أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس، دار الحكمة للطباعة، د، ت.

34) ــــــــــــــ، دراسات في التنمية الاجتماعية، طرابلس، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1994.

35) ــــــــــــــ، النظرية الاجتماعية اتجاهات أساسية، فاليتا، شركة ألجا، 1998.

36) ــــــــــــــ، المرأة والتنمية والعمل في ليبيا بناء مجتمع جديد، طرابلس، الجامعة المغاربية، 2006.

37) علي خضير مرزا، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية 1985 ــ 1996، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع إعداد خطة التحول، 1998.

38) علي خضير مرزا ، التطورات الاقتصادية والنمو في ليبيا 1997 ـــ 1999، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع إعداد خطة التحول والتدريب الإنمائي 2002

39) علي خليفة الكواري" نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية " في: عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي [6] بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1984.

40) ـــــــــــــــ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، ط 2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

41) علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي الأسس والاستراتيجيات، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

42) علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ط 3، القاهرة، دار المعارف، 1991.

43) عمر محمد التومي الشيباني، التربية والتنمية الذات الريفية، طرابلس، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، 1985.

44) ـــــــــــــــ، مناهج البحث الاجتماعي، طرابلس، مجمع الفاتح للجامعات، 1989.

45) ـــــــــــــــ ، التربية وتنمية الذات القومية، طرابلس، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية 1998.

46) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د. ت.

47) غريب عبد السميع غريب، البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والأمبيريقية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1998.

48) قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع السياسي وقضايا التخلف والتنمية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1992.

49) كريم الحسناوي، "واقع التجربة التنموية العربية المثال الليبي"، في كتاب التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وأفاق، (تحرير) عمر التومي الشيباني ومفيدة الزقوزي، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، 1997.

50) لطيف هاشم كزاز، وعبدالسلام محمد الحشاني، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2005.

51) متعب مناف جاسم، التخطيط وخلفيته السلوكية، بنغازي، جامعة قاريونس، 1977.

52) محجوب عطيه الفائدي، التغير الاجتماعي، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 2000.

53) محمد أحمد الزعبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، ط 4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1991.

54) محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1990.

55) محمد الجوهري وعبدالله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

56) محمد الجوهري وآخرون، التغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

57) محمد الجوهري، دراسة علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

58) محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.

59) محمد عاطف غيث ومحمد علي محمد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1997.

60) محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.

61) ــــــــــــــ، علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.

62) محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي، بيروت، در النهضة العربية، 1983.

63) محمد مصطفى بن الحاج، كتابة التقارير، طرابلس، جامعة الفاتح، 1995.

64) مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي موائمة بين الجديد والقديم، طرابلس، بيروت، الهيئة القومية للبحث العلمي ومعهد الإنماء العربي، 1992.

65) ــــــــــــــ، مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط 3، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1995.

66) مصطفى عمر التير ، "واقع التجربة العربية المثال الليبي" في كتاب التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وأفاق، (تحرير) عمر التومي الشيباني، ومفيدة الزقوزي، طرابلس، الهيئة القومية للبحث العلمي، 1997.

67) ــــــــــــــ، " أضواء على العلاقة بين التحديث والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي" ، في كتاب التحديث والتحضير والتنمية البشرية، (تحرير) مصطفى عمر التير، طرابلس، أكاديمية لدراسات العليا، 2000.

68) ــــــــــــــ، التعليم العالي والتنمية والتحديث بين تطلعات المخططين ومحددات الواقع بيانات من التجربة الليبية، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2004.

69) محي الدين صابر، من قضايا التنمية في المجتمع العربي، ط 2، بيروت، المكتبة العصرية، 1987.

70) مريم أحمد مصطفى، التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1992.

71) نادر الفرجاني "عن غياب التنمية في الوطن العربي" في: عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي [6] بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 1984.

72) نبيل محمد السمالوطي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

73) ــــــــــــــ، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع، دار المطبوعات الحديثة، 1989.

74) نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، الطبعة الثانية (ترجمة) محمود عوده، وآخرون، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1996.

75) يوليوس ك نيريري وآخرون، التحدي أمام الجنوب، (ترجمة) عطا عبدالوهاب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

ثالثا: الدوريات

1) أبوبكر معتوق سالم، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير الاقتصاد الصناعي العربي"، دراسات، السنة الرابعة، العدد 15، شتاء 2003.

2) عامر علي غميض، "السياسات الاستراتيجية والتكتيكية لقطاع التعليم"، دراسات، السنة الخامسة، العدد السادس عشر، الربيع، 2004.

3) عباس بدر الدين، "التنمية الاقتصادية في الجمهورية العربية الليبية"، الشورى، السنة الثانية، العدد 6، سبتمبر، 1975.

4) علي خليفة الكواري، "حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية"، المستقبل العربي، السنة الرابعة، العدد 27، مايو، 1981.

5) غازي الصوراني "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة"، المستقبل العربي، السنة السابعة والعشرون، العدد 303، مايو 2004.

6) محمد المراغي "العمل العربي المشترك وإستراتيجية الحد الأدنى" المستقبل العربي، السنة الأولى، العدد الثاني، يوليو 1978.

7) محمد سيد محمد، "نحو استراتيجية عربية للتنمية"، المستقبل العربي، السنة الأولى، العدد الأول، مايو 1978.

8) فرج بن لامه، "تحديات التنمية المستدامة"، دراسات، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، شتاء 2003.

9) مبروكة الشريف، الديمقراطية في البلدان العربي، دراسات، السنة الخامسة، العدد السابع عشر، الصيف، 2004.

10) موسى الأشخم، "الديمقراطية والتنمية"، دراسات، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، شتاء 2003.

رابعا: المؤتمرات والندوات

1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "التنمية المستدامة واتساع هوة التلوث في إطار العولمة الواقع والطموح"، ورقة غير منشورة قدمت إلى مؤتمر "التنمية المستدامة في ليبيا" مركز البحوث والاستشارات، بنغازي، جامعة قار يونس، 28-29 / 6 / 2008.

2) ناجية حسن الغرياني، ونجوى يوسف أبوراس، "مفهوم وأهمية وأهداف التخطيط للتعليم والتدريب"، ورقة غير منشورة قدمت إلى مؤتمر "تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل"، طرابلس، 28-7- 2008.

3) يوسف عطية ساسي وآخرون، "الطاقة المتجددة والتنمية"، ورقة غير منشورة، مقدمة إلى مؤتمر "التنمية المستدامة في ليبيا"، مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس، بنغازي، 28 - 29 / 6 / 2008.

الملحق

جدول يبين العوائد النفطية خلال السنوات 1955 ـ 2000.

السنة	العائدات	السنة	العائدات
1960 - 1955	**0.4**	1984	**3300.4**
1965 -1961	**87.5**	1985	**3646.6**
1969 - 1967	**762.0**	1986	**2431.3**
1970	**468.7**	1987	**2372.3**
1971	**959.4**	1988	**1906.3**
1972	**964.1**	1989	**2407.0**
1973	**1193.7**	1990	**3727.2**
1974	**2444.5**	1991	**3136.7**
1975	**2023.1**	1992	**2983.3**
1976	**2828.5**	1993	**2433.3**
1977	**3378.1**	1994	**3082.9**
1978	**2929.3**	1995	**3195.4**
1979	**4759.3**	1996	**3524.9**
1980	**6486.4**	1997	**3387.8**
1981	**4609.8**	1998	**2298.7**
1982	**3908.8**	1999	**3587.1**
1983	3616.6	2000	**5182.8**

بالمليون دينار الليبي

جدول يبين تطور عدد التلاميذ في المدارس (سنوات مختارة)

السنوات	المرحلة التعليمية					
	الابتدائية	الإعدادية	الثانوية	المهني	الجامعية	**المجموع**
1961-1960	120433	9465	1946	3122	678	**135644**
1966-1965	195274	20270	4586	5475	1787	**227392**
1971-1970	350225	37047	8441	8465	4442	**408620**
1976-1975	556176	122359	18069	24033	11243	**731880**
1979-1978	600747	191574	27122	40173	12295	**871911**

جدول يبين تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول في العام الدراسي 1970/1970.

مراحل التعليم	1970 - 1969	
	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول
التعليم الأساسي	13569	11091
التعليم الثانوي العام	803	281
التعليم الثانوي التقني	220	161
معاهد المعلمين والمعلمات	556	176
المجموع	**15148**	**11709**

جدول يبين تطور أعداد المدرسين والمدرسات والفصول في العام الدراسي 1992/1991 ـ 1993/1992.

البيان	1992 - 1991		1993 - 1992	
مراحل التعليم	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول
التعليم الأساسي	99623	45790	103791	46789
التعليم الثانوي العام	11429	4353	13338	4801
التعليم الثانوي التقني	3087	1421	2497	4894
معاهد المعلمين والمعلمات	4113	1435	2760	1043
الإجمالي	**118252**	**52999**	**122386**	**57527**

جدول يبين تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول خلال العام الدراسي 1994/1993 - 1995/1994.

البيان	1994 - 1993		1995 - 1994	
مراحل التعليم	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول
التعليم الأساسي	99981	55990	107284	58186
التعليم الثانوي العام	24184	7291	26139	7337
التعليم الثانوي التقني	2528	4894	2619	5635
معاهد المعلمين والمعلمات	3348	1043	3459	1120
الإجمالي	**130041**	**69218**	**139501**	**72278**

جدول يبين تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول خلال العام الدراسي 1996/1995 - 1997/1996.

البيان	1996 - 1995		1997 - 1996	
مراحل التعليم	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الفصول
التعليم الأساسي	135120	58186	75458	47919
التعليم الثانوي العام	29415	7470	20174	8642
التعليم الثانوي التقني	2705	6025	-	-
معاهد المعلمين والمعلمات	3565	1205	95632	56561
الإجمالي	**170805**	**72886**	**75458**	**47919**

جدول يبين تطور عدد المدرسين والمدرسات والفصول خلال العام الدراسي 1998/1997 - 1999/1998.

البيان	1998 - 1997		1999 - 1998	
مراحل التعليم	عدد المدرسين المدرسات	عدد الفصول	عدد المدرسين المدرسات	عدد الفصول
التعليم الأساسي	106125	49022	186386	34778
التعليم الثانوي العام	21404	5928	34553	6624
التعليم الثانوي التقني	-	58	5544	113
معاهد المعلمين والمعلمات	127529	55008	186483	41515
الإجمالي	**106125**	**49022**	**186386**	**34778**

جدول يبين تطور أهم المؤشرات الصحية خلال السنوات 1970 ـ 1975.

البيان	1970	1971	1972	1973	1974	1975
عدد الاسرة	7589	7614	8028	9634	10241	10080
عدد الاسرة لكل ألف من السكان	3.9	3.7	3.8	4.3	4.2	3.9
عدد العيادات المجمعة	1	3	6	6	7	12
مراكز الرعاية الصحية الأساسية	12	12	12	34	54	58
وحدات الرعاية الصحية الأساسية	439	439	439	439	510	584
مراكز الدرن	9	16	16	16	18	18
عدد الأطباء	783	1423	1655	1851	2296	2779
عدد السكان لكل طبيب	2507	1436	1287	1215	1055	934
عدد هيئات التمريض	3073	4437	5315	6292	7026	9388
عدد السكان لكل عضو هيئة تمريض	639	161	401	357	345	276
عدد الفنيين والمساعدين	385	717	833	884	1013	1335
عدد السكان لكل فرد من الفنيين والمساعدين	5098	2850	2557	2544	2391	1944
عدد السكان (بالألف نسمة)	1963.0	2044.1	2130.2	2249.3	2422.1	2595.5

البيان	1976	1977	1978	1979	1980	1981
عدد الاسرة	12241	12959	13418	13972	14372	14631
عدد الاسرة لكل ألف من السكان	4.4	4.5	4.6	4.6	4.5	4.3
عدد العيادات المجمعة	12	18	18	18	18	18
عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية	68	68	75	78	81	81
عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية	678	725	742	788	838	878
عدد مراكز الدرن	19	19	22	22	22	22
عدد الأطباء	3116	3183	3627	4110	4300	4499
عدد السكان لكل طبيب	885	899	810	744	740	764
عدد هيئات التمريض	9931	10467	12558	12999	13390	14935
عدد السكان لكل عضو هيئة تمريض	278	273	235	235	238	230
عدد الفنيين والمساعدين	1485	1658	1799	1909	2231	2671
عدد السكان لكل فرد من الفنيين والمساعدين	1856	1725	1634	1601	1426	1286
عدد السكان (بالألف نسمة)	2756.4	2860.1	2939.1	3056.8	3180.8	3435.0

جدول يبين تطور أهم المؤشرات الصحية خلال السنوات 1982 ـ 1985.

البيان	1982	1983	1984	1985
عدد الاسرة	16249	16704	16965	16965
عدد الاسرة لكل ألف من السكان	4.4	4.3	4.7	4.7
عدد العيادات المجمعة	18	18	18	18
عدد مراكز الرعاية الصحية الأساسية	81	82	85	89
عدد وحدات الرعاية الصحية الأساسية	886	886	886	909
عدد مراكز الدرن	22	22	22	22
عدد الأطباء	5182	5200	5300	5450
عدد السكان لكل طبيب	705	742	687	664
عدد هيئات التمريض	15309	16295	16570	15736
عدد السكان لكل عضو هيئة تمريض	239	237	220	230
عدد الفنيين والمساعدين	2771	3000	3300	4600
عدد السكان لكل فرد من الفنيين والمساعدين	1319	1287	1104	786
عدد السكان (بالألف نسمة)	3655.3	3860.5	3642.6	3617.8

جدول يبين متوسط دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1986 ـ 1993.

البيان	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
الناتج المحلي الإجمالي*	6960.7	6011.6	6186.0	7191.0	8246.9	8757.3	9231.9	9137.7
عدد السكان**	3662.0	3937.0	4050.0	4315.5	4525.0	4626.0	4949.0	5042.5
متوسط دخل الفرد***	1900	1526	1527	1666	1822	1853	1865	1812

*(مليون دينار ليبي) ، ** (الألف نسمة)، *** (دينار ليبي)

جدول يبين متوسط دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1994 - 2000.

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي *	9670.8	10672.3	12327.3	13800.5	12610.6	14075.6	17620.2
عدد السكان **	4873.5	4799.0	5019.5	5347.5	5174.2	5300.5	5426.8
متوسط دخل الفرد***	1984	2224	2456	2581	2437	2655	3246.9

*(مليون دينار ليبي) ، ** (الألف نسمة)، *** (دينار ليبي)

جدول يبين متوسط دخل الفرد مقاسا بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1978 - 1985.

البيان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الناتج المحلي الإجمالي*	5496.1	7603.0	10553.8	8798.8	8932.4	8511.7	7804.7	7852.1
عدد السكان **	3014	3127.1	3245.8	3495.2	3728.3	3910.7	3642.5	3619.7
متوسط دخل الفرد***	1823	2431	3251	2517	2396	2177	2143	2169

*(مليون دينار ليبي) ، ** (الألف نسمة)، *** (دينار ليبي)

الوثائق الاستثمارية الصادرة حتى 31/7/2010م وفقا للتكوين الأسري